

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 29 العدد 3 خريف 2001

أبحاث

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين. 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص-ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

خريف 2001 – المجلد 29 – العدد 3

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت
E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/~jss

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
خريف 2001 – المجلد 29 – العدد 3

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

تقدم هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية أجمل تحية إلى القراء الكرام، والباحثين الذين أسهموا ببحوثهم القيمة في هذا العدد الثالث من المجلد التاسع والعشرين في العام الواحد بعد الألفين، ولا ننسى أن نزجي الشكر موفوراً إلى كوكبة رائدة من المحكمين الذين قدموا الرأي والمشورة، وأشاروا إلى مواطن القوة والقصور، الحذف والإضافة، فضلاً عن التصويب والتعديل.

ويشمل هذا العدد خمسة بحوث في مختلف تخصصات المجلة، أولها للباحث الاقتصادي عدنان عباس عن: «دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي»، وثانيها بحث في علم الاجتماع قدمه الباحثان: هاشم الطويل، وعباطة التوايهة تحت عنوان: «أثر بعض المتغيرات الديموغرافية في المكانة الاجتماعية للمهن»، وثالثها في علم النفس قدمه الباحث فريح العنزي بعنوان: «المكونات الفرعية للثقة بالنفس والخجل: دراسة ارتباطية عاملية». وقدم البحث الرابع: ذياب البداينة بعنوان: «تطوير مقياس للاتجاهات نحو كبار السن». وأما البحث الخامس والأخير فهو عن: «جغرافية التمثلات: دراسة نظرية» للباحثين: سليماني العربي، وبو بكراوي الحسن.

وبالإضافة إلى هذه البحوث الخمسة القيمة يعرض هذا العدد لمراجعات الكتب، فضلاً عن تقديم ثلاثة أساتذة أفاضل لتصوراتهم عن «الألفية الجديدة: التحديات والآمال»، وكلهم من جامعة الكويت ومن تخصصات مختلفة، وهم: عزت قرني أستاذ الفلسفة، وحياة الحجي أستاذة التاريخ الوسيط، ومصري حنورة أستاذ علم النفس. والرأي لدينا أن هذا الباب المستحدث منذ ما يربو قليلاً على

* رئيس التحرير، وأستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

عام ونصف العام (سبعة أعداد بما فيها هذا العدد) قد جمع خلاصة أفكار نخبة من الأساتذة والمفكرين العرب، فأضافوا إضافات قيمة إلى موضوع على درجة كبيرة من الأهمية وبخاصة لمنطقتنا العربية. والدعوة مفتوحة للمفكرين والباحثين العرب للإسهام في هذا الباب.

إن مجلة العلوم الاجتماعية يصلها أكبر عدد من البحوث المقدمة للتحكيم، ونرى في ذلك تفضيلاً من الباحثين الكرام للمجلة بوصفها وعاءً لنشر بحوثهم، ولا شك في أن هيئة تحرير المجلة تسعد لذلك كثيراً.

ولكننا من ناحية أخرى نعتذر للباحثين الذين لم تقبل بحوثهم، ولا نذيع سراً إذ نقول: إن نسبة الرفض مرتفعة حقاً. ولكننا نهمس للباحثين: إن مجلة العلوم الاجتماعية تستحق محاولة ثانية، وسوف يكون التوفيق هو الحليف بإذن الله.

وختاماً أطيب التحية من هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية وإدارتها إلى القراء الكرام والباحثين والمحكمين.

والحمد لله على كل حال.

دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي (نموذج برانسون)

عدنان عباس علي(*)

ملخص: يركز منهج المحافظ الاستثمارية عامة وما يسمى بنموذج برانسون خاصة على أهمية توازن المحافظ الاستثمارية بالنسبة لما يطرأ على أسعار الصرف من تغيرات، مفترضاً أن الأصول المالية الوطنية والأجنبية ليست بدائل تامة (imperfect substitutes). وبوصفها خطوة أولى يحلل منظرو هذا المنهج القُوى المحددة لأسعار الصرف في الأجل القصير مفترضين أن عرض الأصول المالية الوطنية والأجنبية قيمة معطاة من خارج النموذج. وملخص ما يراه هؤلاء في هذا السياق أن سعر الصرف، وكذا معدل الفائدة متغيران يتحددان في الأجل القصير من خلال القوى التي تقود أسواق المال إلى الحالة التوازنية. أما بشأن مسارات سعر الصرف في المدى المتوسط والطويل فإن النتيجة التي يتوصلون إليها أن سعر الصرف محدد أساسي لميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. ويعرّف صافي ميزان الحساب الجاري المتحقق في ظل نظام أسعار الصرف المرنة بأنه صافي معدل التراكم في أوراق المال الأجنبية، أي أنه صافي الدائنية، التي يحدد تراكمها - بدوره - التقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف المرنة. وكان برانسون قد صاغ من هذه العلاقات نموذجاً ديناميكياً لتكيف سعر الصرف مع التحولات التي تطرأ على أسواق المال وميزان الحساب الجاري وتراكم الأصول الأجنبية مبيناً المسارات التي سيتخذها سعر الصرف في الآجال المختلفة، وهو يتكيف مع ما يطرأ على مستويات الأسعار النسبية من تغيرات. إن نموذج برانسون هذا هو الموضوع الذي تسعى هذه الدراسة إلى عرضه.

* أستاذ مشارك وخبير اقتصادي بمؤسسة التعاون الفني الدولي الألمانية (GTZ)، فرانكفورت.

المصطلحات الأساسية: منهج المحافظ الاستثمارية، نموذج برانسون، سعر الصرف الأجنبي، أسعار الصرف المرنة، سعر الصرف الاسمي، سعر الصرف في الأمد القصير والمتوسط والطويل، سعر الصرف الحقيقي، القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، إفراط سعر الصرف في الارتفاع وفي الانخفاض، الأصول المالية الوطنية والأجنبية، الثروة، السياسة النقدية التوسعية، عجز الموازنة الحكومية.

مقدمة:

فيما يخص القوى المتحكمة في سعر الصرف من وجهة نظر المنهج النقدي، كنا قد اخترنا من بين النماذج النقدية المتعددة نموذج روديغر دورن بوش (Ruediger Dornbusch) بوصفه أول نموذج تناول العوامل المحددة لسعر الصرف المرن في الآجال المختلفة.

ومع كل الإشادة التي حظي بها هذا النموذج، فإنه لم يشرح بالكامل ماهية القوى المتحكمة في سعر الصرف. فكما لاحظنا، كان هذا النموذج قد توصل إلى نتيجة مفادها أن سعر الصرف يتحدد من خلال التوازن في السوق النقدية في الأجل القصير. وكان افتراضه تجانس أوراق المال الوطنية والأجنبية من حيث العائد والمخاطر قد حتم عليه أن يهمل ما لتوازن المحافظ الاستثمارية من دور في تحديد سعر الصرف.

من ناحية أخرى أهمل نموذج دورن بوش التغيرات التي طرأت في الأجل المتوسط على صافي الحساب الجاري في كلا البلدين المعنيين وما رافق ذلك من تغيرات في صافي الدائنية والمديونية. فطوال الفترة التي تكيف فيها الاقتصاد المعني مع السياسة النقدية التوسعية، أي طوال عملية الانتقال من توازن قصير الأجل إلى توازن طويل الأجل، كان سعر الصرف الحقيقي أعلى من مستواه التوازني.

وبما أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (real depreciation) يعني أن القوة التنافسية للاقتصاد الوطني قد تحسنت، لذا اتصفت عملية الانتقال من توازن قصير الأجل إلى توازن جديد طويل الأجل بفائض مستمر في الميزان التجاري وبارتفاع دائنية الاقتصاد الوطني مقابل الاقتصاد الأجنبي. ولما كان ارتفاع الدائنية يعني ارتفاع ما بحوزة الاقتصاد الوطني من أوراق مالية أجنبية، لذا يجب أن تكون الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الوطني مما بحوزته من أوراق مالية أجنبية قد ارتفعت. بهذا اتصفت عملية الانتقال من توازن قصير الأجل إلى توازن طويل الأجل بتحقق فائض

في ميزان الخدمات وميزان الحساب الجاري باستمرار وبتصدير لرؤوس الأموال بمقدار هذا الفائض، وذلك لأن هذا التصدير هو الأداة التي مولت عجز الحساب الجاري في الاقتصاد الأجنبي والوسيلة التي ضمنت توازن ميزان المدفوعات في كلا البلدين.

على ضوء هذه الحقيقة لا مناص للنموذج الرامي إلى دراسة القوى المتحكمة في سعر الصرف والساعي إلى تتبع مسار هذا السعر في الآجال المختلفة من تحليل أثر ارتفاع صافي دائنية الاقتصاد الوطني في توازن المحافظ الاستثمارية الوطنية وانعكاسات ميل المستثمرين لتحقيق التوازن في محافظهم على سعر الصرف الاسمي والحقيقي. وكان قد تبلور في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات منهج جديد يسعى إلى تحليل دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف انطلاقاً من دراسات L. A. Metzler (1951) في الادخار والثروة ودراسات H. M. Markowitz (1959) و J. Tobin (1969) في توازن المحافظ الاستثمارية[1].

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض هذا المنهج الذي يسمى مرة منهج سوق الأصول المالية (Asset market approach to exchange rate determination)، ومرة أخرى منهج المحافظ الاستثمارية (portfolio balance approach). وكان في مقدمة الاقتصاديين الذين عكفوا على صياغة هذا المنهج الجديد كثير من الاقتصاديين، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر W. Branson (1976، 1979) و Allen/Kenen (1980) وP. Masson (1980) و D. Henderson (1980) و M. Dooley/P. Isard (1982). وكان كل واحد من هؤلاء قد درس الموضوع انطلاقاً من فروض مختلفة، الأمر الذي أدى إلى تشعب نماذجهم واختلاف النتائج التي استخلصوها من هذه النماذج. وبسبب تعدد النماذج المعبرة عن هذا المنهج، لذا سيركز البحث على عرض النموذج الذي صاغه برانسون (W.Branson)[2] بوصفه الأصل والنموذج العام الذي تفرعت منه جميع النماذج الرامية إلى دراسة دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي.

---

(1) انظر: عدنان عباس علي: «المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي»، «مجلة العلوم الاجتماعية»، المجلد 27، عدد 4، شتاء 1999، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

(2) وليم برانسون، اقتصادي سويدي، كان قد عمل – ولا يزال يعمل – أستاذا للاقتصاد في جامعة ستوكهولم وجامعة Princeton في الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا وسنستعرض بداية الفروض التي يقوم عليها منهج المحافظ الاستثمارية وهو يشتق منحنيات التوازن الجزئي في السوق النقدية وسوقي أوراق المال الوطنية والأجنبية بغية تعرُّف شروط التوازن الآني في الأسواق الثلاث وانعكاسات هذا التوازن على مستوى سعر الصرف بوصفه متغيراً تابعاً يتحدد، مثله في ذلك مثل معدل الفائدة الوطني، من خلال القوى المتفاعلة في أسواق المال. من ثم سندرس المسارات التي سيتخذها سعر الصرف، في الأجل القصير، وهو يتكيف مع تغير طرأ على قيم النموذج التلقائية. بعد ذلك سندرس أثر تغير السياسة النقدية التوسعية في ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وفي مسارات سعر الصرف في الأمد المتوسط والطويل.

أولاً : خصائص النموذج وفروضه

انسجاماً مع التحليل النقدي يرى برانسون (Branson *et al.*, 1977: 303)، أن سعر الصرف الأجنبي هو، من ناحية، السعر النسبي للسلع الوطنية والأجنبية (the relative price of national outputs)، ومن ناحية أخرى، السعر النسبي الذي يحقق التوازن بين الرصيد المعروض والرصيد المطلوب من العملات المختلفة (the relative price of national monies) ولكن، وبما أن سوقي النقد والمال تتسمان بالسرعة، وسوقي السلع والخدمات تتصفان بالتباطؤ في تحقيق التوازن، فإن برانسون يؤكد على أن سعر الصرف لا يعكس في الأمد القصير القوة الشرائية النسبية للعملات المختلفة؛ من هنا يتعين على من يرغب في دراسة القوى المتحكمة في سعر الصرف في الأجل القصير أن يهمل السوق السلعية وأن ينطلق من قيم معطاة للدخل القومي والمستوى العام للأسعار. انطلاقاً من رصيد مالي (نقد وأوراق مالية) معطى ينعكس اختلال توازن المحافظ الاستثمارية، إذن، على سعر الصرف وعلى عائد الرصيد المالي (معدل الفائدة) فقط. بهذا لا تؤدي نظرية تعادل القوة الشرائية (The Purchasing Power Parity) أي دور يذكر في شرح منهج المحافظ الاستثمارية للقوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي في الأجل القصير.

ولعله تجدر الإشارة ها هنا إلى أن برانسون لا يقطع الصلة بالمنهج النقدي كلية على الرغم من منظوره المختلف. فهو يأخذ بأصول المنهج النقدي أيضاً في نظرية ميزان المدفوعات[3] ويحلل التوازن بين العرض والطلب على أنه توازن بين

(3) راجع في هذا الشأن: عدنان عباس علي: «موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي – وجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي». «مجلة العلوم الاجتماعية»، المجلد الثالث عشر، خريف 1985، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت. فهذا البحث، وإن تقادم عهده، فإنه لا يزال يقدم عرضا وافيا إلى حد ما، لوجهة النظر النقدية في توازن ميزان المدفوعات.

رصيد (نقد وأوراق مالية وطنية وأجنبية) **معطى ورصيد يرغب القطاع الخاص في الاحتفاظ به** (stock equilibrium). إن أوجه الاختلاف بين كلا المنهجين تكمن، بالدرجة الأولى، في تقويمهما لمدى تجانس الأوراق المالية المتاجر بها دولياً. فإذا كان دورن بوش قد افترض أن الأصول المالية بدائل تامة، وذلك لأنها متجانسة من حيث المخاطر والعائد (rate of return)، فإن برانسون يرى (Branson, 1979:212) أن هذه الأصول (Bonds) لا تعد، في منظور المستثمرين، بدائل تامة، وذلك لاختلاف المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في هذه الأصول. فالاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية ينطوي، بسبب تغيرات سعر الصرف المحتملة على أدنى تقدير، على مخاطر تفوق مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية الوطنية. بهذا يسعى المستثمرون الراغبون في تفادي المخاطر (risk averse) إلى تنويع محافظهم، أي أنهم سيسعون إلى الاستثمار في أصول مالية وطنية لا تنطوي على مخاطر، وأصول أجنبية لا يخلو الاستثمار فيها من مخاطر. استناداً إلى هذا التقويم يكمن الشرط الرئيس للاستثمار في الأصول الأجنبية في تفوق عائد هذه الأصول على العائد الذي تدره الأصول الوطنية. وعلى الرغم من هذا الاختلاف تتشابه الأوراق المالية الوطنية والأجنبية مدار البحث في النموذج من حيث إنها أصول ذات معدل فائدة مرن (variable or floating interest rate) وذات سعر مقوم بالعملة المصدرة بها هذه الأصول ثابت (fixed-price assets)؛ ولعل سندات الدين الحكومي المصدرة لعام واحد خير مثال على هذه الأصول (Baltensperger & Boehm, 1982: 30). وتكمن أهمية هذا الفرض في أنه يجيز إهمال الأرباح والخسائر المتحققة بفعل ما يطرأ على أسعار الأوراق المالية من تغير (Branson, 1979: 212; Jarchow & Ruehmann, 1994: 274).

وكما هو الحال في معظم النماذج المحللة للعلاقات الاقتصادية الدولية، يتناول برانسون أيضاً، الموضوع من منظور بلد صغير نسبياً، أي بلد من الصغر في السوق العالمية بحيث لا تؤدي التغيرات المتحققة في اقتصاده إلى تغيرات تذكر في السوق العالمية. من ناحية أخرى ينطوي فرض البلد الصغير على أن مواطني هذا البلد يحتفظون بأوراق مالية أجنبية، إلا أن الأجانب لا يأبهون لاقتصاد البلد الصغير كثيراً، ومن ثم فإنهم لا يحتفظون بأي أوراق مالية صادرة عنه (Branson *et al.*, 1977: 304).

بالإضافة إلى هذا يفترض برانسون، ضمنياً، أن البلد مدار البحث يتوافر على رصيد معين من الأصول الأجنبية؛ أي أنه، في الصافي، دائن للاقتصاد الأجنبي (Martin & Masson, 1979: 13). هذا وبما أن برانسون يفترض، صراحة، أن

المحافظ الاستثمارية الأجنبية لا تشتمل على عملة البلد الصغير، أي أن الأجانب ليسوا على استعداد لاستبدال عملة البلد الصغير بما في حوزتهم من أصول، فإنه لا يمكن لهذا البلد الصغير أن يراكم دائنيته إلا إذا حقق فائضاً في ميزان حسابه الجاري (Branson, 1979: 212).

ثانياً: عناصر النموذج الأساسية

يشتمل نموذج المحافظ الاستثمارية في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي الذي صاغه برانسون – مستغنياً عن الأخذ صراحة بالسوق السلعية – على المعادلات الخمس التالية (Branson, 1976, Appendix: 3):

– قيد الموازنة (balance sheet constrain)
$$1)\ W = M + B + E.F$$

– معادلة التوازن في السوق النقدية الوطنية
$$2)\ M = m\,(\bar{i}, i^* \mp \beta)\,.\,\overset{+}{W}$$

– معادلة التوازن في سوق أوراق المال الوطنية
$$3)\ B = b\,(\overset{+}{i}, i^* \mp \beta)\,.\,\overset{+}{W}$$

– معادلة التوازن في سوق أوراق المال الأجنبية
$$4)\ E.F = f\,(\bar{i}, i^* \mp \beta)\,.\,\overset{+}{W}$$

– المعدل المتوقع لتغير سعر الصرف الأجنبي
$$5)\ \beta = \frac{E_t - E}{E}$$

في المعادلة (1)، معادلة قيد الموازنة، يرمز (W) إلى ما يمتلك القطاع الخاص (القطاع العائلي وقطاع المشروعات) من ثروة (Wealth) موزعة على الأرصدة الثلاثة التالية:

– نقد وطني (M).

– أوراق مالية وطنية (B).

– أوراق مالية أجنبية (F) مصدرة بعملة أو عملات أجنبية.

هذا وبما أن أوراق المال الأجنبية (F) مصدرة بعملة أو عملات أجنبية، فإنه يتعين علينا أن نضرب (F) في سعر الصرف السائد (E) للحصول على قيمة هذه الأصول بالعملة الوطنية (E.F) عند احتساب القيمة النقدية لمجموع الثروة. وسنحصل عند قسمة طرفي المعادلة (1) على (W) على:

$$6a)\ \frac{W}{W} = \frac{M}{W} + \frac{B}{W} + \frac{E.F}{W}$$

$$6b)\ 1 = \frac{M}{W} + \frac{B}{W} + \frac{E.F}{W} = m + b + f$$

حيث يرمز كل من (m) و(b) و(f) إلى $\left(\frac{M}{W}\right)$ و$\left(\frac{B}{W}\right)$ و$\left(\frac{E.F}{W}\right)$ على التوالي، أي أنها تجسد نسبة عناصر الثروة الثلاثة في مجموع الثروة، أو، بتعبير آخر، تجسد هيكل الثروة الذي يرغب المستثمرون في تحقيقه (Maennig & Wilfling, 1998: 342). بهذا يتبين لنا أن ارتفاع (W) بنسبة معينة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على (M) و(B) و(F) بالنسبة نفسها (linear-homogen). من ناحية أخرى توضح لنا المعادلات (2) إلى (4) أن (m) و(b) و(f) دالة في كل من معدل الفائدة الوطني (i) ومعدل الفائدة الأجنبي (i*) والمعدل المتوقع لتغير سعر الصرف الأجنبي (β)، وذلك لأن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (تدهور قيمة العملة الوطنية) سيترك الأثر نفسه الذي سيتركه ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي. ويعرف معدل تغير سعر الصرف بأنه: $\beta = (E_t - E)/E$، أي أنه يتحدد من خلال سعر الصرف السائد (E) وسعر الصرف المتوقع (E_t). وتعطي إشارات الزائد والناقص الموجودة في أعلى الأقواس المشتقات الجزئية (partial derivative) لكل من (m) و(b) و(f). فعلامة الزائد الموجودة إلى أعلى من (i) في المعادلة (3)، مثلاً، تشير إلى أن ($\partial b/\partial i > 0$). من هنا، وبما أن ارتفاع معدل الفائدة الوطني (i) يعني ارتفاع عائد أوراق المال الوطنية، فإنه سيؤدي، من ناحية، إلى ارتفاع النسبة المرغوب فيها لهذه الأصول (b)، ومن ناحية أخرى إلى انخفاض (m) و(f)، وذلك بسبب ارتفاع كلفة الاحتفاظ بالأصول النقدية (opportunity costs of holding money) فيما يخص (m) وبسبب ارتفاع عائد الفرصة البديلة فيما يخص (f). وبالمقارنة يؤدي ارتفاع معدل الفائدة الأجنبية (i*) والمعدل المتوقع لارتفاع قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية (β) إلى ارتفاع عائد أوراق المال الأجنبية، ومن ثم إلى ارتفاع (f) وانخفاض كل من (m) و(b). وملخص هذا أن الطلب على أوراق المال الوطنية (B) ذو علاقة طردية بمعدل الفائدة الوطني (i) وأن الطلب على أوراق المال الأجنبية (F) ذو علاقة طردية بمعدل الفائدة الأجنبي (i*) وأن كل واحد من هذين الأصلين ذو علاقة عكسية بعائد الأصل الآخر، وأن الطلب النقدي ذو علاقة عكسية بالعائدين (i) و(i^*) (Tobin, 1969: 18; Branson, 1979: 192). (gross-substitutability)

ثالثاً: التوازن الآني في أسواق المال ومستوى سعر الصرف في الأجل القصير

انطلاقاً من قيد الموازنة (المعادلة 1)، التي تعني أن ($m + b + f = 1$)، يتوقف تحقق التوازن في سوق المال على تحقق التوازن الآني في أسواق الثروة

الثلاثة المبينة خصائصها في المعادلات (2) و(3) و(4) ;Branson, 1979: 213)
.Dornbusch, 1978: 98)

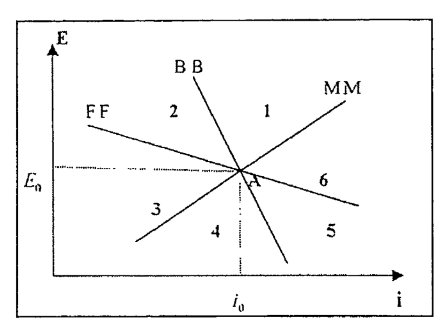
بناءً على هذا يشتمل النموذج على المتغيرات التالية: (M)، (B)، (F)، (i)، (*i)، (E) و(E_t). بالنسبة للرصيد النقدي (M) ورصيد الأوراق المالية الوطنية (B) والأجنبية (F) ومعدل الفائدة الأجنبي (*i) يفترض برانسون أنها قيم معطاة من خارج النموذج (exogenous variables). من ناحية أخرى يفترض برانسون أن توقعات القطاع الخاص بالنسبة لسعر الصرف المتوقع (E_t) ذات طبيعة ساكنة (static expectations)، أي أن المستثمرين لا يتوقعون حدوث تغير ملحوظ في سعر الصرف في المستقبل القريب، بهذا سيساوي سعر الصرف السائد سعر الصرف المتوقع، أي أن β سيساوي الصفر ضمنياً (Reimers, 1986: 186).

انطلاقاً من هذه الفروض غدا النموذج يتكون من ثلاث معادلات (المعادلات من 2 إلى 4) وقيمتين مجهولتين، يتعين تحديدهما من داخل النموذج (endogenous variables)، هما: سعر الصرف الأجنبي (E) ومعدل الفائدة الوطني (i). وكما هو بين من المعادلات من (2) إلى (4)، يحدد معدل الفائدة الوطني الطلب على عناصر الثروة الثلاثة على نحو مباشر، أما سعر الصرف فإن أثره يقتصر في البداية على القيمة الحقيقية لعرض أوراق المال الأجنبية (E.F)، إذ يعني ارتفاعه ارتفاع القيمة الحقيقية وانخفاضه انخفاض القيمة الحقيقية لهذه الأصول. وبما أن ارتفاع القيمة الحقيقية لأوراق المال الأجنبية يعني ارتفاع القيمة الحقيقية للثروة (W)، ولما كانت الثروة أحد العوامل المحددة لدوال الطلب الثلاثة، فإن التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف بصورة غير مباشرة، أي عبر تغير القيمة الحقيقية للثروة، ستؤثر على الطلب النقدي (المعادلة 2) والطلب على الأوراق المالية الوطنية (المعادلة 3). ويمكن توضيح متطلبات التوزان «الجزئي» في كل من سوق النقد وسوق أوراق المال الوطنية وسوق الأصول الأجنبية وشرط التوازن الآني (الكلي) في الأسواق الثلاثة من خلال الشكل (1)، الذي عرضنا فيه منحنيات توازن الأسواق الثلاثة على شكل خطوط مستقيمة مفترضين، تبسيطاً للشرح، أن العلاقات السائدة ذات طبيعة خطية .(Branson, 1979: 192)

وكما هو واضح فقد افترضنا في هذا النظام الإحداثي أن منحنى التوازن في سوق النقد (المنحنى MM) يرتفع من الأسفل شمالاً إلى الأعلى يميناً (ذو ميل

موجب)، وأن منحنيي التوازن في سوقي الأوراق المالية الوطنية والأجنبية (المنحنيين BB وFF) ينحدران من أعلى شمالاً إلى أسفل يميناً (ذو ميل سالب).

ويُبَرر الميل الموجب لمنحنى التوازن في سوق النقد على النحو التالي: فلنفترض أن سوق النقد كانت في حالة توازنية وأن سعر الصرف الأجنبي قد ارتفع لسبب ما، فما الاتجاه الذي يتعين أن يتخذه معدل الفائدة الوطني لكي تبقى سوق النقد في حالة توازنية؟ إن ارتفاع سعر الصرف سيؤدي إلى ارتفاع قيمة أوراق المال الأجنبية بالعملة الوطنية (أي ارتفاع القيمة الحقيقية لهذه الأصول)، ومن ثم إلى ارتفاع رصيد الثروة الموجودة بحوزة الجمهور بمقدار يساوي (F.dE). من هنا وتأسيساً على المعادلة (2) سيرتفع الطلب على النقد. وبما أن الرصيد النقدي المعروض لم يطرأ عليه تغيير، فإن ارتفاع الطلب على النقد يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة. للحفاظ على التوازن في السوق النقدية لن يأتلف سعر الصرف الأعلى إذن إلا مع معدل فائدة أعلى.



الشكل (1)

التوليفة التوازنية لسعر الصرف ومعدل الفائدة وفق منهج المحافظ الاستثمارية

أما بالنسبة لمنحنى سوق أوراق المال الوطنية فإن تفسير ميله السالب يكمن أيضاً في الأثر الموجب الذي سيتركه ارتفاع سعر الصرف على الثروة الكلية. فبما

أن الثروة سترتفع هنا أيضاً بمقدار يساوي (F.dE)، فإنه سيرتفع، بناءً على منطوق المعادلة (3)، الطلب على أوراق المال الوطنية. وبما أن الرصيد المعروض من هذه الأصول لم يرتفع، فإن استمرار توازن سوق أوراق المال الوطنية يحتم ارتفاع سعر الأوراق المالية (= انخفاض معدل الفائدة الوطني). بهذا يحتم سعر الصرف الأعلى تحقق معدل فائدة أدنى، إذا ما أريد لسوق الأصول الوطنية أن تحتفظ بتوازنها.

خلافاً لمنحنى توازن سوق أوراق المال الوطنية ينطوي تفسير الميل السالب للمنحنى (FF) على شيء من التعقيد. فارتفاع سعر الصرف يؤدي في سوق الأصول الأجنبية إلى تفوق الرصيد المعروض على الرصيد المطلوب. حقاً يحتم ارتفاع سعر الصرف – عبر ارتفاع القيمة الحقيقية للثروة – ارتفاع الرصيد المطلوب من هذه الأصول أيضاً، إلا أن الأمر الواضح هو أن الرصيد المعروض من هذه الأصول (E.F) سيرتفع بمقدار أعلى من مقدار ارتفاع الرصيد المطلوب منها: ففي حين يؤدي ارتفاع سعر الصرف بمقدار الضعف إلى مضاعفة قيمة الرصيد المعروض من الأصول الأجنبية (E.ΔF)، سيرتفع الرصيد المطلوب من هذه الأصول بمقدار أدنى من ارتفاع الرصيد المعروض، وذلك لأن النسبة المرغوب فيها لهذه الأصول أقل من الواحد الصحيح ($f<1$). ومعنى هذا أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي، في الصافي، أي بعد إشباع الارتفاع الذي طرأ على الرصيد المطلوب، إلى تفوق الرصيد المعروض على الرصيد المطلوب من هذه الأصول. من هنا وفي حالة ارتفاع سعر الصرف يجب أن ينخفض معدل الفائدة الوطني، إذا ما أردنا لسوق الأصول الأجنبية البقاء في حالة توازنية، فهذا الانخفاض هو الأمر الذي سيشجع المستثمرين على زيادة الاستثمار في الأصول الأجنبية. بهذا يتضح لنا أن سعر الصرف الأعلى لا يأتلف إلا مع معدل فائدة وطني أدنى في هذه السوق أيضاً.

انطلاقاً من ثروة نقدية ومالية معطاة، نستنتج من الشكل 1:

أولاً: أن كل نقطة على المنحنيات (MM) و(BB) و(FF) تمثل حالة توازنية في السوق المعنية (توازن جزئي partial) وأن كل توليفات (i) و(E) غير الواقعة على هذه المنحنيات تتسبب في اندلاع حالة غير توازنية في تلك السوق. فكل توليفة تقع إلى أعلى من منحنى MM (المساحات 1 و2 و3) تعني أن الرصيد المطلوب أعلى من الرصيد النقدي المعروض، وكل توليفة تقع إلى أسفل من هذا المنحنى (المساحات 4 و5 و6) تبين أن الرصيد المعروض يفوق الرصيد المطلوب من هذا

الأصل. اما بالنسبة لسوق أوراق المال الوطنية فإن كل توليفة تقع إلى الشمال من منحنى BB (المساحات 2 و3 و4) تحتم تفوق الرصيد المعروض على الرصيد المطلوب وأن كل توليفة تقع إلى اليمين منه (المساحات 1 و5 و6) تحتم تفوق الرصيد المطلوب على الرصيد المعروض من هذه الأوراق. أما بالنسبة لسوق الأصول الأجنبية فإن الأمر على العكس من هذا تماماً: فكل توليفة تقع إلى أسفل منحنى FF (المساحات 3 و4 و5) تتسبب في تفوق الرصيد المطلوب على الرصيد المعروض، وكل توليفة تقع إلى أعلى هذا المنحنى (المساحات 1 و2 و6) تتسبب في أن يكون الرصيد المعروض أكبر من الرصيد المطلوب (Claassen, 1997: 77).

ثانياً: إن ثمة توليفة واحدة تضمن التوازن الآني في الأسواق الثلاثة، إنها التوليفة المكونة من (i_0) و(E_0) والتي نحصل عليها من خلال تقاطع المنحنيات الثلاثة في (A). ولكن وبما أن لدينا ثلاث معادلات (المعادلات 1 و2 و3) ومجهولين (i, E)، فإن تحقق التوازن الآني في سوقين فقط يحتم تحقق التوازن في السوق الثالثة أيضاً بناءً على قيد الموازنة وحسب قانون فالراس (Walras' law) القائل بأنه لا يمكن أن يكون هناك فائض في مجموع الطلب (والعرض)، عند أخذ مجمل الأسواق بنظر الاعتبار (Branson *et al.*, 1977: 305; Branson, 1979: 213). فإذا قلنا إن:

$$W = M^d + B^d + E.F^d$$

بالنسبة لأرصدة الثروة الثلاثة المطلوبة وأن:

$$W = M^s + B^s + E.F^s$$

بالنسبة لأرصدة الثروة الثلاثة المعروضة، لذا فإن:

$$M^d + B^d + E.F^d + = M^s + B^s + E.F^s$$

أو أن:

$$(B^d - B^s) + (E.F^d - E.F^s) = (M^d - M^s)$$

وأن:

$$(B^d - B^s) + (E.F^d - E.F^s) = 0$$

في حالة التوازن الآني في سوق أوراق المال الوطنية وسوق الأصول الأجنبية، ستكون إذن السوق النقدية أيضاً في حالة توازن، أي سيكون: $(M^d - M^s) = 0$

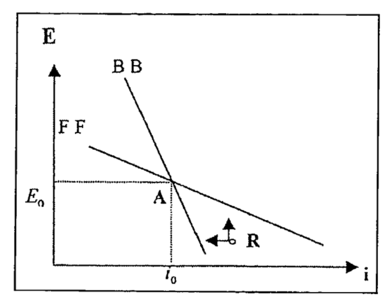
بالضرورة. من هنا فإن بوسع المرء أن يكتفي، عند اشتقاق التوازن الآني في الأسواق الثلاثة، بسوقين فقط، وذلك لأن أي توليفة تحقق التوازن الآني في هذين السوقين، ستضمن، تحقق التوازن في السوق الثالثة أيضاً (Lipsey, 1987:589; Dieckheuer, 1995: 348).

رابعاً: شرط التوازن المستقر

يقودنا الحديث عن شروط التوازن الآني قصير الأجل في الأسواق الثلاثة إلى دراسة مدى استقرار هذا التوازن (stability of the short-run equilibrium). فهل ثمة قوى داخلية تضمن عودة النموذج إلى الحالة التوازنية في حالة بلوغ معدل الفائدة الوطني أو سعر الصرف أو كليهما مستوى لا ينسجم مع متطلبات التوازن في الأسواق الثلاثة؟ يتوقف الشرط الأساسي لاستقرار التوازن على ميل منحنيي أوراق المال الوطنية والأجنبية. فالنموذج سينطوي على توازن مستقر فقط حينما يكون منحنى أوراق المال الوطنية أشد ميلاً من منحنى الأصول الأجنبية، أي فقط في حالة اتخاذ المنحنيين الميل المفترض لهما في الشكل أعلاه (Brainard & Tobin, 1968: 99-122). من هنا وقبل الحديث عن مدى استقرار التوازن يتعين علينا أن نبرر أولاً سبب افتراض أن منحنى سوق أوراق المال الوطنية هو الأشد ميلاً نسبياً. للدلالة على ذلك دعنا نفترض أن معدل الفائدة الوطني السائد قد بلغ مستوى فاق المعدل التوازني (i_0)، في مثل هذه الحالة لا مراء في أن المستثمرين سيعيدون النظر في هيكل محافظهم الاستثمارية وسيعملون على زيادة نسبة الأوراق المالية الوطنية (b) وخفض نسبة الأصول الأجنبية (f) في هذه المحافظ. بهذا سيرتفع الرصيد المطلوب من أوراق المال الوطنية وينخفض الرصيد المطلوب من الأصول الأجنبية. السؤال المهم في هذا السياق هو: عما إذا كان الطلب على أوراق المال الوطنية سيرتفع بمقدار أكبر من المقدار الذي سينخفض به الطلب على الأصول الأجنبية، وبتعبير آخر عما إذا كان (b) سيرتفع بمقدار أكبر من المقدار الذي سينخفض به (f)، فمادام ارتفاع (b) أكبر من انخفاض (f) وبما أن معدل الفائدة الأعلى لا يأتلف إلا مع سعر صرف أدنى في سوقي أوراق المال الوطنية والأجنبية، لذا يعني منحنى (BB) الأشد ميلاً أن عودة سوق أوراق المال إلى الحالة التوازنية تحتم أن ينخفض سعر الصرف بمقدار يفوق المقدار الذي تحتمه عودة سوق المال الأجنبية إلى حالتها التوازنية (Siebert, 1994: 299).

في الواقع هناك حجة بينة تبرر افتراض أن ارتفاع الطلب على أوراق المال

الوطنية سيكون نسبياً، أكبر من انخفاض الطلب على الأصول الأجنبية. فالطلب على أوراق المال الوطنية لن يرتفع بمقدار ما سيطرأ على طلب الأصول الأجنبية من تراجع فقط، بل سيرتفع بالإضافة إلى هذا بمقدار الانخفاض الذي سيطرأ على الطلب النقدي إثر ارتفاع معدل الفائدة الوطني. وبما أن سوق أوراق المال الوطنية ستمر بحالة لا توازنية أشد عنفاً من تلك التي ستمر بها سوق الأصول الأجنبية، فإن توازن سوق أوراق المال الوطنية يحتم أن ينخفض سعر الصرف بمقدار يفوق الانخفاض الذي يحتمه تحقيق التوازن في سوق الأصول الأجنبية (Rose & Sauernheimer, 1999: 207).



الشكل (2): استقرار التوازن في أسواق المال

بعد هذا التوضيح أصبح بوسعنا الآن أن نعود إلى السؤال عن مدى استقرار التوازن. للإجابة عنه دعنا نفترض أن النقطة (R) في الشكل (2) تجسد معدل الفائدة (i) وسعر الصرف (E) المتحققين فعلاً. ولكن وبما أن النقطة (R) تقع في ناحية اليمين من منحنى (BB)، وبناءً على سعر الصرف المتحقق، فإن هذه التوليفة تعني أن معدل الفائدة السائد قد تفوق على مستواه التوازني؛ بهذا سيتفوق الرصيد المطلوب من أوراق المال (الوطنية) على الرصيد المعروض منها، الأمر الذي يؤدي إلى أن يأخذ سعرها في الارتفاع، أي أن يأخذ معدل الفائدة في التراجع عن مستواه المرتفع نسبياً (السهم المتجه نحو الشمال). في الوقت ذاته تقع النقطة (R) في أسفل المنحنى (FF). انطلاقاً من معدل الفائدة الوطني السائد، فإن هذا يعني أن

سعر الصرف السائد دون المستوى الذي يحقق التوازن في سوق الأصول الأجنبية. بناءً على هذا سيتفوق الرصيد المطلوب على الرصيد المعروض من الأرصدة الأجنبية. من هنا ستؤدي محاولات المستثمرين الماليين إلى زيادة رصيدهم من هذه الأصول إلى ارتفاع الطلب على العملة أو العملات الأجنبية (تصدير متزايد لرؤوس الأموال)، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (السهم المتجه إلى أعلى). إن معنى هذا أن معدلات الفائدة الآخذة في التراجع عن مستواها المرتفع نسبياً وأسعار الصرف الآخذة في الارتفاع هي القوى الذاتية الكامنة في النموذج والقادرة على إعادته إلى حالة التوازن الآني أو «الكلي»، المعطى في نقطة التقاطع (A). وكما هو واضح لن يتصف التوازن بالاستقرار إلا إذا كان المنحنى (BB) أشد ميلاً من المنحنى (FF). وللدلالة على ذلك يكفي أن نتصور ماذا سيحدث لو عكسنا ارتفاع المنحنيين، أي إذا افترضنا أن منحنى (FF) أشد ميلاً من منحنى (BB)، فعندئذ ستحتم التوليفة المعطاة في (R) ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض سعر الصرف الأجنبي. بهذا لن يتوافر النموذج على القوى الذاتية القادرة على إعادته إلى حالة التوازن «الكلي».

خامساً: القوى المحددة لسعر الصرف في الأجل القصير

بعد اشتقاقه للعلاقات المبينة أعلاه ينتقل برانسون إلى دراسة أثر التغيرات التي تطرأ على القيم التلقائية (exogenous or autonomous variable)، في كل من سعر الصرف الأجنبي ومعدل الفائدة الوطني، ويميز برانسون هنا بين نوعين من هذه التغيرات (Branson, 1976: 10):

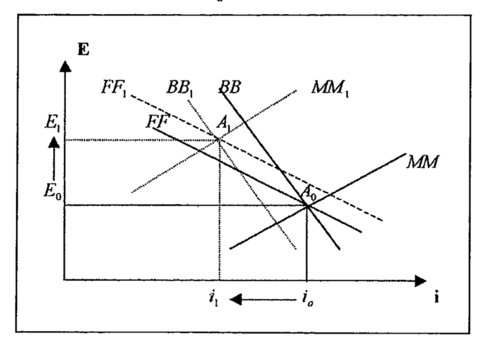
النوع الأول يكمن في تغير رصيد أحد عناصر الثروة مع بقاء أرصدة العناصر الأخرى للثروة ثابتة. فتغير من هذا القبيل يؤثر عبر ما يطرأ في سياقه من تغير في القيمة الكلية للثروة (W)، ومن عمليات إحلال بين عناصر الثروة المختلفة إلى تغير سعر الصرف ومعدل الفائدة. ويحلل برانسون في هذا السياق ارتفاع الكمية النقدية المتداولة بفعل تمويل المصرف المركزي لعجز في الموازنة الحكومية واقتراض الحكومة من سوق المال وتحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري حيث إن هذه أهم التغيرات التلقائية التي تؤدي إلى تغير رصيد أحد عناصر الثروة.

النوع الثاني يكمن في تغير هيكل المحافظ الاستثمارية مع ثبات القيمة الكلية للثروة. إن أثر هذا التغير على سعر الصرف ومعدل الفائدة يكمن، في البداية، فقط

في عمليات الإحلال التي سيقوم بها المستثمرون لتفادي الخلل الذي سيطرأ على الهيكل الذي يرغبونه لمحافظهم، أي فيما سينجم عن هذه العمليات من رفع لحصة بعض العناصر وخفض لحصة العناصر الأخرى. ولعل عمليات المصرف المركزي في السوق المفتوحة وارتفاع معدل الفائدة الأجنبي أصدق أمثلة على العوامل الخارجية المؤثرة في هيكل الثروة.

ارتفاع الكمية النقدية بفعل تمويل المصرف المركزي عجز الموازنة الحكومية

يؤدي تمويل المصرف المركزي لعجز الموازنة الحكومية إلى ارتفاع الرصيد النقدي (M) لدى القطاع الخاص بمقدار العجز في الموازنة الحكومية. بهذا سينتقل منحنى (MM) إلى أعلى، كما هو موضح في الشكل (3).



الشكل (3): أثر عجز الموازنة الحكومية الممول من قبل المصرف المركزي في التوليفة التوازنية

من ناحية أخرى وبما أن ارتفاع الرصيد النقدي يؤدي بناءً على المعادلة (1) إلى ارتفاع مجمل الثروة (W) بمقدار عجز الموازنة، ولما كان هذا الارتفاع سيؤدي، بدوره، إلى ارتفاع الطلب على أوراق المال الوطنية (B) والأجنبية (F)، فإن الرصيد المطلوب من هذه الأوراق سيتفوق على الرصيد المعروض منها، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنى (BB) إلى ناحية الشمال، وذلك لأن الطلب

المتزايد على أوراق المال الوطنية لن يكبح إلا من خلال انخفاض معدل الفائدة الوطني و/أو انخفاض سعر الصرف وما ينشأ عنه من انخفاض في قيمة الثروة، كما يتضح من المعادلة (3). أما منحنى (FF) فإنه سينتقل إلى ناحية اليمين، وذلك لأن القضاء على فائض طلب الأصول الأجنبية يحتم، بناءً على المعادلة (4)، ارتفاع معدل الفائدة الوطني و/أو ارتفاع سعر الصرف، حيث إن لتغير سعر الصرف أثراً في جانب العرض (E.F) يفوق الأثر الذي يفرزه – عبر ارتفاع الثروة – في جانب الطلب (Rose, 1999: 209).

بهذا ستستمر منحنيات الطلب في الانتقال إلى الاتجاهات المبينة أعلاه إلى أن تسود حالة توازنية جديدة تعبر عنها نقطة تقاطع المنحنيات الثلاثة في (A_1)، التي تبين أن السياسة النقدية التوسعية قد أدت في نهاية المطاف إلى ارتفاع سعر الصرف وانخفاض معدل الفائدة الوطني. وتتضح التطورات التي حدثت في سياق انتقال سوق المال إلى الحالة التوازنية الجديدة على نحو أفضل متى تم التمييز بين الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة الناجمة عن تغير الكمية النقدية المتداولة.

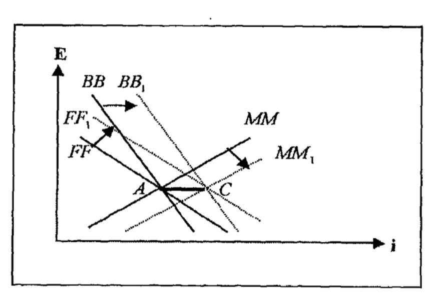
فارتفاع الثروة إثر ارتفاع الكمية النقدية المتداولة يؤدي على نحو مباشر، من ناحية، إلى ارتفاع الطلب على أوراق المال الوطنية، ومن ثم إلى انخفاض معدل الفائدة الوطني، ومن ناحية أخرى إلى تفوق طلب الأصول الأجنبية على الرصيد المعروض من هذه الأصول (E.F). بهذا سيرفع مواطنو البلد المعني طلبهم على العملة أو العملات المصدرة بها الأصول الأجنبية، وذلك بغية شرائها (تصدير لرؤوس الأموال). من هنا سيرتفع سعر الصرف الأجنبي. وارتفاع سعر الصرف يؤدي، بدوره، إلى ارتفاع قيمة الأصول الأجنبية بالعملة الوطنية (F.dE) وإن كانت قيمتها بالعملة أو العملات الأجنبية ما زالت ثابتة. من ثم، وفي سياق الأثر غير المباشر للتوسع النقدي، ستثور قوى تعزز فاعلية الأثر المباشر؛ فمع كل ارتفاع يطرأ على الثروة بفعل ارتفاع سعر الصرف، يزداد الطلب على الأصول الأجنبية ارتفاعاً ويزداد معدل الفائدة انخفاضاً. فالانخفاض المتزايد في معدل الفائدة يدفع المستثمرين إلى القيام بتفضيل الأصول الأجنبية على الأصول الوطنية على نحو متزايد، عمليات الإحلال المتزايدة هذه تؤدي بدورها إلى ارتفاع سعر الصرف أكثر فأكثر. وهكذا سيستمر معدل الفائدة في الانخفاض وسعر الصرف في الارتفاع إلى أن يصلا إلى مستواهما التوازني (المستقر) الجديد المعطى في التوليفة (A_1) (Branson, 1976: 11).

ولا مراء في أن القارئ قد لاحظ الآن السبب الذي دفع برانسون لأن ينطلق من توقعات ساكنة. فلو توقع المستثمرون استمرار سعر الصرف في الارتفاع – أي لو

كان $\beta > 0$ – لاستمروا في زيادة طلبهم على الأصول الأجنبية أكثر فأكثر ولارتفع سعر الصرف إلى مستوى أعلى من المستوى المعطى في (A_1)، أي أن النموذج ما كان سيصل إلى حالة التوازن المستقر هذه.

تمويل عجز الموازنة الحكومية من خلال الاقتراض في سوق المال الوطنية (أثر السياسة المالية التوسعية في سعر الصرف)

تنطوي عملية الاقتراض في سوق المال على قيام الحكومة ببيع سندات دين إلى القطاع الخاص. بهذا سيرتفع الرصيد المعروض من أوراق المال الوطنية مع بقاء رصيدي النقد والأصول الأجنبية، للوهلة الأولى، ثابتين. تفوق الرصيد المعروض على الرصيد المطلوب من هذه الأصول يجعل من ارتفاع معدل الفائدة الوطني و/أو ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، ومن ثم الثروة أمراً لا مناص منه، وذلك لأن هذا الارتفاع هو الأمر الذي سيغري المستثمرين بطلب فائض الرصيد المعروض. من هنا تحتم عودة سوق أوراق المال الوطنية انتقال المنحنى (BB) إلى ناحية اليمين. من ناحية أخرى، وبما أن ارتفاع الثروة الناشئ عن ارتفاع رصيد أوراق المال الوطنية سيؤدي بدوره إلى تفوق طلب أوراق المال الأجنبية على الرصيد المعروض منها، لذا تحتم عودة سوق أوراق المال الأجنبية إلى حالة التوازن ارتفاع سعر الصرف و/أو ارتفاع معدل الفائدة، أي إنها تحتم انتقال المنحنى (FF) إلى أعلى. إلا أن ارتفاع الثروة يؤدي في السوق النقدية أيضاً إلى ارتفاع الطلب النقدي. وبما أن المعروض النقدي قد ظل ثابتاً، فإن عودة هذه السوق إلى حالة التوازن ستحتم ارتفاع معدل الفائدة الوطني و/أو انخفاض سعر الصرف. بهذا سينتقل منحنى توازن السوق النقدية (MM) إلى أسفل (الشكل 4).



الشكل (4): أثر تمويل عجز الموازنة الحكومية من الاقتراض من سوق المال الوطنية في التوليفة التوازنية

وفي الواقع يتعين هنا أيضاً التمييز بين الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة لتمويل عجز الموازنة الحكومية في سوق المال الوطنية. يكمن الأثر المباشر لسياسة التمويل هذه في تفوق عرض أوراق المال الوطنية على طلبها. فائض العرض هذا يتسبب في ارتفاع معدل الفائدة الوطني إلى المستوى الذي يعيد هذه السوق إلى الحالة التوازنية، أي أنه يتسبب، كما هو مبين في الشكل (4) في ارتفاع معدل الفائدة الوطني بمقدار (AC) (Branson, 1979: 196). الأثر المباشر الآخر لسياسة التمويل بالعجز يكمن في ارتفاع الثروة بمقدار عجز الموازنة الحكومية. وفي حين كان من السهولة البت في الاتجاه الذي سيتخذه معدل الفائدة الوطني إثر ارتفاع عرض أوراق المال الوطنية، فإن التكهن بالمسار الذي سيتخذه سعر الصرف إثر ارتفاع الثروة أمر يتسم بشيء من التعقيد ولا يمكن البت فيه مسبقاً. فمن حيث المبدأ يحتم ارتفاع الثروة ارتفاع سعر الصرف. إلا أن هذا التطور لا يجوز أن يؤخذ بوصفه حصيلة نهائية، إذ من الممكن أن تندلع آثار غير مباشرة لا تخفف من وطأة هذا الارتفاع فحسب، بل تتسبب في انخفاض سعر الصرف. فارتفاع معدل الفائدة الوطني إثر ارتفاع عرض أوراق المال الوطنية يؤدي من ناحيته إلى خفض طلب الأصول الأجنبية وارتفاع طلب أوراق المال الوطنية، من هنا ستحتم عملية الإحلال هذه تراجع سعر الصرف. بهذا يتوقف المستوى النهائي لسعر الصرف على أي الآثار سيكون أكثر فاعلية على طلب الأصول الأجنبية: أثر ارتفاع الثروة أم أثر عمليات الإحلال بين أوراق المال الوطنية والأجنبية. فمن الواضح أن احتمال ارتفاع سعر الصرف سيكون أكثر تحققاً، كلما كان المستثمرون أقل ميلاً لإحلال (B) بدلاً من (F) في محافظهم إثر ارتفاع معدل الفائدة الوطني؛ ففي هذه الحالة سيخفض ارتفاع معدل الفائدة الوطني طلب الأصول الأجنبية وسعر الصرف بمقدار أقل من المقدار الذي كانا سينخفضان به فيما لو كان المستثمرون أكثر ميلاً لزيادة رصيدهم من أوراق المال الوطنية وأكثر استعداداً لخفض رصيدهم من الأصول الأجنبية إثر ارتفاع معدل الفائدة الوطني.

هذا يعني أن احتمال ارتفاع سعر الصرف سيكون أكثر تحققاً، كلما كانت الآثار الناجمة عن ارتفاع الثروة أشد فاعلية من الآثار الناجمة عن عمليات الإحلال. إلا أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن ارتفاع معدل الفائدة الوطني بمقدار (AC)، هو الآخر،

ليس أمراً نهائياً. فإذا ارتفع سعر الصرف فعلاً، فلا مراء في أن هذا الارتفاع سيترك أثره في معدل الفائدة الوطني؛ فمع ارتفاع سعر الصرف سترتفع الثروة بمقدار (F.dE) وسيرتفع من ثم الطلب على أوراق المال الوطنية أيضاً، الأمر الذي يحتم انخفاض معدل الفائدة. بهذا ستؤدي التطورات الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف إلى خفض الارتفاع الذي طرأ على معدل الفائدة الوطني (AC) إثر ارتفاع الرصيد المعروض من أوراق المال الوطنية (الأثر المباشر).

ونتيجة لعدم معرفتنا بمتانة علاقات الإحلال السائدة بين أوراق المال الوطنية والأجنبية، فليس بوسعنا التكهن مسبقاً فيما إذا كان تمويل عجز الموازنة الحكومية سيؤدي من خلال سوق المال إلى تدهور قيمة العملة الوطنية أو ارتفاعها. إن كل ما نستطيع استخلاصه أن نقطة تقاطع المنحنيات الثلاثة (الحالة التوازنية الجديدة) ستكون إلى اليمين من نقطة التقاطع السابقة على تمويل عجز الموازنة من خلال إصدار سندات حكومية جديدة؛ أي أن معدل الفائدة الوطني سيرتفع في كل الأحوال (Konrad & Schlick, 1990: 655; Moritz, 1999: 155; Rose & Sauernheimer 1999: 211).

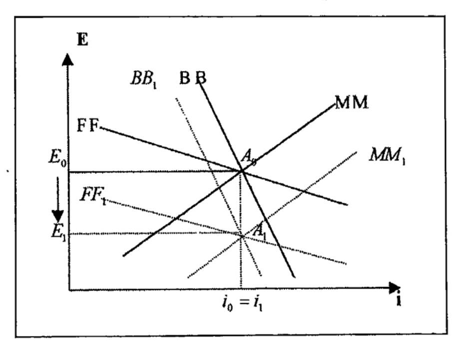
ارتفاع رصيد الأصول الأجنبية

تؤدي أسعار الصرف المتغيرة، إذا ما لم يتدخل المصرف المركزي في التأثير فيها، إلى توازن ميزان المدفوعات، أي أنها تضمن أن تصدر رؤوس أموال بمقدار الفائض المتحقق في الحساب الجاري. وبما أن تصدير رؤوس الأموال يعني ارتفاع ديْن البلد المعني مقابل الاقتصاد الأجنبي، لذا فإن تحقيق الاقتصاد الوطني لفائض في الحساب الجاري يعني، للوهلة الأولى، أي انطلاقاً من سعر الصرف السائد حتى الآن، ارتفاع عرض الأصول الأجنبية (F)، ومن ثم ارتفاع الثروة الوطنية (W) أيضاً.

انطلاقاً من الحالة التوازنية (A_0) في الشكل (5) يؤدي ارتفاع صافي الديْن أو بالأحرى ما ينجم عنه من ارتفاع في رصيد الأصول الأجنبية والثروة إلى ما يلي: أولاً: تفوق عرض الأصول الأجنبية على طلبها كما يتضح من المعادلة (4). بهذا سينتقل منحنى توازن سوق الأصول الأجنبية (FF) إلى ناحية الشمال، وذلك لأن

عودتها إلى الحالة التوازنية تحتم انخفاض سعر الصرف و/أو معدل الفائدة الوطني. ويؤدي ثانياً إلى تفوق طلب الأصول الوطنية (الطلب النقدي وطلب أوراق المال الوطنية) على عرض هذه الأصول كما يتضح من المعادلتين (2) و(3). انطلاقاً من سعر الصرف السائد (أي الثابت حتى هذه الوهلة)، تحتم عودة السوق النقدية إلى الحالة التوازنية ارتفاع معدل الفائدة الوطني، في حين تحتم عودة سوق أوراق المال الوطنية انخفاض هذا المعدل. بهذا سينتقل منحنى توازن السوق النقدية (MM) إلى ناحية اليمين، في حين سيتحرك منحنى توازن سوق أوراق المال الوطنية إلى ناحية الشمال (الشكل 5) (Jarchow & Ruehmann, 1994: 286).

السؤال هنا هو: أين ستتقاطع منحنيات التوازن هذه؟ أي ما المستوى الذي سيكون عليه معدل الفائدة وسعر الصرف التوازنيين؟ كما هو واضح من الشكل (5) اتسمت التوليفة الجديدة (A_1)، في نهاية المطاف، بانخفاض سعر الصرف الأجنبي وبيقاء معدل الفائدة الوطني عند مستواه القديم (i_0).



الشكل (5)
أثر فائض ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

ولكن ما التفسير الاقتصادي لبقاء معدل الفائدة عند مستواه القديم وتغير سعر الصرف فقط؟ للإجابة عن هذا السؤال يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار أنه ما

كان من الممكن لمعدل الفائدة الوطني أن يتغير على نحو يضمن تحقق التوازن في سوق النقد وسوق أوراق المال الوطنية في آن واحد، فعودة السوق النقدية إلى التوازن تتطلب ارتفاعه، في حين أن عودة سوق أوراق المال الوطنية إلى التوازن تحتم انخفاضه كما سبق أن قلنا. من هنا وبما أن ثمة فائضاً في الرصيد المعروض من الأصول الأجنبية وفائضاً في الرصيد المطلوب من النقد وأوراق المال الوطنية، فإن الحالة اللاتوازنية السائدة أخذت تضغط على سعر الصرف فقط، الأمر الذي سبب انخفاضه في نهاية المطاف. بناءً على هذا فإن انخفاض سعر الصرف هو التطور الذي سيضمن انخفاض الرصيد المعروض من الأصول الأجنبية (مقوماً بالعملة الوطنية). وبما أن هذا الانخفاض يعني أن القيمة الكلية للثروة ستنخفض أيضاً، لذا سينخفض الطلب على عناصر الثروة الثلاثة بدوره.

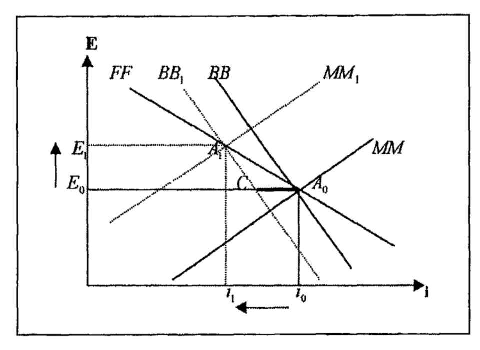
إلا أن الأمر الذي يجدر بنا ملاحظته هو أن تراجع الطلب على أوراق المال الأجنبية إثر انخفاض قيمة الثروة، لا يعني استمرار اللاتوازن في هذه السوق، إذ إن عرض هذه الأصول بالعملة الوطنية سينخفض بمقدار الانخفاض الحاصل في سعر الصرف، في حين أن الرصيد المطلوب منها سينخفض بمقدار أقل، وذلك لأن انخفاض الثروة إثر انخفاض قيمة رصيد الأصول الأجنبية لن يقتصر على انخفاض طلب الأصول الأجنبية فقط، بل سيتوزع على عناصر الثروة الثلاثة. بهذا ستعود الأسواق الثلاثة إلى الحالة التوازنية عبر ارتفاع قيمة العملة الوطنية.

ومعنى هذا أن سعر الصرف سيستمر في الانخفاض إلى أن يصل إلى المستوى الذي يتقاطع عنده منحنى توازن سوق أوراق المال الوطنية الجديد (BB_1) مع منحنى توازن السوق النقدية الجديد (MM_1) في (A_1). وكما يتضح من الشكل (5) فقد ظل معدل الفائدة الوطني عند المستوى نفسه الذي كان عليه سابقاً (i_0)، إذ لو كانت نقطة تقاطع المنحنيات تقع إلى اليمين من (i_0)، أي لو كان معدل الفائدة المتحقق أعلى من (i_0)، لتعين أن تكون الثروة، من ناحية، أعلى من قيمتها المعطاة في (A_0)، وذلك لإعادة سوق النقد إلى التوازن، ومن ناحية أخرى أدنى من هذه القيمة، وذلك لكي تضمن توازن سوق أوراق المال الوطنية. ولما كان حدوث الأمرين في آن واحد غير ممكن، لذا تعين أن يتقاطع منحنى (BB_1) مع منحنى (MM_1) عند المستوى القديم لمعدل الفائدة (i_0). ويعني هذا أن معدل الفائدة الثابت انطلاقا من (A_0) سيضمن تحقق التوازن في الأسواق الثلاثة فقط في حال ثبات قيمة الثروة. ويتحقق هذا الشرط عندما يبدد

انخفاض سعر الصرف الارتفاع الحاصل في قيمة رصيد الأصول الأجنبية إثر تحقق فائض في ميزان الحساب الجاري. من هنا، وفي الحالة الاعتيادية، أي في حالة تحقق شرط مارشال/ليرنر (Lerner (1944: 378); Marshall (1932: 171)، فإن أي فائض أو عجز يتحقق في الحساب الجاري، لن يؤثر في نهاية المطاف في معدل الفائدة الوطني ومستوى الثروة الوطنية، بل سيؤدي إلى تغير سعر الصرف على نحو يضمن تحقق توازن في الحساب الجاري (Gaertner, 1997: 156). الحالة التوازنية الجديدة ستتسم إذن ببقاء كل من (m) و(b) عند مستواهما القديم وباحتفاظ الثروة بالقيمة التي كانت عليها قبل ارتفاع رصيد الأصول الأجنبية، وذلك بسبب انخفاض سعر الصرف، في نهاية المطاف، بالمعدل نفسه الذي ارتفع به رصيد الأصول الأجنبية (Rose & Sauernheimer, 1999: 212).

أثر السياسة النقدية التوسعية

لدراسة أثر السياسة النقدية التوسعية في سعر الصرف ومعدل الفائدة الوطني سنفترض، انطلاقاً من الحالة التوازنية (A_0) المعطاة في الشكل (6)، أن المصرف المركزي قد قام، في إطار عمليات السوق المفتوحة، بشراء أوراق مالية وطنية من القطاع الخاص. بهذا سترتفع الكمية النقدية المتداولة بمقدار الانخفاض الذي يطرأ على ما في حوزة القطاع الخاص من أوراق مالية وطنية، أي أن: $\Delta M = -\Delta B$. خلافاً للتغيرات التلقائية التي تحدثنا عنها سابقاً، تؤدي عمليات المصرف المركزي هذه إذن إلى تغيير هيكل الثروة فقط، وذلك لأنها ستحفز القطاع الخاص على القيام بعمليات إحلال بين عناصر الثروة الثلاثة. أما مستوى الثروة (W) فإنه سيبقى، في الوهلة الأولى، ثابتاً (Branson, 1979: 198; Willms, 1995: 127). وكما يتضح من الشكل (6) فقد حتم ارتفاع الكمية النقدية المتداولة انتقال منحنى توازن السوق النقدية إلى أعلى (MM_1)، في حين حتم انخفاض الرصيد المعروض من أوراق المال الوطنية انتقال منحنى توازن هذه الأصول إلى ناحية الشمال (BB_1). وبما أن مستوى الثروة (W) لا يزال ثابتاً، فإن ارتفاع الكمية النقدية وانخفاض رصيد أوراق المال الوطنية لم ينعكس على سوق الأصول الأجنبية حتى هذا الحين، ومن ثم فقد ظل منحنى توازن هذه السوق في موقعه القديم (FF). من هنا فقد تقاطع منحنى (BB_1) مع منحنى (MM_1) على منحنى (FF)، أي في (A_1).



الشكل (6)
أثر السياسة النقدية التوسعية

ويمكن شرح التطورات التي أنتجت هذه التوليفة التوازنية الجديدة على النحو التالي: للوهلة الأولى انخفض معدل الفائدة الوطني بمقدار يساوي المسافة الواقعة بين (A_0) و(C)، وذلك لأن السياسة النقدية التوسعية قد أدت إلى تفوق الرصيد النقدي المعروض (أي الرصيد الذي يحتفظ به القطاع الخاص) على الرصيد المرغوب فيه. انطلاقاً من معدل الفائدة الأجنبي (i^*) المعطى من خارج النموذج، سيغري انخفاض معدل الفائدة الوطني (= انخفاض عائد أوراق المال الوطنية) المستثمرين بزيادة ما في حوزتهم من أصول أجنبية وخفض ما يتوافرون عليه من أوراق مالية وطنية. من هنا سيرتفع سعر الصرف، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الثروة بالعملة الوطنية. وبما أن ارتفاع قيمة الثروة سيؤدي بناءً على المعادلة (3) إلى ارتفاع الطلب على أوراق المال الوطنية، لذا سينخفض معدل الفائدة ثانية، أي أنه سيكون أدنى من المعدل المعطى في (C). بهذا سيتسم التوازن الجديد بسعر صرف أعلى (E_1) ومعدل فائدة أدنى (i_1). ومعنى هذا أن السياسة النقدية التوسعية لم تؤد في نهاية المطاف إلى تغير كمي في رصيد الأصول الأجنبية، بل أدت، عبر تغير سعر الصرف، إلى تغير قيمة هذه الأصول بالعملة الوطنية (Bergstrand, 1983: 26; Baltensperger & Boehm, 1982: 127).

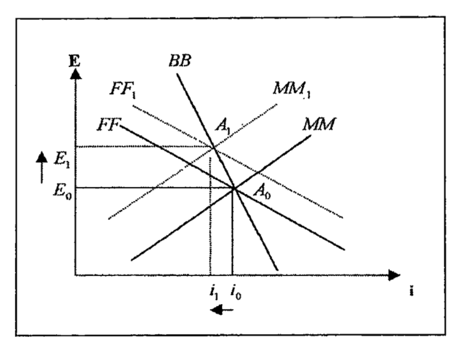
إن النتيجة المهمة الممكن استخلاصها من هذا التحليل أن السياسة النقدية التوسعية ستؤدي، سواء ارتفعت الكمية النقدية في سياق عمليات السوق المفتوحة أو عبر تمويل المصرف المركزي لعجز الموازنة الحكومية، إلى تدهور قيمة العملة الوطنية. ويتحقق هذا الأثر السلبي لارتفاع الكمية النقدية حتى وإن أهملنا كلية ما تقوله نظرية تعادل القوة الشرائية (The Purchasing Power Parity doctrine) بشأن أثر الكمية النقدية في الأسعار وأثر الأسعار في ميزان الحساب الجاري وأثر ميزان الحساب الجاري في سعر الصرف. فسعر الصرف سيتغير حتى وإن لم يؤد ارتفاع الكمية النقدية بعد إلى أي تغير في أسعار السلع. إن هذا هو في الواقع فحوى مقولة برانسون بأن سعر الصرف لا يتحدد، في الأجل القصير، من خلال معدلات التضخم النسبية، بل يتحدد من خلال تفاعل القوى المتحكمة في أسواق المال (Rose & Sauernheimer, 1999: 213). وتتوقف مصداقية هذه المقولة أساساً على افتراضه أن أسواق المال أسرع تكيفاً من الأسواق السلعية عند حدوث تغير في المعطيات التلقائية. ولا ريب في أننا لن نجافي الحقيقة كثيراً، إذا قلنا بأن الواقع المعاش في الدول «الرأسمالية» المتقدمة يدعم مصداقية هذا الفرض بكل تأكيد.

عمليات المصرف المركزي في سوق الصرف الأجنبي

سنحاول في إطار هذه الفقرة تعرُّف الأثر الذي سيتركه تدخل المصرف المركزي الوطني في سوق الصرف الأجنبي على معدل الفائدة الوطني وسعر الصرف مفترضين أن المصرف المركزي قد قرر دعم قيمة العملة الأجنبية فقام بشراء أصول أجنبية بالعملة الوطنية. وقد يسبب إدراج هذه السياسة ضمن عمليات المصارف المركزية في سوق الصرف الأجنبي شيئاً من الالتباس، وذلك لأن العادة جرت على حسبان بيع العملات الأجنبية وشرائها جوهر هذه العمليات. إن تفسير هذا يكمن في أن مصطلح الاحتياطي الأجنبي لا يشتمل على العملات الأجنبية والودائع في المصارف الأجنبية فقط، بل يشتمل أيضاً على هذه أيضاً التي نعرض لها، أعني السندات الحكومية وما سواها من أوراق مالية ذات سعر ثابت ومعدل فائدة متغير.

ولأن شراء المصرف المركزي للأصول الأجنبية يؤدي إلى ارتفاع الكمية النقدية المتداولة، لذا درج الاقتصاديون على تسمية هذه السياسة النقدية **بعمليات سوق الصرف غير المعقمة**، أي التي لم تتخذ سلطة الإصدار النقدي في سياقها التدابير الضرورية لتطهير الاقتصاد الوطني من الآثار التضخمية الممكن أن تترتب عليها (Dornbusch & Fischer, 1994: 613).

ومن الواضح أن شراء المصرف المركزي للأصول الأجنبية لا يؤثر مبدئياً، أي قبل تغير سعر الصرف، في مستوى الثروة لدى القطاع الخاص، بل يغير هيكل ثروة هذا القطاع فقط، وذلك لأن رصيده من الأصول الأجنبية سينخفض بمقدار الارتفاع الحاصل في رصيده النقدي تماماً: $\Delta M = -\Delta E.F$. وبما أن أثر هذه العمليات سينعكس على سوقي النقد والأصول الأجنبية، وليس على سوق أوراق المال الوطنية، لذا لن يطرأ تغير على منحنى توازن هذه السوق في النظام الإحداثي (7).



الشكل (7)

أثر عمليات المصرف المركزي غير المعقمة في سوق الصرف الأجنبي

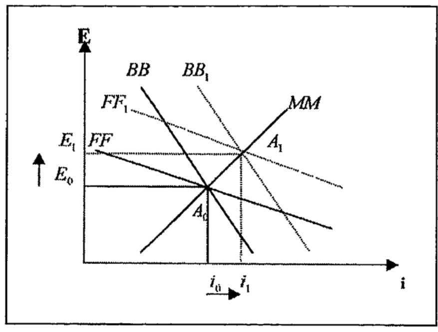
وبما أن الرصيد النقدي الذي يحتفظ به القطاع الخاص قد تفوق على الرصيد الذي يرغب هذا القطاع في الاحتفاظ به، فإنه تحتم أن ينخفض معدل الفائدة لإعادة هذه السوق إلى الحالة التوازنية، أي تحتم أن ينتقل منحنى توازن السوق النقدية إلى ناحية الشمال (MM_1 في الشكل 7). من ناحية أخرى، ولأن شراء المصرف المركزي للأصول الأجنبية قد تسبب في خفض الرصيد الذي يحتفظ به القطاع الخاص من الأصول الأجنبية إلى ما دون الرصيد الذي يرغب هذا القطاع في الاحتفاظ به، فإنه تحتم أن يرتفع معدل الفائدة الوطني، الأمر الذي تسبب في انتقال منحنى توازن سوق الأصول الأجنبية إلى أعلى (منحنى FF_1 في الشكل 7).

وكما يتضح من الشكل (7) فقد أدت عمليات المصرف المركزي في سوق الصرف الأجنبي وما نجم عنها من اختلال في توازن سوقي النقد والأصول الأجنبية إلى انخفاض معدل الفائدة الوطني إلى (i_1)، وارتفاع سعر الصرف إلى (E_1). ويكمن التفسير الاقتصادي للتطورات التي نجمت عن التوليفة التوازنية الجديدة المعطاة في (A_1) على النحو التالي: لقد أدت عمليات سلطة الإصدار النقدي من ناحية إلى تفوق الرصيد النقدي المعروض على الرصيد المرغوب فيه، الأمر الذي تسبب في خفض معدل الفائدة الوطني، من ناحية أخرى أدت هذه العمليات إلى تفوق الطلب على الأصول الأجنبية على الرصيد المعروض منها ($E.F > F$)، أي أنه أدى إلى تفوق الطلب على العرض في سوق الصرف الأجنبي، الأمر الذي تسبب في خفض قيمة العملة الوطنية. ان هذه التطورات تعكس مباشرة الأثر الناجم عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي. أما الأثر غير المباشر فإنه يكمن في أن تدهور قيمة العملة الوطنية قد أنتج ارتفاعاً في قيمة الثروة بالعملة الوطنية. ارتفاع قيمة الثروة حتم من ناحيته ارتفاع الطلب على أوراق المال الوطنية. فائض الطلب على أوراق المال الوطنية أدى بدوره إلى خفض معدل الفائدة الوطني، أي أنه عزز الانخفاض الذي طرأ على معدل الفائدة الوطني إثر ارتفاع الكمية النقدية المتداولة.

وكما هو واضح فقد دعمت عمليات المصرف المركزي في سوق الصرف الأجنبي قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية، لكنها تسببت في ارتفاع الكمية النقدية المتداولة وفي خفض معدل الفائدة الوطني. ولا ريب في أن هذه النتائج لا تنسجم دائماً مع الهدف الرئيس للمصارف المركزية: عدم تآكل القوة الشرائية للعملة الوطنية من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار. بهذا فإنه من الممكن جداً أن تقوم سلطة الإصدار النقدي بانتهاج سياسة تسعى إلى دعم قيمة العملة الأجنبية مع الإبقاء على الكمية النقدية ثابتة. إن هذا هو مغزى ما يسمى **بعمليات سوق الصرف المعقمة**، أي المطهرة للاقتصاد الوطني من الآثار السلبية التي يمكن أن يُحدثها ارتفاع الكمية النقدية المتداولة وخفض معدل الفائدة الوطني. ويكمن جوهر هذه السياسة في أن يقوم المصرف المركزي، من ناحية، بشراء أصول أجنبية، ومن ناحية أخرى، ببيع أوراق مالية وطنية إلى القطاع الخاص بمقدار يضمن بقاء الكمية النقدية المتداولة ثابتة ($\Delta M = 0$).

إن سياسة نقدية من هذا القبيل تعني، كما هو موضح في الشكل (8)، أن منحنى التوازن النقدي قد احتفظ بموقعه في النظام الإحداثي. وبما أن عرض أوراق المال الوطنية قد ارتفع، وانطلاقاً من سعر الصرف المعطى فإنه تحتم أن يرتفع

معدل الفائدة الوطني لكي يرتفع الطلب على هذه الأوراق بمقدار الارتفاع الحاصل في عرضها؛ بهذا فقد تحرك منحنى توازن هذه السوق إلى اليمين (BB_1). أما بالنسبة لسوق الأصول الأجنبية فقد نتج عن شراء المصرف المركزي لهذه الأصول، وللأسباب التي ذكرناها آنفاً، انتقال المنحنى إلى أعلى (FF_1). وكما هو واضح من الشكل أعلاه فقد أفلحت عمليات سوق الصرف المعقمة في تحقيق الدعم المتوخى لقيمة العملة الأجنبية، أي ارتفاع سعر صرفها من (E_0) إلى (E_1) مع وقاية الاقتصاد الوطني من الآثار التضخمية التي كان يمكن أن تنشأ في سياق عملية الدعم.

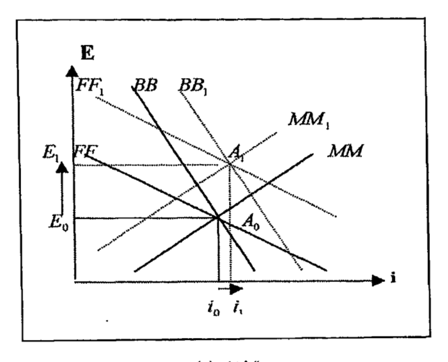


الشكل (8)

أثر عمليات المصرف المركزي المعقمة في سوق الصرف الأجنبي

أثر ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي

إن ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي يعني أن عائد الأصول الأجنبية قد ارتفع؛ فارتفاع العائد يشجع المستثمرين على رفع حصة الأصول الأجنبية في محافظهم والتخلي عن الأصول الوطنية بما يعادل الارتفاع المطلوب في الأصول الأجنبية. انطلاقاً من الحالة التوازنية المعطاة في (A_0) في الشكل (9) ستتصف سوق الأصول الأجنبية بتفوق الرصيد المطلوب على الرصيد المعروض فيها، في حين ستتصف السوق النقدية وسوق أوراق المال الوطنية بتفوق الرصيد المعروض على الرصيد المطلوب فيهما.



الشكل (9)
أثر ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي

بسبب اختلال التوازن تحرك منحنيا توازن سوقي أوراق النقد الأجنبية والوطنية إلى اليمين، في حين تحرك منحنى توازن السوق النقدية شمالاً ليتخذا المواقع المحددة من خلال (FF_1) و(BB_1) و(MM_1) في الشكل (9). الحالة التوازنية الجديدة في (A_1) تتسم كما هو موضح في الشكل عاليه، بتدهور قيمة العملة الوطنية وبارتفاع معدل الفائدة الوطني (Claassen, 1997: 80).

ولا ريب في القول بأن ارتفاع معدل الفائدة الأجنبي سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية لا ينطوي على اكتشاف جديد، بل هو أمر متوقع أصلاً. إن الأمر الجديد الذي كان برانسون أول من أشار إليه يكمن في أن التشابك بين معدلي الفائدة الوطني والأجنبي ليس من خصوصيات نظام أسعار الصرف الثابتة فقط، بل هو أمر متحقق في ظل نظام أسعار الصرف المرنة أيضاً. فارتفاع معدل الفائدة الأجنبي أدى، كما اتضح لنا، إلى ارتفاع معدل الفائدة الوطني. ولا مراء في أن بمستطاع المصرف المركزي هنا أيضاً استخدام عمليات السوق المفتوحة (المعقمة أو غير المعقمة) بغية تفادي انعكاس ارتفاعهما على النشاط الاستثماري وعلى مستوى الدخل ودرجة الاستخدام (Behnke, 1994: 276-279; Claassen, 1997: 80).

سادساً: ميزان الحساب الجاري
وتطور سعر الصرف في الأمد المتوسط والطويل

بعد دراسته لشروط التوازن الآني في الأسواق الثلاثة وتحليله للكيفية التي تحدد بها القوى المتفاعلة في سوق المال سعر الصرف الأجنبي في الأجل القصير، راح برانسون يحلل القوى المتحكمة في سعر الصرف في الأجل المتوسط والطويل انطلاقاً مما كان قد استخلصه من تحليله لأثر السياسة النقدية التوسعية في سعر الصرف. فمن ذلك التحليل تبين أن ارتفاع الكمية النقدية المتداولة سيؤدي في الأجل القصير – أي عبر توازن السوق المالية – إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وإلى انخفاض معدل الفائدة الوطني. ولا مراء في أن ما سيطرأ على سعر الصرف ومعدل الفائدة من تغير سينعكس – إن عاجلاً أو آجلاً – على السوق السلعية للأسباب الثلاثة التالية: أولاً لأن تدهور قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع الطلب الأجنبي على السلع الوطنية. ثانياً لأن تدهور قيمة العملة الوطنية ينطوي على ارتفاع في قيمة الثروة، الأمر الذي يشجع القطاع الخاص على زيادة الإنفاق الاستهلاكي. ثالثاً لأن انخفاض معدل الفائدة الوطني يشجع الإنفاق الاستثماري. من هذا كله يتبين أن السوق السلعية ستتصف – بعد حين من الزمن – بتفوق الطلب على العرض. بهذا لن يستمر توازن السوق المالية طويلاً (temporary)، وذلك لأن اختلال التوازن في السوق السلعية سينعكس – بدوره – على السوق المالية. من هنا لن يتحقق التوازن طويل الأجل إلا بعد أن تتكيف السوق السلعية أيضاً مع التطورات التي نجمت عن السياسة النقدية التوسعية. ويعتقد برانسون، بشأن السرعة التي ستتكيف بها السوق السلعية مع الحالة اللاتوازنية، أن أسعار السلع تتصف – انسجاماً مع التحليل الكينزي عموماً ونموذج مونديل، فليمنغ (Mundell, 1961; Fleming, 1962, 1963) على وجه الخصوص – بعدم المرونة في الأمد القصير وأنها تبدأ – انسجاماً مع التحليل النقدي – بالارتفاع تدريجياً في الأمد المتوسط إلى أن ترتفع في الأمد الطويل بمعدل يتناسب مع معدل ارتفاع الكمية النقدية المتداولة[4]. الاقتصاد الوطني سيتمتع – إذن – بقوة تنافسية أفضل في الأمد المتوسط، أي أنه سيحقق فائضاً في التصدير طوال هذه المرحلة. انطلاقاً من دائنية

(4) علماً بأن برانسون يرى أن المستوى العام للأسعار لا يرتفع بالضرورة بالمعدل نفسه الذي ترتفع به الكمية النقدية المتداولة.

معطاة (F)، ينطوي فائض التصدير على ارتفاع صافي ميزان الحساب الجاري (= ارتفاع صافي الدائنية (F)). ويمكن توضيح تغير رصيد صافي الدائنية من خلال المعادلة التالية:

$$7)\ \frac{dF}{dt} \equiv \Delta F = NX\left(\frac{E}{P}\right) + i^{*}.F - T_{r}$$

حيث يرمز (NX) إلى صافي الميزان التجاري بوصفه دالة في سعر الصرف الحقيقي (E/P). ولعل الإشارة تجدر إلى أن هذا التعريف لسعر الصرف الحقيقي لا يتصف بالدقة، وذلك لأنه يهمل المستوى العام للأسعار الأجنبية (P^*)، فالتعريف الدقيق لسعر الصرف الحقيقي هو: ($E.P^*/P$). ولكن بما أن برانسون يفترض أن مستوى الأسعار الأجنبية قيمة ثابتة معطاة من خارج النموذج، وتبسيطاً للشرح، فقد جاز إهماله باعتبار أنه يساوي الواحد الصحيح. أما ($i^*.F$) و(Tr) فإنهما يرمزان، على التوالي إلى صافي ميزان الخدمات وإلى الصافي التلقائي لميزان التحويلات (transfers account). وللوقوف على تطور سعر الصرف في الأجل المتوسط والطويل يفترض برانسون: أولاً أن هذه القيم جميعاً مقومة بالعملة الأجنبية، وثانياً أن صافي الفوائد التي يجنيها الاقتصاد الوطني في العالم الخارجي يساوي صافي المدفوعات التحويلية التي يمنحها الاقتصاد الوطني: ($i^*.F = Tr$)، وثالثاً أن صافي مجموع الصادرات يساوي مجموع الواردات: ($NX = 0$).

في سياق سعيه لتعرُّف شرط التوازن في الأجل الطويل وعلى المسارات التي سيتخذها سعر الصرف الأجنبي في الآجال المختلفة، ينطلق برانسون من هذه الحالة التوازنية في ميزان الحساب الجاري مفترضاً أن سلطة الإصدار النقدي قد انتهجت الآن سياسة نقدية توسعية أخلت بالتوازن القائم. للوهلة الأولى، أي في الأجل القصير، ستؤدي هذه السياسة النقدية إلى ارتفاع سعر الصرف (= انخفاض القيمة الاسمية للعملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية). في الأجل المتوسط، حيث لم ترتفع الأسعار بعد بالمعدل نفسه الذي ارتفعت به الكمية النقدية المتداولة، يؤدي تدهور قيمة العملة الوطنية، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى تحقق فائض في ميزان الحساب التجاري، أي يؤدي إلى ارتفاع صافي الدائنية مقابل العالم الخارجي. وكما يتضح من العرض أعلاه، ينجم عن ارتفاع صافي الدائنية انخفاض سعر الصرف الأجنبي على نحو متناسب، أي أنه يحتم ارتفاعاً مماثلاً في القيمة الاسمية للعملة الوطنية. وبما أن ارتفاع القيمة الاسمية للعملة الوطنية سيتزامن – في الأمد المتوسط وبفعل فائض

الطلب في السوق السلعية – مع تحرك المستوى العام للأسعار نحو الأعلى بالتدريج، فإن سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية سيأخذ بالانخفاض تدريجياً (ارتفاع حقيقي في قيمة العملة الوطنية، real appreciation). وفي الحالة الاعتيادية، أي حينما يكون إجمالي مرونات الطلب الوطني على السلع الأجنبية والطلب الأجنبي على السلع الوطنية يساوي الواحد أو أكثر (شرط مارشال – ليرنر)، سيحتم الارتفاع الحقيقي في قيمة العملة الوطنية – إن آجلاً أو عاجلاً – استعادة الميزان التجاري لتوازنه وكفه عن توليد دائنية متزايدة مقابل العالم الخارجي. إلا أن الأمر الذي تتعين ملاحظته أن عودة الميزان التجاري إلى التوازن يعني أن آلية واحدة فقط قد كفت عن توليد دائنية متزايدة. ففي حالة ثبات معدل الفائدة الأجنبي، ستستمر الفوائد المتأتية من الدائنية التي حققها الاقتصاد الوطني في السابق بالتدفق، أي أن ميزان الخدمات – وكذا ميزان الحساب الجاري – سيستمران في تسجيل فائض متزايد، الأمر الذي يحتم تحقق عجز متزايد في ميزان رأس المال وارتفاع مماثل في الدائنية. من هنا، لن يعود الاقتصاد الوطني إلى حالته التوازنية طويلة الأجل إلا إذا سجل ميزان الحساب التجاري عجزاً يساوي الفائض المتحقق في ميزان الخدمات (Branson, 1979: 201; Claassen, 1997: 202; Rose & Sauernheimer, 1999: 225).

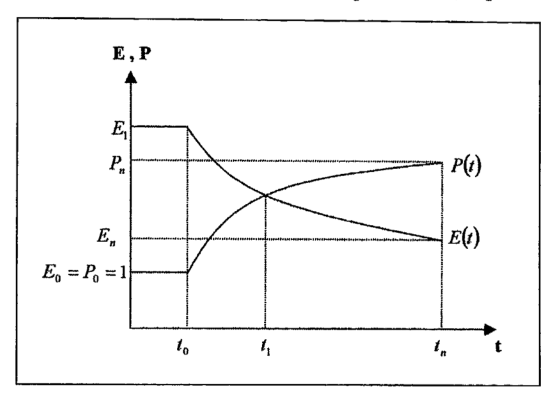
من هذا التحليل يستنتج برانسون أن تحقق شرط مارشال – ليرنر فرض ضروري لتحقيق التوازن في الميزان التجاري، إلا أنه ليس كافياً لتحقيق التوازن في ميزان الحساب الجاري. فللتعويض عن فائض ميزان الخدمات يجب أن يتفوق صافي الميزان التجاري على الصافي الذي يضمن شرط مارشال – ليرنر تحققه (Branson, 1979: 202, 215).

ولعل الإشارة تجدر إلى أن ما استنتجناه هنا بشأن عدم كفاية شرط مارشال – ليرنر لتحقيق التوازن طويل الأجل يصدق فقط في حالة احتساب فائض الحساب الجاري بالعملة الوطنية وليس بالعملة الأجنبية. ففي هذه الحالة لا يؤدي ارتفاع قيمة العملة الوطنية إلى خفض قيمة الأصول الأجنبية بالعملة الوطنية فحسب، بل سيؤدي إلى خفض قيمة الفوائد المتأتية من هذه الأصول أيضاً (Reimers, 1989: 202).

ومهما كان الحال فإن السؤال المهم هنا هو: هل سيكون سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية أدنى من المستوى الذي كان عليه قبل انتهاج المصرف المركزي سياسة نقدية توسعية؟ وتكمن أهمية هذا السؤال في أن هذا التطور –

فقط – هو الذي سيضمن تحقق عجز في الميزان التجاري يساوي فائض ميزان الخدمات.

للإجابة عن هذا السؤال كان برانسون قد استعان بالشكل (10)، لتبيان المسارات التي سيتخذها سعر الصرف والمستوى العام للأسعار عبر الزمن، وذلك بافتراض أن الاقتصاد الوطني قد اتصف حتى اللحظة الزمنية (t_0) بتحقق التوازن الكلي، أي أن سعر الصرف قد ائتلف مع معدل الفائدة والمستوى العام للأسعار، الأمر الذي أنتج توازناً آنياً في أسواق المال والسلع وضمن ثبات مستوى الثروة.



الشكل (10): عمليات التكيف التوازنية

وتعني هذه الحالة التوازنية – ضمنياً – أن سعر الصرف الحقيقي (E_0/P_0) كان قد ولَّد، طوال الفترة الزمنية السابقة على (t_0)، عجزاً في الميزان التجاري يساوي صافي الفوائد التي بات الاقتصاد الوطني يجنيها مما في حوزته من أصول أجنبية، أي أن سعر الصرف هذا كان قد أنتج توازناً في ميزان الحساب الجاري. وتبسيطاً للشرح كان برانسون قد افترض أن سعر الصرف والمستوى العام للأسعار يساويان الواحد الصحيح ($E_0 = P_0 = 1$) (Branson, 1979: 207).

انطلاقاً من هذه المعطيات والفروض تؤدي السياسة النقدية التوسعية في الحال إلى خفض قيمة العملة الوطنية، أي إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى (E_1). وبما أن أسعار السلع غير مرنة في الأمد القصير، لذا ينطوي تدهور القيمة الاسمية للعملة الوطنية على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية بمقدار التدهور الذي طرأ على القيمة الاسمية، إلا أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية لن يستمر طويلاً، فمن ناحية سيبدأ سعر الصرف الأجنبي – بفعل ارتفاع فائض ميزان الحساب التجاري وما نجم عنه من ارتفاع في رصيد الأصول الأجنبية – بالتراجع تدريجياً عن المستوى الذي كان قد بلغه إثر ارتفاع الكمية النقدية. ومن ناحية أخرى سيؤدي فائض الطلب في السوق السلعية إلى ارتفاع تدريجي في المستوى العام للأسعار في الحِقبة (t_1)، أي في نقطة تقاطع منحنى (E_t) مع منحنى (P_t)، تساوى المستوى العام للأسعار مع سعر الصرف الأجنبي ثانية، أي أن سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية قد بلغ المستوى الذي كان عليه قبل (t_0). بهذا سيستعيد ميزان الحساب الجاري توازنه من جديد. بيد أن سعر الصرف الحقيقي هذا لا يحقق توازنا طويل الأجل، وذلك لأن ميزان الخدمات – وكذا ميزان الحساب الجاري – سيستمران في تحقيق فائض متزايد ناجم عن الفوائد على الدائنية التي تراكمت إبان تحقيق الاقتصاد الوطني فائضاً في الميزان التجاري. من هنا ستستمر الأسعار في الارتفاع وسيواصل سعر الصرف الأجنبي انخفاضه إلى أن يتحقق في الحقبة (t_n) توازن طويل الأجل يسود فيه – من جديد – سعر صرف حقيقي يضمن تساوي عجز الميزان التجاري مع فائض ميزان الخدمات.

وبهذا نكون قد انتهينا من عرض نموذج برانسون في تحديد القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي في الأمد القصير والمتوسط والطويل. وكما هو واضح ثمة أوجه تشابه واختلاف بين هذا النموذج ونموذج دورن بوش. وتكمن أهم أوجه التشابه في أن نموذج برانسون يؤكد أيضاً على أن سعر الصرف الأجنبي سيفرط في الارتفاع (overshooting) في الأجل القصير، أي إنه سيرتفع إلى مستوى أعلى من المستوى الذي سيصل إليه سعر الصرف طويل الأجل إثر ارتفاع الكمية النقدية المتداولة. وانسجاماً مع نموذج دورن بوش يؤدي إفراط سعر الصرف في نموذج برانسون، أيضاً، الدور الأساسي الكفيل بعودة الاقتصاد إلى توازن مستقر طويل الأجل، فلولا تفوق سعر الصرف الحاضر على مستواه التوازني طويل الأجل لما تحقق ذلك الفائض في ميزان الحساب الجاري الذي قاد الاقتصاد، عبر خفضه لسعر الصرف الأجنبي، إلى توازن مستقر طويل الأجل ثانية.

وإذا ما تجاهلنا الاختلاف المنهجي، فإن بالإمكان إيجاز الاختلافات الأساسية في النتائج المستخلصة من النموذجين على النحو التالي: أولاً استنتج برانسون حتمية إفراط سعر الصرف الحاضر في الارتفاع من نموذج يفترض أن المتعاملين في أسواق المال ينطلقون في تقويمهم لتطور الأسعار وسعر الصرف في الأجل الطويل، من توقعات ساكنة وليس من توقعات رشيدة (rational expectations) كما هو الحال في نموذج دورن بوش. ثانياً خلافاً لتأكيد دورن بوش على حيادية السياسة النقدية وعدم تأثيرها – في الأمد الطويل – في المتغيرات الحقيقية، أعني معدل الفائدة الوطني وسعر الصرف الحقيقي، يستنتج برانسون من نموذجه أن السياسة النقدية التوسعية تفضي، لا في الأجل القصير فحسب، بل في الأمد الطويل أيضاً، إلى خفض معدل الفائدة الوطني دون المستوى الذي كان عليه قبل ارتفاع الكمية النقدية المتداولة. ثالثاً إذا كان دورن بوش قد توصل إلى أن سعر الصرف الحقيقي سيعود – في الأمد الطويل – إلى المستوى الذي كان عليه في السابق، أي الذي كان عليه في الفترة السابقة على ارتفاع الكمية النقدية المتداولة، يستنتج برانسون من نموذجه أن سعر الصرف الحقيقي سيكون – في الأجل الطويل – أدنى من ذلك المستوى، أي **أن سعر الصرف سيفرط في الانخفاض (undershooting) في المنظور طويل الأجل**. ومعنى هذا أن سعر الصرف التوازني لن يعكس – في الأجل الطويل – تعادل القوة الشرائية لعملتي البلدين المعنيين (The Purchasing Power Parity).

خاتمة

لقد أفلح برانسون في تفادي كثير من مناحي القصور التي شابت النموذج النقدي عموماً ونموذج دورن بوش على وجه الخصوص. من هنا، لا عجب في أن يصبح نموذجه ركناً أساسياً في النماذج الاقتصادية الساعية إلى تعرُّف شروط التوازن الكلي في اقتصاد منفتح على العالم الخارجي. فقد تمكن فعلاً من إزاحة الستار عن الدور الرئيس الذي تؤديه أسواق المال في تحديد سعر الصرف في الأجل القصير من دون التقيد بفرض تجانس الأصول المالية الوطنية والأجنبية. من ناحية أخرى وضع النموذج في متناول الاقتصاديين إطاراً نظرياً مكنهم – من دون تعقيد إلى حد ما – من تحليل أثر الدين الحكومي وأثر تغير هيكل المحافظ الاستثمارية دولياً، وكذلك أثر عمليات المصارف المركزية المعقمة وغير المعقمة في سوق الصرف الأجنبي في سعر الصرف.

بيد أن هذه الجوانب الإيجابية لا يجوز أن تحجب عنا بعض نواحي القصور في نموذج برانسون. وفي مقدمة مناحي القصور هذه نذكر إهماله إعطاء تفسير لاحتواء النموذج على دالة الطلب النقدي، وإن كان هذا النموذج يهمل كلية الدخل القومي. فانطلاقاً من التوقعات الساكنة ومن الرغبة في زيادة عائد المحفظة الاستثمارية، سيفضل القطاع الخاص السندات الحكومية على السيولة النقدية بكل تأكيد، لا لأن السندات الحكومية لا تنطوي على أي مخاطر فحسب، بل لأنها تحقق عائداً لا تدره السيولة النقدية أصلاً.

أضف إلى هذا أن النموذج لا يبرز دور السوق السلعية صراحة، بل يتناول هذا الدور ضمنياً، وذلك عبر التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار وانعكاسات هذه التغيرات على سعر الصرف الحقيقي. ولا مراء في أن هذا النهج يصور الواقع السائد في الأمد القصير على نحو جيد، ففي هذا الأمد يتحدد معدل الفائدة وسعر الصرف فعلاً من خلال القوى المتفاعلة في أسواق المال فقط. أما في المنظور طويل الأجل فإنه ينطوي على إشكاليات بينة، إذ إنه يحتم عندئذ تجاهل أثر تغيرات معدل الفائدة في الاستثمار وتكوين رأس المال العيني وأثر ما يطرأ على الثروة من تغيرات في الطلب الاستهلاكي. وملخص هذا أن الإطار العام للنموذج يفي، على نحو جيد، بمتطلبات التحليل قصير الأجل، إلا أنه لا يتسم بالكمال عند تحليل تطور سعر الصرف في الأجل الطويل.

ولربما كان الأهم من هذا النقد كله تأكيد النموذج على أن فائض ميزان الحساب الجاري يؤدي دائماً إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية، وأن عجزه يحتم انخفاض هذه القيمة. ولعل تطور قيمة اليورو – العملة الأوروبية الموحدة – مثال حي على مناحي القصور في نموذج برانسون. فمع أن ميزان الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية قد دأب إلى يومنا هذا (صيف عام 2000)، على تسجيل عجز بلغ في الربع الأول من العام الحالي – حسب ما نقلته صحيفة (The Wall Street Journal Europe) الصادرة في 3 تموز/يوليو من هذا العام – 102 مليار دولار، أي ما يعادل 4,3% من الناتج المحلي الإجمالي، نعم مع هذا نلاحظ أن اليورو قد فقد نحو 25% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي. وإذا ما غض المرء الطرف عما يقال عن اللاعقلانية المخيمة على المتعاملين في سوق العملات، فإنه لأمر واضح أن تركيز النموذج على أرصدة الثروة وإهماله دور تدفقات رأس المال قد أفقده القدرة على تفسير الارتفاع المذهل الذي أحرزه الدولار الأمريكي مقابل اليورو الأوروبي.

فالأمر البين هو أن الركود الذي خيم على اقتصادات منطقة اليورو قد أدى إلى تفوق المدخرات على الاستثمارات، الأمر الذي شجع على تصدير رؤوس الأموال الفائضة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في جني الأرباح العالية التي تحققها المؤسسات الأمريكية بفعل حالة الازدهار التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي منذ عشر سنوات. من هنا، فثمة احتمال أن يكون هذا الطلب المتزايد على الدولار الأمريكي هو السبب في ارتفاع قيمته مقابل اليورو. وإذا ما صدق هذا التكهن، فسيكون فائض ميزان رأس المال هو العامل الذي تسبب في ارتفاع سعر صرف الدولار، وأن هذا الارتفاع قد أنتج في نهاية المطاف عجزاً في ميزان الحساب الجاري يساوي فائض ميزان رأس المال. إننا لا نريد – بهذا النقد – التقليل من أهمية نموذج برانسون في شرح القوى المتحكمة في سعر الصرف، بل نريد أن نبين فقط أن هذا النموذج لا يصلح دائماً لشرح هذه القوى، إذ من الممكن أن يأتلف عجز ميزان الحساب الجاري مع ارتفاع قيمة عملة البلد المعني.

وبغض النظر عن أوجه القصور هذه، فثمة نقد شديد يوجهه بعض الاقتصاديين إلى نموذج برانسون وكافة النماذج الساعية للتدليل على أن أسواق النقد والمال والصرف الأجنبي تميل إلى التوازن، ومن ثم فإنها ليست في حاجة إلى تدخل الدولة. السؤال المهم هنا هو: أي هاتين المدرستين على حق؟ المدرسة الداعية إلى التحرير الكامل لأسواق الصرف الأجنبي أم المدرسة المنادية بضرورة تدخل الدولة للحد مما يحف بأسواق المال عموماً وبأسواق الصرف الأجنبي على وجه الخصوص من مخاطر لن يقتصر أثرها، إذا ما اندلعت، على هذه الأسواق فحسب، بل سينعكس على القطاع الحقيقي أيضاً، أي على الإنتاج ودرجة استخدام عناصر الإنتاج والدخل القومي؟

في دراسة نشرها John H. Cochrane في عام 1999 تناول فيها تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل المارك الألماني، والجنيه الإسترليني، والين الياباني والفرنك السويسري تبين أن ما طرأ على أسعار الصرف من تغيرات خلال عشر السنوات المنصرمة قد عكس إلى حد بعيد اختلاف معدلات الفائدة بين هذه البلدان.

للوهلة الأولى تبدو هذه النتيجة وكأنها تدعم نموذج برانسون، أي أنها تبدو وكأنها تدعم النظريات الرامية إلى التدليل على أن سعر الصرف الأجنبي يتحدد من خلال المتغيرات الاقتصادية الأساسية، (macroeconomic fundamentals) وأن أسواق الصرف الأجنبي تتسم، من ثم بالجدارة (efficient markets).

ولكن هل تنسف هذه النتيجة التي استقاها J. Cochrane من البيانات الإحصائية، حقاً، النقد الذي يوجهه L. Menkhoff/N. Tolksdorf (1999) وWolfgang Filc (2000) وJohn Eatwell/Lance Taylor (2000) وغيرهم من الاقتصاديين إلى النموذج الذي نحن بصدد الحديث عنه؟ وهل تتسم أسواق الصرف الأجنبي بالجدارة فعلاً؟ أو أنها تُسفر عن أرباح لا تتحقق، عادة، في أسواق تتصف بالجدارة؟ وهل يعكس سعر الصرف السائد سعر الصرف الذي توقعه المتعاملون في أسواق الصرف الأجنبي فيما مضى من الزمن (t-1) بناءً على المعلومات التي كانت متاحة لهم آنذاك؟ (Frenkel, 1995: 9).

يرى هؤلاء النقاد أن النتائج المستخلصة من الدراسة المذكورة أعلاه ومن الأزمات المالية في المكسيك (1994/1995)، وفي جنوب شرق آسيا (1997/1998)، وفي روسيا (1998)، وفي السويد (1992)، وفي بلدان الاتحاد الأوروبي (1992) تدعم دعواهم بأن أسواق الصرف الأجنبي لا تتسم بالجدارة وأن من الضروري الحد من نطاق التحرير الذي طرأ على أسواق المال عموماً وأسواق الصرف الأجنبي على وجه الخصوص في العقدين الماضيين (Eatwell & Taylor, 2000: 5). فالنتائج المستخلصة مما طرأ على متوسط أسعار الصرف ومتوسط معدلات الفائدة المتحققة في عشر سنوات لا قيمة لها، حسب رأيهم، بالنسبة لتقويم جدارة أسواق الصرف الأجنبي؛ العبرة تكمن فيما يطرأ على أسعار العملات في الأجل القصير. ولتوضيح رأيهم هذا دعنا ننطلق من فترتين زمنيتين أمد كل واحدة منهما ثلاث سنوات، مفترضين، على سبيل المثال، أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، قد تفوقت، على مدى ثلاث السنوات الأولى، على معدلات الفائدة في ألمانيا بثلاث نقاط مئوية فقط، وأن قيمة الدولار مقابل المارك قد ارتفعت بمقدار خمس نقاط مئوية في هذه الفترة ولنفترض أن معدلات الفائدة في ألمانيا قد تفوقت في السنوات الثلاث التالية على معدلات الفائدة الأمريكية بمقدار ثلاث نقاط مئوية، وأن قيمة المارك الألماني مقابل الدولار قد ارتفعت طوال هذه السنوات الثلاث، بمقدار خمس نقاط مئوية. فلو درسنا ما تحقق في السنوات الست هذه، لكانت النتيجة، بلا مراء، برهاناً أكيداً على صحة نموذج برانسون: ففي المتوسط كان فارق معدلات الفائدة وقيمة ما طرأ على أسعار الصرف من تغيرات صفراً. ولكن هل يمكن اعتماد هذه النتيجة بوصفها دليلاً على جدارة سوق الصرف الأجنبي؟ الجواب سيكون بالنفي بكل تأكيد. فطوال الفترتين الزمنيتين تحققت أرباح ما كانت لتتحقق لو كان سعر الصرف الأجنبي قد عكس، في الأجل القصير

أيضاً، فعلاً، ما ساد بين الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا من فارق في معدلات الفائدة (Filc, 2000: 305-306).

من ناحية أخرى يرى هؤلاء النقاد أن لتوقعات (expectations) المستثمرين دوراً كبيراً في تحديد سعر الصرف الأجنبي، ومن ثم فإن أسعار الصرف المتحققة في هذه الأسواق لا تنسجم دائماً وأبداً مع متطلبات التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية. ومعنى هذا أنه لا غنى لهذه الأسواق عن تدخل الدولة ووضع القيود للحد مما يسودها من عمليات مضاربة تهدد اقتصادات العالم من حين إلى آخر (Eatwell & Taylor, 2000: 54-55).

ولأننا سنخصص، مستقبلاً، بحثاً نتناول فيه آراء هؤلاء الاقتصاديين بالتفصيل، لذا نكتفي الآن بالإشارة إلى الخطوط العريضة التي ينطلق منها نقاد نموذج برانسون في رفضهم لتحرير أسواق الصرف الأجنبي.

المصادر

Allen, P. R., & Kenen P. B. (1980). *Asset markets, exchange rates and economic integration*. Cambridge: Cambridge University Press.

Baltesperger, E., & Boehm, P. (1982). Stand and Entwicklungstendenzen der Wechselkurstheorie - Ein Ueberblick, in: Aussenwirschaft, 37: 103 - 157, St. Gallen,

Behnke., E.-A. (1994). *Monetaere Aussenwirtschaft*. Muenchen: R. Oldenbourg Velag.

Bergstrand, J. H. (1983). Selected views of exchange rate determination after a decade of "floating". *New England Economic Review*, 1983: 4 - 33.

Brainard, W. C., & Tobin, J. (1968). Pitfalls in financial model building. *American Economic review*, Papers and Proceedings, 58: 99 - 122.

Branson, William, (1976). Asset markets and relative prices in exchange rate determination. Stockholm: Institute for International Economic Studies, Seminar Paper, No, 66. 1976.

Branson, William, (1979). Exchange rate dynamics and monetary policy. In: Lindbeck, A. (Ed.), *Inflation and employment in open economies*, Amsterdam: 189 - 224.

Branson, W., Halttunen, H., & Masson, P. (1979). Exchange rate in the short run: Some further results. *European Economic Review*, 12: 395 - 402.

Branson, W. Henderson, D. W. (1985). The specification and influence of asset markets. In: R. W. Jones and P. B. Kenen (Ed.), *Handbook of International Economics*, Elsevier Science Publishers B. V: 749 - 805.

Claassen, E.-M. (1997). *Global monetary economics*, Oxford: Oxford University Press.

Cochrane, J. H. (1999). New facts in finance. In: *Federal Reserve Bank of Chicago, Economic Perspectives*, 23, March 1999.

Dieckheuer, G. (1995). *Internationale wirtschaftsbeziehungen*. Muenchen: R. Oldenbourg Verlag.

Dooley, M., & Isard, P.(1982). A Portfolio-balance rational expectations model of the Dollar-Mark exchange rate. *Journal of International Economics*, 12: 257 - 276.

Dornbusch, R. (1978). Monetary policy under exchange-rate flexibility, in: Federal Reserve Bank of Boston, (ed.), *Managed exchange rate flexibility, The recent experience*. Proceedings of a Conference held at Melvin Village, New Hampshire, Oct, 1978.

Dornbusch, R., & Fischer, S. (1994). *Macroeconomics*. New York: McCraw-Hill.

Eatwell, J., & Taylor, L. (2000). *Global finance at risk: The case for international regulation*. New York: The New Press.

Filc, W. (2000). Stabilitaet von finanzmaerkten and internationales waehrungs-systerm, In: H.H Francke, E. Ketzel and H.H Kotz (Ed.), *Finanzmaerkte im Umbruch*, Supplement to Kredit und Kapital, 15: 292-316.

Fleming, J. M. (1962). Domestic financial policies under floating exchange rates. In: *International Monetary Fund Staff Papers*, 9: 369-379.

Frenkel, M. (1995). Neuere entwicklungen in der wechselku rstheorie. In: *Wirtschaftsstudium*, Heft 1: 8 - 15.

Gaertner, Manfred, (1999). *Makrooekonomik flexibler und fester Wechselkurse*. Berlin: Springer Verlag.

Henderson, D. W. (1980). The dynamic effects of exchange market intervention policy: Two extreme views and a synthesis, In: Iv. Frisch and Schwoediauer (Ed.), *The economics of flexible exchange rates*. Supplement to Kredit and Kapital, Vol. 6: 156 - 209.

Jarchow, H-J., & Ruehmann, P. (1994). *Monetaere aussenwirtschaftstheorie*. Goettingen: Vandenhoeck Verlag.

Konrad, A., & Schlick, O. (1990). Der portfolioansatz der wechselkursbestim-mung. In: *Wirtschaftsstudium*, Heft 11: 653 - 657.

Lerner, A. P. (1944). *The economics of control*. New York: Macmillan.

Lipsey, G., Richard (1987). *An introduction to positive economics*. .London: Weidenfeld and Nicolson.

Maennig, W., & Wilfling, B. (1998). *Aussenwirtschaft*. Muenchen: Verlag Franz Vahlen.

Markowitz, H. M. (1959). *Portfolio selection: Efficient diversification of investments*. New York: John Wiley and Sons.

Marshall, A. (1932). *Money, credit and commerce*. London & New York: Macmillan.

Martin, J. P., & Masson, P. (1979). *Exchange rates and portfolio balance.* Cambridge: National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper Series, August 1979.

Masson, P. (1980). Portfolio balance and exchange rate stability. *Journal of Money, Credit and Banking*, 11: 228-230.

Menkhoff, L., & Tolksdorf, N. (1999). *Finanzmaerkte in der krise? zur abkoppelung des finanzsektors von der realwirtschaft.* Stuttgart: UTB Gustav Fischer Verlag 1999.

Metzler, L. A. (1951). Wealth, saving and the rate of interest. *Journal of Political Economy*, 59: 93-116.

Moritz, K.-H. & Stadtmann, G. (1999). *Monetaere aussenwirtschaft.* Muenchen: Verlag Franz Vahlen.

Mundell, R. A. (1961). Flexible exchange rates and employment policy. *Canadian Journal of Economics and Political Science*, (Toronto), 27: 509-517.

Mundell, R. A. (1963). Capital mobility and stabilization under fixed and flexible exchange rates. *Canadian Journal of Economics and Political Science*, (Toronto), 29: 475-485.

Reimers, D.-H. (1986). *Zur bedeutung von wechselkurserwartungen fuer die stabilitaet offener volkswirtschaften.* Krefeld: Wissenschafsverlag.

Rose, K., & Sauernheimer, K. (1999). *Theorie der aussenwirtshaft.* Muenchen: Vahlen Verlag.

Siebert, H. (1994). *Aussenwirtschaft.* Stuttgart: UTB Gustav Fisher Verlag.

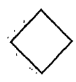
Tobin, J. (1969). A general equilibrium approach to monetary theory. *Journal of Money, Credit and Banking,* Columbus, Ohio, 1: 15 - 29.

Wall Street Journal, Europe, 2000/7/3.

Willms, M. (1995). *Internationale waehrungspolitik.* Muenchen: Verlag Franz Vahlen.

مقدم في: أغسطس 2000.

أجيز في: يوليو 2001.



المكونات الفرعية للثقة بالنفس والخجل
(دراسة ارتباطية عاملية)

فريح عويد العنزي[*]

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن المكونات الفرعية للثقة بالنفس والخجل، وتكونت عينة البحث من (342) من طلاب الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وطالباتها (كلية التربية الأساسية) بواقع (175) من الذكور و(167) من الإناث، وكانت الأدوات المستخدمة مقياس الثقة بالنفس ومقياس الخجل. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود أربعة عوامل فرعية مكونة للثقة بالنفس، وثلاثة عوامل فرعية مكونة للخجل، كما كشفت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق دالة إحصائياً في الثقة بالنفس بين الجنسين، في حين أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائيا على مقياس الخجل إلى جانب الإناث، كما كشفت المصفوفات الارتباطية عن علاقات موجبة بين متغيرات الثقة بالنفس بعضها ببعض ومتغير الاجتماعية في مقياس الخجل، وكذلك علاقات موجبة بين متغيرات الخجل، كما أسفرت النتائج عن علاقات سالبة بين متغيرات الثقة بالنفس والخجل. وكشف التركيب العاملي عن استخراج عاملين: أحدهما للثقة بالنفس، والآخر للخجل عند عينات الذكور والإناث والجنسين معاً. ونوقشت النتائج على ضوء التراث العلمي للثقة بالنفس والخجل.

المصطلحات الأساسية: الثقة بالنفس، الخجل، المكونات الفرعية، الفروق بين الجنسين، التركيب العاملي.

مقدمة:

الثقة بالنفس والخجل متغيران مهمان في الشخصية، يؤثران في سلوك الإنسان وتوافقه النفسي مع بيئته التي يعيش فيها. وتهدف هذه الدراسة إلى

* أستاذ مشارك ورئيس قسم علم النفس – كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، الكويت.

الكشف عن مكونات كل من الثقة بالنفس والخجل، حتى نتوصل إلى معرفة العوامل الفرعية لكل منهما، على افتراض أن كل سمة منهما ثنائية، فقد حدد «كاتل» في دراساته العاملية تشبعات عامل (الثقة بالنفس) بعدد غير قليل من المتغيرات النفسية غير السوية مثل: الهم، والقلق، والميل إلى العزلة، والحساسية، وتثبيط الهمة، وأما القطب المقابل للثقة بالنفس فكان: التقبل، وقوة الشخصية، والاعتزاز بالذات (فريح العنزي، 1999).

وقام العادل أبو علام (1978) بمراجعة بعض اختبارات الشخصية وبصفة خاصة استبيان «وودورث» للبيانات الشخصية Woodworth Personal Data Sheet، واستبيان «ثرستون» للشخصية Thurstone personality schedule، واستنتج هذا الباحث المظاهر التالية المميزة للثقة بالنفس: 1- الإحساس بالقدرة على مواجهة مشكلات الحياة في الحاضر والمستقبل، والقدرة على البت في الأمور واتخاذ القرارات، وتنفيذ الحلول، مقابل الإحساس بعدم القدرة على مواجهة المشكلات، والاعتماد على الآخرين في الأمور العادية، والإحساس بالحاجة إلى تأييد الآخرين ومساندتهم، والميل إلى التردد والتراجع والمغالاة في الحرص، 2- تقبل الذات والشعور بتقبل الآخرين واحترامهم، مقابل القلق حول التصرفات والصفات الشخصية، والحساسية للنقد الاجتماعي، والشك في أقوال الآخرين وأفعالهم، والخوف من المنافسة، والاستياء من الهزيمة والترحيب بإطراء الآخرين ومدحهم، والمبالغة في الحرص، والرغبة في الإتقان والشعور بنقص الجدارة، والمسايرة خوفاً من النقد، 3- الشعور بالأمن عند مواجهة الكبار والتعامل معهم والثقة بهم، مقابل الشعور بالخجل والارتباك والميل إلى الإحجام عند التعامل مع الكبار، 4- الشعور بالأمن مع الأقران والمشاركة الإيجابية، مقابل الشعور بالقلق والارتباك في المواقف الاجتماعية التي تضم الأقران، والإحجام عن المشاركة الإيجابية، 5- الترحيب بالخبرات والعلاقات الجديدة، مقابل الشعور بالخوف والارتباك والخجل في المواقف الجديدة.

وأما الخجل والذي يفترض أن يرتبط بصورة مباشرة بالثقة بالنفس فقد حظي باهتمام عدد كبير من الباحثين بوصفه واحداً من متغيرات الشخصية التي تؤثر في استجابات الفرد وتكيفه النفسي والاجتماعي، فقد توصل «زيمباردو» في دراسته عن الخجل إلى أن نحو 40% من أفراد المجتمع يعانون بشكل أو بآخر من الخجل، كما قرر أن الخجل على الرغم من تأثيره بصفة عامة في حياة هؤلاء الأفراد فإن

تأثيره يشتد بصفة خاصة في جوانب معينة من حياتهم كما يلي: 1- أفضى إلى مشكلات في حياتهم الاجتماعية وعلاقاتهم بالآخرين بحيث يصعب عليهم الالتقاء بالناس أو تكوين صداقات معهم، أو مشاركتهم في التمتع بالخبرات الاجتماعية الطيبة، 2- يرتبط بانفعالات سلبية ضارة بصحة الفرد النفسية، مثل الشعور بالاكتئاب والعزلة والوحدة، 3- يؤدي إلى صعوبة تأكيد الفرد لذاته بشكل مناسب، أو يترتب عليه عجزه عن التعبير عن آرائه، 4- يحد من التقديرات الإيجابية التي يبذلها الآخرون تجاه ما يتميز به الفرد من سمات، 5- يفسح المجال لأنماط من التقويم الاجتماعي غير الصائب، بحيث يسمح باستمرار تلك الأنماط دون مجابهة أو تحد، فقد يتعرض الخجول مثلاً لاتهام الآخرين له ظلماً بالغطرسة أو النفور، أو بالضجر والتبرم، أو باللين والضعف، 6- كما يستثير حساسيته الذاتية، وانشغاله باستجاباته الشخصية (Zimbardo, 1982). وتذكر لولوه حمادة، وحسن عبداللطيف (1999) في دراسة لهما عن الخجل أن الشخص الخجول أثناء التفاعل الاجتماعي يخشى من التقويم السلبي بسبب خوفه من الإخفاق، وينتابه التوتر، ويدركه الآخرون بصورة سلبية مشوهة، بل يتحاشون التفاعل معه، ويتفق هذا الرأي مع وجهات نظر أخرى (السمادوني، 1989 ;Cheek & Buss, 1981; Leary, 1983).

ويشير «أيزنك» (Eysenck, 1970) في دراساته العاملية إلى عاملين رئيسين للشخصية هما: الميل العصابي، والانطواء/الانبساط. ويرى أن فقدان الثقة بالنفس أحد المظاهر الأساسية للعصابية، وفرق بين الخجل الاجتماعي الانطوائي والخجل الاجتماعي العصابي. فالمنطوي لا يميل إلى الاختلاط، ولكنه قد يأخذ دوراً فعالاً في المواقف الاجتماعية إذا دعت الحاجة، أما العصابي فينتابه القلق والخوف في المواقف الاجتماعية، لذا فإن المنطوى قد يكون واثقاً بنفسه إلا أنه لا يرغب في أن يكون مع الآخرين، في حين أن العصابي يخشى مقابلة الناس ومخالطتهم.

ويرى كل من «كوبر سميث، وستانلي» (Coopersmith & Stanley, 1987) أن الخجل يرتبط عكسياً بكل من تقدير الذات والسلوك التوكيدي، إذ يشعر الأشخاص الذين لا يتناسب أداؤهم مع طموحاتهم الشخصية بمشاعر الدونية وتفاهة الذات، وبأنهم أقل مرتبة من غيرهم مهما بلغت إنجازاتهم من تقدم، وغالباً ما يعبرون عن شعورهم بالذنب أو الخجل أو الاكتئاب، بحيث ينتهي الأمر إلى الإحباط والكف والوحدة والانطواء، كما ينتهون إلى الاقتناع بأن إنجازاتهم الحقيقية تمثل عملاً ضئيل القيمة.

ويمكن القول بأن ثمة علاقة بين الخجل والاضطرابات النفسية الأخرى، فقد أثبتت الدراسات أن قمع التعبير عن المشاعر يعمل على زيادة النزعات العصابية، ويؤدي بالفرد إلى شعور بالنقص وانعدام الأمن والطمأنينة، ومن ناحية أخرى فإن تشجيع الفرد على التعبير عن مشاعره بطريقة تلقائية بتحويل مشاعره الداخلية إلى كلمات صريحة ملفوظة مع ضرورة تعبيره عن كل المشاعر الإيجابية (مثل الحب والتقبل) والسلبية (مثل البغض والرفض) بما يناسب الموقف، وضرورة منحه الثقة في أداء أدواره، وتدريبه على المهارات الاجتماعية، وإكسابه استجابات بديلة ملائمة للتعبير الشعوري، كل هذا يؤدي إلى تنمية قدراته على السلوك التوكيدي، ومن ثم خفض مشاعر الخجل والقلق والاكتئاب لديه وإقامة علاقات اجتماعية ناجحة (الشناوي، 1990).

وفي دراسة (Cheek & Melchior, 1990) عن الارتباط بين الخجل وخمسة أبعاد لتقدير الذات وهي: احترام الذات، والقدرة الجسدية، والمستقبل الوظيفي، والمظهر الجسماني، والقدرة الأكاديمية، أظهرت النتائج أن تقدير الذات المنخفض يصف إلى درجة كبيرة مفهوم الذات لدى الأفراد الذين يعانون من الخجل.

مفاهيم البحث

1 – الثقة بالنفس:

يعاني مفهوم الثقة بالنفس مثل غيره من المفاهيم الأخرى ازدواجية في تحديد مصطلح علمي متفق عليه من قبل الباحثين، فيطلق عليه بعض الباحثين: تقدير الذات وبعضهم الآخر السلوك التوكيدي، وغيرهم الكفاية النفسية والاجتماعية... إلخ.

والثقة بالنفس مصطلح دارج على ألسنة العامة والخاصة، ويعتقد بعض الباحثين أن مفهوم الثقة بالنفس جزء من تقدير الذات، وأحياناً متغير مستقل عن هذا المفهوم (Vivlance, 1994) ويعرف القوصي (1959) مظاهر ضعف الثقة بالنفس بما يلي: (التردد والانكماش، والخجل، وعدم الجرأة، وتوقع الشر، وشدة الحرص)، ويقرر أن هذه الصفات يجمعها عادة الشعور بالنقص. في حين يعرف «بيرنرويتر» الثقة بالنفس من خلال مقياسه الشهير، فيرى أن الدرجة المنخفضة تدل على حسن التكيف، في حين أن الدرجة المرتفعة تدل على الحساسية ومشاعر النقص (العادل أبو علام، 1978).

ويتجه «جيلفورد» إلى أبعد من ذلك في تحديد الثقة بالنفس، فهو يُعده عاملاً

عاماً يمثل اتجاه الفرد نحو ذاته ونحو بيئته الاجتماعية، ويرى أن الثقة بالنفس ترتبط بميل الفرد إلى الإقدام نحو البيئة أو التراجع عنها.

وقد حدد «جيلفورد» مظاهر الثقة بالنفس كما يلي: الشعور بالكفاية، والشعور بتقبل الآخرين، والإيمان بالنفس، والاتزان الانفعالي، ومن ناحية أخرى صنف المظاهر الدالة على مشاعر النقص بما يلي: التمركز حول الذات، والشعور بعدم الرضا عن الأحوال والخصائص الشخصية.

واستخلص فريح العنزي (1999) أن سمة الثقة بالنفس تعد على درجة كبيرة من الأهمية في مجال الشخصية، وبرغم أنها من السمات الصغرى في مجال الشخصية (كونها ليست سمة كبرى مثل العصابية أو الذهانية) فإنها ترتبط ارتباطاً موجباً بالسمات والأبعاد الدالة على حسن التوافق والصحة النفسية، في حين ترتبط سلباً بالأعراض النفسية والجسمية المشيرة إلى سوء التوافق أو اختلال الصحة النفسية، وهذه النتيجة متفقة مع عدد من الدراسات (عويد المشعان 1993؛ كمال مرسي 1979 ;Barron, 1993).

ويعرف الباحث الثقة بالنفس بأنها قدرة الفرد على أن يستجيب استجابات توافقية تجاه المثيرات التي تواجهه، وإدراكه تقبل الآخرين له وتقبله لذاته بدرجة مرتفعة. ويمكن الإشارة إلى أن الثقة بالنفس ذات صلة بالتوافق النفسي والاجتماعي للفرد، فكلما حصل على درجة مرتفعة على مقياس الثقة بالنفس ارتفعت درجته في التوافق.

2 – الخجل **Shyness**:

تعددت تعريفات هذا المفهوم في الدراسات السابقة، فعرفه «زيمباردو» (Zimbardo, 1982) بأنه «ميل متعلم لتجنب المواقف الاجتماعية، والإخفاق في الاشتراك بشكل مناسب في المواجهات الاجتماعية، والشعور بالقلق وعدم الارتياح خلال التفاعلات مع الآخرين، ونقص الثقة في أهمية الفرد نفسه، ويشمل الخجل أربعة مكونات هي: الأفكار (سأُعرِّض نفسي للسخرية)، والمشاعر (القلق والتوتر)، والاستجابات البدنية (إحمرار الوجه، وضربات القلب المتسارعة، وضيق التنفس)، والسلوكيات (التصرفات الظاهرة، وعدم الابتسام، وتجنب تلاقي العينين). وحدّد «جونز» وزميلاه (Jones, Briggs & Smith, 1986) الخجل على أنه: استجابات تدل على عدم الراحة والكف والقلق والتحفظ في وجود الآخرين، ويتعلق كذلك بالتهديد في المواقف الاجتماعية الشخصية.

وصنف الدليل الإحصائي والتشخيصي للأمراض في طبعته الثالثة المعدلة Diagnostic & Statistical Manual DSM-III-R الذي أصدرته الجمعية الأمريكية للطب النفسي الخجل من وجهة نظر علم الأمراض النفسية بوصفه جانباً من جوانب المخاوف المرضية (الخوف أو الرُّهاب) Phobiab وقد يرادف المخاوف أو الفوبيا الاجتماعية Social phobia، ويمكن النظر إلى الخجل على أنه اختلال في الشخصية، يتصف صاحبه بتجنب المواقف الاجتماعية، والسمة الرئيسة في المخاوف الاجتماعية هي وجود خوف مثابر من واحد أو أكثر من المواقف (مواقف الخوف الاجتماعي) والتي يكون فيها الفرد معرضاً للتفحص (إمعان النظر) من جانب الآخرين، والخوف من التصرف بطريقة مربكة أو الخوف من عدم القدرة على مواصلة الكلام عند التحدث أمام جمهور، أو توقف الطعام في الحلق أمام الآخرين، أو ارتعاش اليد عند الكتابة في وجود الآخرين... إلخ (محمد محروس الشناوي، 1990).

واقترح «زيمباردو» (Zimbardo, 1982) نموذجاً عن الخجل على أنه حالة زائدة من الفردية تتسم بالانشغال الزائد بالذات، وزيادة الاهتمام بالتقويم الاجتماعي. وينتج عن المراقبة الذاتية الزائدة تشتت في عمليات الانتباه بعيداً عن مدخلات (معطيات) المثير الخارجي نحو ما يعرف بمحتويات العقل، ويؤدي الانشغال الزائد بالأثر الاجتماعي المرتد Socail Feedback المتصل بأداء الفرد، إلى الاتجاه نحو القطب السالب على مدرج التقويم. وينتج عن الخجل القلق المكوّن من ثلاثة أنواع من المخاوف: الخوف من عدم الملاءمة الاجتماعية، والخوف من الإخفاق، والخوف من الاندماج (المرجع نفسه).

ويعرّف السمادوني (1994) الخجل بأنه مجموعة متآلفة من الاتجاهات والمشاعر التي تتدخل في قدرة الفرد، وتجعله يتأثر انفعالياً بالآخرين في المواقف الاجتماعية. وانتهى «أملتو» إلى صياغة نظرية للخجل (1981) وفسرها على ضوء مراجعة عدد من تعريفات الخجل وتفسيراته، وكانت كما يلي: الخجل ظاهرة بيولوجية نفسيه اجتماعية Biopsychosocial، ويشير الخجل إلى مدى واسع من حالات التقويم الوجداني في ظل مواقف ذات مثيرات خاصة. وللخجل جوانب إيجابية وسلبية، ويظهر في صور يمكن ملاحظتها وقياسها بموضوعية، وقد تختلف هذه الصور في مواقف الأداء اللفظي من كره أو نفور عن الكلام (تردد، وقصر فترة الكلام، وإنتاج كلامي قليل، وصمت) إلى الثرثرة (زيادة الكلام، والتبجح، وطول فترات الكلام، وإنتاج غزير للكلام) مع وجود نقص في الطلاقة عند التحدث،

يصاحبه تجنب النظر في العينين وتململ كبير ومشاعر العصبية للمثيرات التي تولد الشعور بالخجل، وخبرته وسلوكه تتناظر مع تلك الخاصة بالقلق بوصفها عمليات وسيطية ومبقية ومطفئة لكلتا الحالتين.

ويتضح من عرض التعريفات السابقة أن الخجل يرتبط بصورة مباشرة بالمواقف الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد، ويمكن القول بأن أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي يتعرض لها الأطفال منذ نعومة أظفارهم تسهم بشكل أو بآخر في نشوء الشخصية الخجولة نتيجة للإحباطات المتكررة بسبب السخرية والاستهزاء أو التهكم الذي يتعرضون له من قبل الأسرة مما يُنتج انخفاضاً في تقدير الذات وإنقاصاً للثقة بالنفس.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات المتعلقة بالثقة بالنفس:

1 – دراسة العادل أبو علام (1978) عن العلاقة بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس لدى الطالبات، وقدم فرضاً مفاده أن كبيرات السن في الصف الدراسي أقل ثقة بأنفسهن من الطالبات اللاتي يتفق عمرهن مع العمر المقرر للصف الدراسي طبقاً لسن القبول في المدرسة الابتدائية، وكان المتغير المستقل في هذه الدراسة مستوى العمر بالنسبة للصف الدراسي. وقد اشتملت فئة كبيرات السن على الطالبات اللاتي بلغ عمرهن 16 عاماً فأكثر في الصف الثاني المتوسط، و18 سنة فأكثر في الصف الرابع الثانوي، و19 سنة فأكثر في الصف الخامس الثانوي. وانتهت نتائج الدراسة إلى أن الطالبات كبيرات السن اللاتي سبق أن تعرضن للرسوب في السنوات السابقة أضعف ثقة بأنفسهن.

2– دراسة مصطفى تركي (1980): على عينة مكونة من (211) من الذكور والإناث من طلاب جامعة الكويت، بواقع (103) من الذكور، و(108) من الإناث، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في الثقة بالنفس.

3 – دراسة (Elkind, 1978) عن الدافع للإنجاز وعلاقته بالاستقلال والثقة بالنفس، وكشفت نتائج هذه الدراسة عن ارتباط موجب بين الاستقلال والثقة بالنفس.

4 – دراسة (Reddy, 1983) عن العلاقة بين الدافعية للإنجاز والثقة بالنفس، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (200) طالب، وأظهرت النتائج علاقة موجبة بين الدافع للإنجاز والثقة بالنفس.

5 – دراسة (Pang, 1998) أجرى بانج دراسته على 34 كورياً من كبار السن هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعبروا عن أعراض الاكتئاب لديهم، وأجريت مقابلة شخصية مع هؤلاء المهاجرين لاكتشاف تصورهم عن الاكتئاب على ضوء نماذج تفسيرية معينة، وتشير النتائج إلى أن الجوانب الجسمية أكثر تعقيداً، حيث اتضح أن هناك عمليات ديناميكية متعددة أخرى بدلاً من الجوانب الجسمية وحدها – تؤثر في درجة الاكتئاب، ومنها الشخصية والتوجه القيمي، والانفعالات، والمركز الاقتصادي، والتبادل الثقافي، ودرجة الاعتماد على الأبناء، وظروف المعيشة (مع الأطفال أو من دونهم) فضلاً عن الإرادة الذاتية أو الثقة بالنفس، وكلها عوامل تؤثر في درجة الاكتئاب.

6 – دراسة (Stankov, 1998) استنتج «ستانكوف» وجود سمة «للثقة بالنفس» من خلال أداءات عقلية، مثل المصفوفات المتدرجة من وضع «ريفين» واختبار آخر للمفردات، ويذكر أن هذه السمة مستقلة عن بقية السمات التي تعتمد على مقاييس الثقة، وبوجه عام كشف الذكور عن درجة أعلى في الثقة بالنفس من الإناث.

7 – دراسة عويد المشعان (1999) عن دافع الإنجاز وعلاقته بالقلق والاكتئاب والثقة بالنفس لدى الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين في القطاع الحكومي، وتكونت عينة الدراسة من (303) من الموظفين في القطاع الحكومي، بواقع (189) من الذكور، و(114) من الإناث، وبواقع (228) من الكويتيين، و(75) من غير الكويتيين، وأسفرت النتائج عن وجود فروق جوهرية بين الموظفين والموظفات في دافعية الإنجاز، فكانت الموظفات أكثر دافعاً للإنجاز من الذكور، وتبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في القلق والاكتئاب والثقة بالنفس، كما أنه لم تظهر فروق إحصائية بين الكويتيين وغير الكويتيين في مقاييس القلق والاكتئاب والثقة بالنفس، كما أن هناك ارتباطاً سلبياً جوهرياً بين الدافعية للإنجاز وكل من القلق والاكتئاب، وارتباطاً موجباً بين الدافعية للإنجاز والثقة بالنفس، كما ارتبط القلق ارتباطاً سالباً بالثقة بالنفس وارتباطاً موجباً بالاكتئاب.

8 – دراسة فريح العنزي (1999) عن الثقة بالنفس وعلاقتها بالعوامل الخمسة الكبرى والأعراض المرضية، على عينة من (417) طالباً وطالبة، وأسفرت النتائج عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين في الثقة بالنفس والمقاييس الفرعية لقائمة الأعراض، وثلاثة من العوامل الخمسة الكبرى هي: العصابية والتفتح، والطيبة.

وقد حصل الذكور بوجه عام على متوسط أعلى في الثقة بالنفس مقارنة بالإناث، وأظهرت الدراسة ارتباطات سلبية بين الثقة بالنفس والمقاييس الفرعية لقائمة مراجعة الأعراض، وارتباطات سالبة بين الثقة بالنفس والعصابية، وموجبة مع بقية العوامل الخمسة الكبرى (الانبساط، والتفتح، والطيبة، ويقظة الضمير) وخلصت الدراسة العاملية للمقاييس المستخدمة إلى بروز الثقة بالنفس بوصفها متغيراً له تشبعات مرتفعة بالعامل الأول الذي كان ثنائي القطب (الثقة بالنفس مقابل الأعراض النفسية والجسمية لدى الجنسين).

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالخجل:

1 – دراسة صفاء الأعسر (1978): تناولت هذه الدراسة المشكلات التي تعاني منها الطالبات المراهقات في المجتمعين القطري والبحريني، وذلك باستخدام قائمة «موني» للمشكلات بعد مراجعتها تبعاً لطبيعة كل من البلدين. وقد كشفت النتائج أن الخجل إحدى المشكلات الشخصية التي تعاني منها الطالبات في هذين المجتمعين، كما أكدت أن الخجل يشكل عائقاً يحول دون توافقهن اجتماعياً بشكل فعال.

2 – دراسة حسين الدريني (1981): هدفت هذه الدراسة إلى قياس الخجل لدى الطالبات في المجتمع القطري، حيث طور مقياساً للخجل، وقد طلب من (39) طالبة بجامعة قطر و(60) طالبة من المرحلة الثانوية من التعليم العام كتابة بعض المظاهر السلوكية التي يتسم بها الشخص الخجول، ثم حلل محتوى الاستبانة وتم فحص التوزيع التكراري لبنودها، وأظهرت النتائج اتفاق 70% من العينة على المظاهر التالية للخجل: الهدوء والأدب، وقلة الميل إلى توجيه الأسئلة إلى المعلمين، وقلة المشاركة اللاصفية، والطاعة، والعزلة، وإحمرار الوجه في كثير من المواقف.

3 – دراسة (Morris, 1983): قام موريس بدراسة الخجل وعلاقته بالقلق الاجتماعي، وكانت عينة البحث مكونة من (302) من طلاب الجامعة، واستخدم استبانة مكونة من 297 فقرة تتصل بالخجل والقلق الاجتماعي. وأظهرت نتائج الدراسة أن الجبن Timidity، والقلق من الظهور أمام الجمهور، والقلق الخاص بالعلاقات الشخصية هي تكوينات فرضية (مفاهيم) متمايزة بعضها عن بعض، ويرتبط الخجل بدرجة أكبر مع الجبن عنه مع العلاقات الشخصية، وعلاقته ضئيلة مع القلق من الجماهير (الخوف من المسرح stage fright)، كما تشير النتائج إلى أن بعض الشخصيات الخجولة لديها جبن وقلق، وآخرون لديهم جُبن، وليسوا قلقين، في حين كان بعضهم قلقاً وليس جباناً (محمد الشناوي، 1990).

4 – دراسة علي عبدالله البكر (1987): أجريت الدراسة على عينة من الطلاب الذكور (ن = 317) بجامعة الملك سعود، وهدفت إلى الكشف عن طبيعة الخجل لدى الطلاب على ضوء بعض المتغيرات (التخصص الأكاديمي – والمستوى الدراسي – ومكان النشأة – وعدد الأخوة والأخوات – والترتيب من حيث المولد – والمستوى الاقتصادي – ومستوى تعليم الوالدين). وأظهرت نتائج هذه الدراسة عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين مستوى الخجل وكل من الكلية التي ينتمي إليها الطالب، ومستواه الدراسي أو التحصيلي وبقية المتغيرات الأخرى ما عدا متغيري التخصص الأكاديمي (علمي – أدبي) والمستوى الاقتصادي للأسرة واللذين كشفا عن علاقة مع مستوى الخجل.

5 – دراسة عبدالغفار الدماطي (1991) عن الخجل وعلاقته بالسلوك التوكيدي وتقدير الذات لدى طلاب جامعة الملك سعود، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة وجود علاقة موجبة بين درجات أبعاد مقياس الخجل والدرجة الكلية لمقياس الخجل، كما أظهرت النتائج ارتباطاً سالباً بين السلوك التوكيدي وتقدير الذات والأبعاد الثلاثة لمقياس الخجل بالإضافة إلى الدرجة الكلية. أظهرت الدراسة فروقاً جوهرية بين الطلاب والطالبات في درجة الشعور بالخجل، حيث كان متوسط الإناث أعلى.

6 – دراسة Lawrence & Bennett (1992): هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الخجل ومتغيرات الشخصية لدى عينة قوامها (650) مراهقاً ومراهقة، وقد استخدم استخبار أيزنك للشخصية وقائمة القلق (الحالة والسمة)، وقد أظهرت النتائج أن المستويات المرتفعة من الخجل بشقيه: التلازمي والموقفي، يرتبطان بمستويات مرتفعة من القلق، في حين ترتبط المستويات المنخفضة من الخجل التلازمي والموقفي بمستويات التقدير الذاتي.

7 – دراسة حسين فايد (1997): تساءل الباحث في هذه الدراسة عما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين الذكور والإناث في الخجل والأعراض السيكوباثولوجية، كما هدفت إلى البحث عن العلاقة بين الخجل والأعراض السيكوباثولوجية لدى مجموعتي الذكور والإناث، وأظهرت نتائج الدراسة الآتي: وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث في كل من: الخجل والحساسية التفاعلية والاكتئاب (حيث حصلت الإناث على متوسطات أعلى)، ووجود فروق جوهرية بين الجنسين في العدائية، حيث كان متوسط الذكور أعلى، في حين لم تظهر فروق جوهرية بين الذكور والإناث

في كل من: الأعراض الجسمانية، والوسواس القهري، والقلق، وقلق الخواف، والبارانويا التخيلية، والذهانية، كما كشفت النتائج عن ارتباط موجب دال بين الخجل والحساسية التفاعلية لدى مجموعة الإناث فقط، ووجود ارتباط موجب دال بين الخجل وكل من العدائية والبارانويا التخيلية لدى مجموعة الذكور، وارتباط موجب دال بين الخجل وكل من الاكتئاب، والقلق، والذهانية لدى مجموعتي الذكور والإناث.

ويتضح من الدراسات السابقة أن الخجل له علاقة مباشرة بسمات الشخصية، وأن هذه السمة تنتشر بصورة أعلى لدى الإناث منها عند الذكور، ولم تبين نتائج الدراسات السابقة نشوء الخجل، والدور النسبي لكل من عوامل الوراثة وعوامل البيئة.

تساؤلات الدراسة

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى الكشف عن المكونات العاملية لكل من الثقة بالنفس، والخجل والارتباطات المتبادلة بين هذه العوامل الفرعية. ومن ناحية تفصيلية يمكن صياغة تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

1 – ما العوامل الفرعية المكونة لكل من الثقة بالنفس والخجل؟

2 – هل هناك ارتباطات بين عوامل الثقة بالنفس وعوامل الخجل؟

3 – هل هناك فروق بين الجنسين في كل من الثقة بالنفس والخجل؟

وعلى ضوء تساؤلات الدراسة تحدد فروض البحث على الشكل التالي:

1 – ثمة عوامل فرعية منفصلة لكل من الثقة بالنفس والخجل.

2 – توجد ارتباطات بين الثقة بالنفس والخجل.

3 – توجد فروق بين الجنسين في كل من الثقة بالنفس والخجل.

4 – يكشف التركيب العاملي بعد التدوير عن عوامل لها صلة بالثقة بالنفس والخجل.

المنهج والإجراءات

عينة الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (342) من طلاب الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وطالباتها (كلية التربية الأساسية)، بواقع (175) من الذكور، و(167) من

الإناث. وكانت عينة الدراسة متجانسة ومتماثلة من حيث المتغيرات الديموغرافية (العمر – والمستوى التعليمي – والجنس).

المقاييس المستخدمة في الدراسة:

1 – **مقياس الثقة بالنفس:** صمم الباحث هذا المقياس، وقد مر وضعه بالخطوات التالية:

أ – الاستبيان الاستطلاعي: أجريت دراسة استطلاعية على عينة من طلاب جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي وطالباتها (ن = 300) بهدف جمع أكبر عدد ممكن من البنود التي تقيس الثقة بالنفس. وقدم الباحث لأفراد العينة الاستطلاعية سؤالاً مفتوحاً واحداً: «اكتب أكبر عدد من العبارات التي تشير إلى الثقة بالنفس، مثال «أثق بنفسي ثقة مطلقة». ثم طلب من الطلاب كتابة العبارات المتعلقة بالثقة بالنفس والمتغيرات التي تدعم الثقة لدى الإنسان واستخدام إجراء السؤال مفتوح النهاية open - ended question بوصفه مصدراً لوضع البنود، ويفيد هذا المنهج عادة في البحوث الكشفية أو المجالات الجديدة للبحث، وعندها يهتم الباحث بنوع الاستجابة وليس درجتها (التحليل الكيفي وليس الكمي) (أحمد عبدالخالق، 1993).

ب – الصورة الأولية لمقياس الثقة بالنفس: جمعت استجابات الطلاب وكانت كثيرة، وروجعت مراجعة دقيقة، واختيرت العبارات التي رأى الباحث أنها تتعلق بمفهوم الثقة بالنفس، وتجنب البنود المنفية، والمكررة والمعقدة، وروعي أن تكون العبارات مختصرة، واستخدمت لغة سهلة وواضحة، وقد أمكن بعد المراجعة الدقيقة التوصل إلى قائمة تحتوي على 47 عبارة، وقد أعدت تعليمات موجزة لها، كما وضعت بدائل خمسة للإجابة كما يلي: (لا: 1، قليلاً: 2، متوسط: 3، كثيراً: 4، كثيراً جداً: 5).

جـ – تحكيم بنود المقياس: عرضت الاستبانة على عدد من الأساتذة المتخصصين في قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، وقسم علم النفس بكلية التربية الأساسية بغرض التأكد من أن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وبيان مدى تعلقها بالثقة بالنفس، ومراجعتها في صورتها النهائية، واستقرت آراء المحكمين على 33 عبارة.

د – استخراج معاملات ارتباط بنود مقياس الثقة بالنفس بمحكين، وذلك للتأكد من ارتباط بنود مقياس الثقة بالنفس بغيره من المقاييس التي تقيس مفاهيم قريبة

منه، وكان المحكان: مقياس تقدير الذات من وضع «روزنبيرج»، ومقياس الثقة بالنفس (بيرنرويتر)، وقد طبقا مع الصيغة المبدئية لمقياس الثقة بالنفس (33 بنداً) على عينة ضمت (405) طلاب وطالبات من جامعة الكويت وكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وكان الهدف استبعاد البنود ذات الارتباط المنخفض بالمحكين المستخدمين، وقد حذفت – نتيجة هذه الدراسة – ثمانية بنود، وأصبح طول مقياس الثقة بالنفس 25 بنداً.

هـ – ثبات المقياس. كانت معاملات ثبات «ألفا» من وضع «كرونباخ» عند الذكور والإناث والجنسين 0,89، 0,93، 0,92 على التوالي، وتشير إلى اتساق مرتفع لمقياس الثقة بالنفس (فريح العنزي، 1999).

أما في الدراسة الحالية فقد استخرجت معاملات ألفا (كرونباخ) للعوامل الفرعية المكونة لمقياس الثقة بالنفس والخجل (انظر جدول 1) حيث كشفت النتائج عن درجات ثبات مقبولة.

جدول (1)

معاملات ثبات ألفا (كرونباخ) للعوامل الفرعية المكونة للثقة بالنفس والخجل

م	المجموعات / العوامل الفرعية	ذكور (175)	إناث (167)	ذكور وإناث (العينة الكلية (342))
أولاً	الثقة بالنفس:			
	أ – عامل الاعتماد على النفس	0,849	0,821	0,836
	ب – عامل التردد في اتخاذ القرار	0,776	0,697	0,742
	ج – عامل الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية	0,876	0,813	0,851
	د – عامل التصميم والإرادة	0,837	0,779	0,813
ثانياً:	الخجل:			
	أ – عامل التوتر والارتباك	0,884	0,785	0,852
	ب – عامل الاجتماعية	0,765	0,657	0,727
	ج – عامل الشك والخوف	0,732	0,685	0,712

2 – **مقياس الخجل:** أعد هذا المقياس لولوة حمادة وحسن عبداللطيف (1999) (النسخة الكويتية) المقياس في نسخته الأصلية من إعداد «شيك، ومالشواير» (Cheek & Melchior, 1985)، وقد أضافا أحد عشر بنداً على المقياس القديم الذي

وضعه «شيك، وبص» (Cheek & buss, 1981) والذي يحتوي على تسعة بنود، وأصبح المقياس في صورته النهائية يشمل عشرين بنداً، وبنود المقياس تقيس الخجل العام، وبدائل الإجابة خمسة (1، 2، 3، 4، 5)، ويتم التصحيح بإعطاء كل بند في المقياس درجة تتراوح بين 1 و5، وذلك في جميع البنود ما عدا البنود التالية: (7، 10، 13، 19) حيث تعطى درجة معكوسة، ثم تجمع تقديرات الفقرات للحصول على الدرجة الكلية على المقياس من (20) درجة بوصفها حداً أدنى إلى (100) درجة بوصفها حداً أعلى، وتعكس الدرجة العالية للمقياس الخجل المرتفع، وتشير البيانات السيكومترية عن مقياس الخجل المعدل من وضع Cheek & Melchior إلى أن ثباته بطريقة ألفا كرونباخ (0,94)، كما أن معامل الارتباط بين المقياس الجديد المعدل والقديم بلغ (0,96). وفي دراسة حمادة وعبداللطيف بلغ الثبات (0,90)، ويعد معامل ثبات مرتفعاً، وتم حساب صدق التكوين الفرضي باستخدام طريقة الاتساق الداخلي والتحليل العاملي، وفي التحليل العاملي استخرجت ثلاثة عوامل للمقياس تشبعت بها جميع البنود بأحد العوامل على الأقل، وكانت نسبة التباين الكلي للعوامل 50,0% من التباين الكلي، وهي نسبة مقبولة بوجه عام.

أما في الدراسة الحالية فقد حسبت معاملات الثبات بطريقة ألفا «كرونباخ» وكشفت نتائج (جدول 1) عن درجات ثبات جيدة للعوامل الفرعية للخجل، وبذلك يطمئن الباحث إلى ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة.

نتائج الدراسة

أولاً: العوامل الفرعية للثقة بالنفس والخجل:

يبين جدول (2) عوامل مقياس الثقة بالنفس.

أ – التحليل العاملي للثقة بالنفس:

أجريت التحليلات العاملية للمقياس بطريقة المكونات الأساسية «لهوتيلنج» ثم أديرت العوامل المباشرة تدويراً متعامداً بطريقة الفاريماكس (من وضع كايزر) واستخرجت أربعة عوامل، وكان المعيار التحكمي هو أن يكون التشبع الجوهري لبنود المقياس بالعامل $\geqslant$ 0,3، على أن تكون هناك ثلاثة تشبعات جوهرية لكل عامل على الأقل، بالإضافة إلى محك «جتمان» للجذر الكامن $\geqslant$ 1,0، ويبين جدول (2) هذه العوامل.

جدول (2)
العوامل الفرعية لمقياس الثقة بالنفس

رقم العبارة	نص العبارة	التشبعات
العامل الأول: عامل الاعتماد على النفس	الجذر الكامن 10,20	النسبة المئوية 40,8%
رقم العبارة	نص العبارة	التشبعات
10	أستطيع الاعتماد على نفسي.	0,843
13	أنا قادر على تحمل المسئولية.	0,663
18	أستطيع تجاوز المصاعب التي أتعرض لها.	0,569
21	أثق في قدرتي على رسم خططي المستقبلية.	0,438
17	يعرف الناس أنني واثق بنفسي.	0,370
8	أثق بأعمالي مثلما أثق بنفسي.	0,344
9	أنا متأكد من قدرتي على كسب ثقة الآخرين واحترامهم.	0,338
العامل الثاني: عامل التردد في اتخاذ القرار	الجذر الكامن 1,42	النسبة المئوية 46,5%
رقم العبارة	نص العبارة	التشبعات
11	لا أتردد حين اتخاذ أي قرار	0,712
5	أثق بقدرتي على اتخاذ القرارات	0,603
1	أثق في تصرفاتي الشخصية	0,512
14	أشعر بالرضا عن أفعالي وسلوكي	0,416
العامل الثالث: عامل الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية	الجذر الكامن 1,23	النسبة المئوية 51,4%
رقم العبارة	نص العبارة	التشبعات
3	أثق في قدرتي على إقناع الآخرين	0,843
2	أثق في قدرتي على توصيل المعلومة لمن أتحدث معه	0,802
15	لدي أسلوب جيد أقنع به الآخرين	0,742
4	أثق بنفسي عندما أتحدث مع الأهل والأصدقاء	0,517
6	ثقتي بنفسي غير محدودة	0,431
7	أثق في قدرتي على إقامة علاقات اجتماعية متميزة	0,420
12	أواجه الآخرين بثبات وثقة	0,356
16	أنا شجاع في إبداء رأيي	0,355

تابع/جدول (2)

العامل الرابع: عامل التصميم والإرادة	الجذر الكامن 1,00	النسبة المئوية 55,4%
رقم العبارة	نص العبارة	التشبعات
25	أستطيع أن أحقق ما أتمناه	0,787
23	أستطيع أن أتعامل مع أي موقف أوضع فيه	0,594
19	أعتقد بأنني سأحقق مكانة اجتماعية لم يحققها غيري	0,558
22	إذا صممت على شيء فسوف أصل إليه	0,464
24	أواجه الأمور بحزم وثقة	0,447
20	عزيمتي وإصراري هما سبب نجاحي	0,443

من ملاحظة جدول (2) يتضح أن العامل الأول سمي بـ «عامل الاعتماد على النفس»، وقد تشبع بهذا العامل جوهرياً البند رقم (10) أستطيع الاعتماد على نفسي، ورقم (13) أنا قادر على تحمل المسئولية، ورقم (18) أستطيع تجاوز المصاعب التي أتعرض لها، ورقم (21) أثق في قدرتي على رسم خططي المستقبلية، ورقم (17) يعرف الناس أنني واثق بنفسي، ورقم (8) أثق بأعمالي مثلما أثق بنفسي، ورقم (9) أنا متأكد من قدرتي على كسب ثقة الآخرين واحترامهم. وأما العامل الثاني فقد سمي بـ «عامل التردد في اتخاذ القرار»، وقد تشبع بهذا العامل جوهرياً البند رقم (11) لا أتردد حين اتخاذ أي قرار، ورقم (5) أثق بقدرتي على اتخاذ القرارات، ورقم (1) أثق في تصرفاتي الشخصية، ورقم (14) أشعر بالرضا عن أفعالي وسلوكي. وأما العامل الثالث فسمي «عامل الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية»، حيث تشبع بهذا العامل (8) بنود هي: (3) أثق في قدرتي على إقناع الآخرين، ورقم (22) أثق في قدرتي على توصيل المعلومة لمن أتحدث معه، ورقم (15) لدي أسلوب جيد أقنع به الآخرين، ورقم (4) أثق بنفسي عندما أتحدث مع الأهل والأصدقاء، ورقم (6) ثقتي بنفسي غير محدودة، ورقم (7) أثق في قدرتي على إقامة علاقات اجتماعية متميزة، ورقم (12) أواجه الآخرين بثبات وثقة، ورقم (16) أنا شجاع في إبداء رأيي. وأما العامل الرابع فقد تشبع به ستة بنود وسمي عامل «التصميم والإرادة»، وقد تشبع جوهرياً البند رقم (25) أستطيع أن أحقق ما أتمناه، ورقم (23) أستطيع أن أتعامل مع أي موقف أوضع فيه، ورقم (19) أعتقد بأنني سأحقق مكانة اجتماعية لم يحققها غيري، ورقم (22) إذا صممت على شيء فسوف أصل إليه، ورقم (24) أواجه الأمور بحزم وثقة، ورقم (20) عزيمتي وإصراري هما سبب نجاحي.

يبين جدول (3) العوامل المكونة لمقياس الخجل، وقد اتبعت التحليلات العاملية نفسها التي استخدمت في مقياس الثقة بالنفس.

جدول (3)
العوامل الفرعية لمقياس الخجل

رقم العبارة	نص العبارة	التشبعات
العامل الأول: عامل التوتر والارتباك	الجذر الكامن 5,84	النسبة المئوية 29,2%
رقم العبارة	**نص العبارة**	**التشبعات**
18	أشعر بالخجل عند مقابلة أحد أفراد الجنس الآخر.	0,802
12	أجد صعوبة في النظر أو التحديق في مرمى بصر شخص ما.	0,736
9	أشعر بالخجل عندما أكون بين أشخاص لا أعرفهم.	0,678
11	أشعر بالتوتر عندما أتحدث إلى شخص في مركز السلطة.	0,617
6	أشعر بالراحة حتى في المواقف الاجتماعية غير المألوفة.	0,562
1	أشعر بالتوتر عندما أكون مع أناس لا أعرفهم جيداً.	0,552
16	أجد صعوبة في التحدث إلى الغرباء.	0,540
4	أجد صعوبة في طلب المساعدة من الآخرين.	0,470
15	أشعر بالارتباك عندما يقدمني أحد لأناس جدد.	0,435
17	أتجنب الاختلاط بمعارف جدد خشية عدم الانسجام معهم.	0,399
العامل الثاني: عامل الاجتماعية	الجذر الكامن 2,40	النسبة المئوية 41,2%
رقم العبارة	**نص العبارة**	**التشبعات**
5	أشعر بالراحة في الحفلات أو اللقاءات الاجتماعية.	0,756
10	أشعر بالثقة في قدرتي على التعامل مع الآخرين.	0,707
19	سرعان ما تزول عني مشاعر الخجل في المواقف الاجتماعية.	0,692
13	أبادر بالحديث إلى الآخرين.	·0,685
7	أشعر بالراحة حتى في المواقف الاجتماعية غير المألوفة.	0,583
العامل الثالث: صعوبة التعبير عن الذات	الجذر الكامن 1,21	النسبة المئوية 47,2%
رقم العبارة	**نص العبارة**	**التشبعات**
14	لدي شكوك في رغبة الآخرين في مصاحبتي أو مجاراتي.	0,640
2	أتجنب الحديث مع الغرباء خشية أن أقول شيئاً يدل على الغباء.	0,618
3	إنني غير لبق أثناء التحدث مع الآخرين.	0,559
20	أشعر بعدم الارتياح في اللقاءات الاجتماعية.	0,478
8	من الصعب علي أن أتصرف بشكل طبيعي عندما أقابل أناساً لأول مرة.	0,450

بالنظر إلى جدول (3) سمي العامل الأول «التوتر والارتباك»، وقد تشبع جوهرياً بهذا العامل عشرة بنود هي: رقم (18) أشعر بالخجل عند مقابلة أحد أفراد الجنس الآخر، ورقم (12) أجد صعوبة في النظر أو التحديق في مرمى بصر شخص ما، ورقم (9) أشعر بالخجل عندما أكون بين أشخاص لا أعرفهم، ورقم (11) أشعر بالتوتر عندما أتحدث إلى شخص في مركز السلطة، ورقم (6) أشعر بالراحة حتى في المواقف الاجتماعية غير المألوفة، ورقم (1) أشعر بالتوتر عندما أكون مع أناس لا أعرفهم جيداً، ورقم (16) أجد صعوبة في التحدث إلى الغرباء، ورقم (4) أجد صعوبة في طلب المساعدة من الآخرين، ورقم (15) أشعر بالارتباك عندما يقدمني أحد لأناس جدد، ورقم (17) أتجنب الاختلاط بمعارف جدد خشية عدم الانسجام معهم.

وأما العامل الثاني فسمي عامل «الاجتماعية»، وقد تشبع به جوهرياً خمسة بنود هي: رقم (5) أشعر بالراحة في الحفلات أو اللقاءات الاجتماعية، ورقم (10) أشعر بالثقة في قدرتي على التعامل مع الآخرين، ورقم (9) سرعان ما تزول عني مشاعر الخجل في المواقف الاجتماعية، ورقم (13) أبادر بالحديث إلى الآخرين، ورقم (7) أشعر بالراحة حتى في المواقف الاجتماعية غير المألوفة.

وأما العامل الثالث فقد سمي عامل «صعوبة التعبير عن الذات»، وقد تشبع بهذا العامل جوهرياً خمسة بنود هي: رقم (14) لديَّ شكوك في رغبة الآخرين في مصاحبتي أو مجاراتي، ورقم (2) أتجنب الحديث مع الغرباء خشية أن أقول شيئاً يدل على الغباء، ورقم (3) إنني غير لبق أثناء التحدث مع الآخرين، ورقم (20) أشعر بعدم الارتياح في اللقاءات الاجتماعية، ورقم (8) من الصعب أن أتصرف بشكل طبيعي عندما أقابل أناساً لأول مرة.

ثانياً: الارتباطات بين الثقة بالنفس والخجل:

ينص الفرض الثاني على «وجود ارتباطات بين عوامل الثقة بالنفس والخجل»، وتعرض الجداول: (4، 5، 6) المصفوفات الارتباطية لمجموعات الذكور، والإناث، والجنسين معا على التوالي.

أ – انظر جدول (4)، حيث يبين معاملات الارتباط بين الثقة بالنفس والخجل لدى عينة الذكور.

جدول (4)
معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة لدى عينة الذكور (ن = 175)

الرقم	متغيرات البحث	1	2	3	4	5	6	7	8	9
أولاً: عوامل الثقة بالنفس										
1	عامل الاعتماد على النفس	–	**0,689	**0,807	**0,751	*0,151–	**0,499	0,245–	0,920	0,009–
2	عامل التردد في اتخاذ القرار	**0,689	–	**0,702	**0,651	*0,185–	**0,368	*0,168–	**0,815	0,51–
3	عامل الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية	**0,708	**0,702	–	**0,757	**0,243–	**0,469	**0,276–	*0,933	0,09–
4	عامل التصميم والإرادة	**0,751	**0,651	**0,757	–	**0,167–	**0,416	**0,212–	0,887	0,037–
ثانياً: عوامل الخجل										
5	عامل التوتر والارتباك	*0,151–	*0,185–	**0,243–	*0,167–	–	0,059	**0,788	0,211–	0,826
6	عامل الاجتماعية	**0,499	**0,368	**0,469	**0,416	0,059	–	0,007	**0,498	**0,378
7	عامل صعوبة التعبير عن الذات	**0,246–	*0,168–	**0,276–	**0,212–	**0,788–	0,007	–	**0,261–	*0,828
8	الدرجة الكلية للثقة بالنفس	**0,920	**0,815	**0,933	**0,888	**0,211–	**0,498	**0,261–	–	0,053–
9	الدرجة الكلية للخجل	0,010–	0,051–	0,090–	0,037–	**0,926	**0,378	**0,838	0,054–	–

جدول (5)

معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة لدى عينة الإناث (ن = 167)

الرقم	متغيرات البحث	1	2	3	4	5	6	7	8	9
أولاً: عوامل الثقة بالنفس										
1	عامل الاعتماد على النفس	–	**0,731	**0,660	**0,758	**0,293–	**0,377	**0,309–	**0,910	**0,202–
2	عامل التردد في اتخاذ القرار	**0,731	–	**0,544	**0,595	**0,248–	**0,296	**0,303–	**0,792	*0,198–
3	عامل الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية	**0,660	**0,544	–	**0,684	**0,309–	**0,402	**0,392–	**0,895	**0,288–
4	عامل التصميم والإرادة	**0,758	**0,595	**0,684	–	**0,282–	**0,354	**0,325–	**0,879	**0,210–
ثانياً: عوامل الخجل										
5	عامل التوتر والارتباك	**0,293–	**0,248–	**0,309–	**0,282–	–	**0,323–	**0,581	**0,310–	**0,880
6	عامل الاجتماعية	**0,377	**0,296	**0,402	**0,354	**0,323–	–	**0,285–	**0,421	0,034
7	عامل صعوبة التعبير عن الذات	**0,309–	**0,303–	**0,392–	**0,325–	**0,581	**0,285–	–	**0,388–	**0,749
8	الدرجة الكلية للثقة بالنفس	**0,911	**0,793	**0,865	**0,879	**,9331–	**0,421	**0,388–	–	**0,247–
9	الدرجة الكلية للخجل	**0,202–	*0,198–	**0,239–	**0,210–	**0,880	0,034	**0,749	**0,247–	–

جدول (6)
معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة لدى الذكور والإناث (ن = 342)

الرقم	متغيرات البحث	1	2	3	4	5	6	7	8	9
أولاً: عوامل الثقة بالنفس										
1	عامل الاعتماد على النفس	–	**0,703	**0,744	**0,753–	**0,200–	**0,451	0,272–	**0,916	0,073–
2	عامل التردد في اتخاذ القرار	**0,703	–	**0,636	**0,616	**0,223–	**0,333	**0,221–	**0,802	*0,214–
3	عامل الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية	**0,744	**0,636	–	**0,720	**0,278–	**0,439	**0,318–	**0,905	**0,149–
4	عامل التصميم والإرادة	**0,753	**0,616	**0,720	–	**0,139–	**0,394	**0,258–	**0,881	0,085–
ثانياً: عوامل الخجل										
5	عامل التوتر والارتباك	**0,200–	**0,223–	**0,278–	**0,194–	–	0,070–	**0,690	**0,256–	**0,909
6	عامل الاجتماعية	**0,451	**0,333	**0,439	**0,394	0,070–	–	0,105–	**0,468	**0,268
7	عامل صعوبة التعبير عن الذات	**0,272–	**0,221–	**0,318–	**0,258–	**0,690–	0,105	–	**0,310–	**0,790
8	الدرجة الكلية للثقة بالنفس	**0,916	**0,802	**0,905	**0,881	**0,256–	**0,468	**0,310–	–	*0,121–
9	الدرجة الكلية للخجل	0,074–	*0,114–	**0,149–	0,085–	**0,909	**0,268	**0,790	*0,121–	–

يتضح من جدول (4) أن الارتباطات جوهرية وموجبة في المواقف الاجتماعية بين العوامل الفرعية للثقة بالنفس (الاعتماد على النفس، والتردد في اتخاذ القرار، والثقة بالنفس، والتصميم والإرادة) والعامل الفرعي للخجل (الاجتماعية)، في حين كانت الارتباطات سالبة بين عوامل الثقة بالنفس والخجل (التوتر والارتباك، صعوبة التعبير عن الذات)، وكشف جدول (4) أنّ الارتباط سلبي بين الدرجة الكلية للثقة بالنفس وعوامل الخجل ما عدا عامل (الاجتماعية) في الخجل الذي يشير إلى ارتباط جوهري موجب مع الدرجة الكلية للثقة بالنفس، كما أظهرت النتائج العلاقة السالبة بين الدرجة الكلية للثقة بالنفس والدرجة الكلية للخجل لدى عينة الذكور، ويعد ذلك دليلاً على صدق عاملي للمقياسين، وعلى انتماء متغير الاجتماعية إلى الثقة بالنفس أكثر من الخجل.

ويتضح من جدول (5) أن الارتباطات جوهرية وموجبة بين العوامل الفرعية الأربعة للثقة بالنفس (الاعتماد على النفس، والتردد في اتخاذ القرار، والثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية، والتصميم والإرادة) والعامل الفرعي للخجل (الاجتماعية)، في حين كانت الارتباطات سالبة بين عاملي الثقة بالنفس والخجل (التوتر والارتباك، صعوبة التعبير عن الذات)، ولكن الارتباط كان سلبياً بين الدرجة الكلية للثقة بالنفس والدرجة الكلية للخجل ما عدا (الاجتماعية) في الخجل، فكان ارتباطه موجباً مع الثقة بالنفس وسالباً مع عاملي الخجل، وتدل هذه النتائج على صدق عاملي لمتغيرات البحث مع انتماء عامل الاجتماعية في الخجل إلى الثقة بالنفس. وأظهرت النتائج الارتباط السلبي بين الدرجة الكلية للثقة بالنفس والدرجة الكلية للخجل لدى عينة الإناث.

ويتضح من جدول (6) أن الارتباطات جوهرية وموجبة بين عوامل الثقة بالنفس وعامل الاجتماعية في الخجل، وسالبة بين عوامل الثقة بالنفس وعوامل الخجل الأخرى (التوتر والارتباك، وصعوبة التعبير عن الذات)، كما كشف جدول (6) عن الاتجاه العكسي بين ارتباطات عوامل مقياسي الثقة بالنفس والخجل والدرجة الكلية لهما فيما عدا عامل الاجتماعية، وهي نتيجة متوقعة ومحققة للفرض الثاني من هذه الدراسة.

ثالثاً: الفروق بين الجنسين في الثقة بالنفس والخجل:

يشير الفرض الثالث إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة بين الجنسين في الثقة بالنفس والخجل، ويبين جدول (7) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة «ت» للذكور والإناث لعوامل الثقة بالنفس والخجل.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيمة (ت) لعوامل الثقة بالنفس والخجل والدرجة الكلية لكل منهما لدى الذكور والإناث

		ذكور (ن = 175)		إناث (ن = 167)		قيمة ت	مستوى الدلالة
		م	ع	م	ع		
أولاً: عوامل الثقة بالنفس							
1	عامل الاعتماد على النفس	26,71	5,61	26,81	4,83	0,18	غير دال
2	عامل التردد في اتخاذ القرار	14,91	3,21	14,32	3,00	1,76	غير دال
3	عامل الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية	29,87	6,45	28,87	5,35	1,57	غير دال
4	عامل التصميم والإرادة	21,54	4,99	22,10	4,04	1,13	غير دال
5	الدرجة الكلية للثقة بالنفس	93,04	18,22	92,10	14,95	0,52	غير دال
ثانياً: عوامل الخجل							
1	عامل التوتر والارتباك	24,27	9,30	27,48	7,06	3,60	0,0001
2	عامل الاجتماعية	15,99	4,79	16,24	3,68	0,53	غير دال
3	عامل صعوبة التعبير عن الذات	10,66	4,66	10,39	3,84	0,58	غير دال
4	الدرجة الكلية للخجل	50,93	14,24	54,11	9,20	2,47	0,01

من ملاحظة جدول (7) يتضح أن الفروق بين الجنسين في عوامل الثقة بالنفس الأربعة، والدرجة الكلية غير دالة إحصائياً، وبذلك لم يتحقق جزء من الفرض الأول.

وأما الفروق بين الجنسين في عوامل الخجل فقد كشف جدول (7) عن فروق إحصائية في عامل التوتر والارتباك وفي الدرجة الكلية للخجل، بما يشير إلى أن الإناث أكثر خجلاً من الذكور، وبذلك تحقق جزء من الفرض الأول. حيث تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين الذكور والإناث على سمة الثقة بالنفس، في حين وجدت فروق ذات دلالة إحصائية في بعض العوامل الفرعية للخجل (التوتر والارتباك، والدرجة الكلية للخجل) للإناث، حيث إن لهن متوسطاً أعلى من الذكور على مقياس الخجل.

رابعاً: التركيب العاملي لعوامل مقياسي الثقة بالنفس والخجل:

جدول (8): العوامل المستخرجة بعد التدوير المتعامد بالفاريماكس لمتغيرات البحث لدى عينة الذكور.

جدول (8): العوامل بعد التدوير المتعامد بالفاريماكس
لعوامل مقياسي الثقة بالنفس والخجل لدى عينة الذكور (ن = 175)

رقم المتغير	عوامل المقياسين	العامل الأول	العامل الثاني
أولاً: متغيرات الثقة بالنفس			
1	الاعتماد على النفس	0,901	0,135–
3	الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية	0,888	0,212–
4	التصميم والإرادة	0,858	0,141–
2	التردد في اتخاذ القرار	0,814	0,135–
ثانياً: متغيرات الخجل			
2	الاجتماعية	0,664	0,195
1	التوتر والارتباك		0,939
3	صعوبة التعبير عن الذات	0,118–	0,927
	الجذر الكامن	3,65	1,69
	النسبة المئوية للتباين	52,1	24,1

وبالنظر إلى جدول (8) يتضح أن كل عوامل الثقة بالنفس وعامل الاجتماعية من مقياس الخجل تشبعت تشبعات جوهرية وموجبة بالعامل الأول، في حين اسْتُخْرِج عامل ثان للخجل يضم متغيري التوتر والارتباك، وصعوبة التعبير عن الذات لدى عينة الذكور.

ويبين جدول (9) التحليل العاملي بعد التدوير المتعامد بالفاريماكس لمتغيرات البحث لدى عينة الإناث.

جدول (9)
العوامل بعد التدوير المتعامد بالفاريماكس
لعوامل مقياسي الثقة بالنفس والخجل لدى عينة الإناث (ن = 167)

رقم المتغير	عوامل المقياسين	العامل الأول	العامل الثاني
أولاً: متغيرات الثقة بالنفس			
1	الاعتماد على النفس	0,899	0,170−
4	التصميم والإرادة	0,856	0,188−
2	التردد في اتخاذ القرار	0,916	0,135−
3	الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية	0,778	0,295−
ثانياً: متغيرات الخجل			
1	التوتر والارتباك	0,115−	0,874
3	صعوبة التعبير عن الذات	0,186−	0,838
2	الاجتماعية	0,393	0,454−
	الجذر الكامن	3,67	1,19
	النسبة المئوية للتباين	52,4	17,0

وبالنظر إلى جدول (9) يتضح أن العامل الأول يستوعب كل متغيرات الثقة بالنفس ومتغير الاجتماعية من متغيرات الخجل، في حين استخرج عامل للخجل ضم متغيري التوتر والارتباك، وصعوبة التعبير عن الذات وهما: تشبعان إيجابيان، ومتغير الاجتماعية (تشبع سلبي).

ويبين جدول (10) العوامل المستخرجة بعد التدوير المتعامد بالفاريماكس لمتغيرات البحث لدى عينتي الذكور والإناث.

جدول (10)
العوامل بعد التدوير المتعامد بالفاريماكس
لعوامل مقياسي الثقة بالنفس والخجل لدى عينات الذكور والإناث (ن = 342)

رقم المتغير	عوامل المقياسين	العامل الأول	العامل الثاني
أولاً: متغيرات الثقة بالنفس			
1	الاعتماد على النفس	0,895	0,147–
4	التصميم والإرادة	0,853	0,145–
3	الثقة بالنفس في المواقف الاجتماعية	0,848	0,235–
2	التردد في اتخاذ القرار	0,797	0,154–
ثانياً: متغيرات الخجل			
2	الاجتماعية	0,624	–
1	التوتر والارتباك	–	0,914
3	صعوبة التعبير عن الذات	0,151–	0,901
	الجذر الكامن	3,62	1,46
	النسبة المئوية للتباين	51,7	20,8

ويظهر جدول (10) تشبعات عوامل مقياسي الثقة بالنفس والخجل لدى العينة الكلية مجتمعة، وأهم نتيجة في التحليل العاملي أن العامل الثاني في الخجل واسمه (الاجتماعية) تشبع جوهرياً مع عوامل مقياسي الثقة بالنفس الأربعة لدى الجنسين.

وأمكن تحقيق الفرض الرابع، حيث كشف التحليل العاملي عن عاملين رئيسين: أحدهما للثقة بالنفس والآخر للخجل، ولكن متغير الاجتماعية في الخجل تشبع تشبعاً موجباً مع العوامل الفرعية للثقة بالنفس.

مناقشة النتائج

حققت نتائج هذه الدراسة إلى حد بعيد الفروض التي بدأت بها، فمن حيث الفرض الأول والذي ينص على أن (التركيب العاملي يكشف عن عوامل فرعية للثقة بالنفس والخجل)، فقد كشفت النتائج عن وجود عوامل فرعية مكونة للثقة بالنفس وسميت (عامل الاعتماد على النفس، وعامل التردد في اتخاذ القرار، وعامل الثقة بالنفس، وعامل التصميم والإرادة)، في حين شملت سمة الخجل عوامل فرعية وسميت (عامل التوتر والارتباك، وعامل الاجتماعية، وعامل صعوبة التعبير عن الذات). (انظر: جدولي (1)، (2))، وتتفق نتائج التحليل العاملي في الثقة بالنفس مع نتائج دراسة فريح العنزي (1999)، حيث استخرجت أربعة عوامل مائلة ومتشابهة إلى حد كبير مع هذه الدراسة. وأما نتائج التحليل العاملي للخجل فقد اتفقت مع نتائج دراسة محمد محروس الشناوي (1990)، في استخراج ثلاثة عوامل فرعية سماها على التوالي: (عدم الارتياح، والهروب الاجتماعي، وصعوبة التعبير عن النفس) وأيضاً نتائج دراسة «جونز، وبرجز، وسميث» Jones, Briggs & Smith, 1986، حيث استخرجت عوامل: (الهروب الاجتماعي، والسهولة الاجتماعية، والخوف من الآخرين)، وبذلك تتسق نتائج دراستنا الحالية مع دراسات عاملية أجريت عن الثقة بالنفس والخجل، وبذلك يتحقق الفرض الأول بشكل كلي.

وأما الفرض الثاني والذي ينص على ما يلي: «توجد ارتباطات بين الثقة بالنفس والخجل»، فقد كشفت المصفوفات الارتباطية عن علاقات موجبة بين متغيرات الثقة بالنفس بعضها ببعض ومتغير الاجتماعية في مقياس الخجل، وكذلك علاقة موجبة بين متغيرات الخجل، في حين كشفت النتائج عن علاقات سالبة بين متغيرات الثقة بالنفس والخجل (انظر: جداول 4، 5، 6)، وتتفق هذه النتائج مع دراسة «كوبر سميث، وستانلي» (Coopersmith & Stanley, 1987) التي كشفت عن أن الخجل يرتبط عكسياً بكل من تقدير الذات والسلوك التوكيدي، وتتفق مع دراسة «جونتان» وزميليه (Cheek & buss, 1981) التي انتهت إلى أن الخجل يرتبط بتقدير الذات ارتباطاً عكسياً؛ ودراسة الدماطي (1991) والتي أكدت وجود ارتباط سالب بين درجات أفراد الدراسة في مقياس السلوك التوكيدي وتقدير الذات ودرجاتهم في الأبعاد الثلاثة للخجل، وتتفق نتائج دراستنا الحالية كذلك مع ما توصلا إليه (Cheek & Melehior, 1990) في دراستهما الارتباطية بين الخجل وخمسة أبعاد لتقدير الذات وهي: احترام الذات،

والقدرة الأكاديمية، والمظهر الجسماني، والقدرة الجسدية، والمستقبل الوظيفي، ودلت النتائج على أن تقدير الذات المنخفض يصف إلى درجة كبيرة مفهوم الذات لدى الأفراد الذين يعانون من الخجل، واستدركا عند تفسير النتيجة بأن الارتباط السلبي الثابت بين الخجل وتقدير الذات لا يوضح إذا ما كان الخجل سبباً أو نتيجة لتقدير الذات المنخفض أو إذا ما كانا يمثلان شعورين متزامنين لتقويم الذات. وقد أثارت الدراسة الحالية تساؤلاً مهماً عن سمة الاجتماعية، إذ إن عامل الاجتماعية وارتباطه بالثقة بالنفس دلل على أهمية دراسته بوصفه مشكلة تستحق الدراسة.

وفيما يختص بالفرض الثالث «توجد فروق بين الجنسين في الثقة بالنفس والخجل»، فقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن عدم وجود فروق دالة إحصائياً في الثقة بالنفس كما يتضح من جدول (7): وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة (انظر: تركي مصطفى 1980، بدر الأنصاري 1995، عويد المشعان 1993، 1999)، وتفسر هذه النتيجة على ضوء الظروف الحياتية في البيئة الخليجية العربية بعد أن حصلت المرأة على الرعاية والاهتمام والتسهيل الاجتماعي الذي حصل عليه الرجل، ومن نافلة القول أن نشير إلى الانفتاح الذي تعرض له المجتمع الكويتي إبان ظهور النفط، وتشجيع الأنثى على التعليم، والتوظيف ومشاركة الرجل في معظم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن أساليب التنشئة الاجتماعية المتماثلة في الأسرة، كل هذه الظروف السابقة جعلت مفهوم الثقة بالنفس يرتفع لدى الإناث بسبب تكافؤ الفرص بين الجنسين دون تمييز مما ترتب عليه بث روح المنافسة بما انعكس على اختفاء الفروق في درجة الثقة بالنفس لدى الذكور والإناث على حد سواء. أما الجزء الثاني من الفرض الثالث فقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائياً على مقياس الخجل لدى الإناث في متغيري (التوتر والارتباك والدرجة الكلية للخجل)، في حين لم يكشف جدول (7) عن وجود فروق إحصائية في متغير الاجتماعية وصعوبة التعبير عن الذات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد محروس الشناوي 1990، والدماطي 1991). ويمكن تفسير النتيجة على ضوء الدرجة الكلية للخجل بأن الإناث أكثر خجلاً من الذكور. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (السمادوني 1989; الدماطي 1991; عبداللطيف 1996، 1999; فايد 1997; Zimbardo 1977)، ويمكن تفسير سمة الخجل لدى الإناث على ضوء المعايير والقيم الاجتماعية في المجتمع العربي الذي مازال محافظاً على

بعض أنماط السلوك وتأكيدها على أن المرأة يجب أن تتمتع بصفة الخجل عند محادثة الغرباء، والشعور بالخجل عند مقابلة الجنس الآخر، ولا يمكن أن نغفل التنشئة الاجتماعية، وعلى الرغم من إعطاء الأنثى عدداً من التسهيلات مثل: (التعليم - والوظيفة - وقيادة السيارة... إلخ) فإن النسق الاجتماعي والذي يتضمن حدوداً للتعامل مع الأنثى مازالت قائمة، فضلاً عن عدم تقبل الرجل في بيئتنا العربية للمرأة التي تتسم بالجرأة والشجاعة في إبداء الرأي، في حين أنهم يتقبلون الخجولة التي تنظر إلى الرجل على أنه يجب أن يكون صاحب المبادأة، وتلك النظم الاجتماعية مسئولة عن ارتفاع درجة الخجل عند الإناث ولها صلة مباشرة بالدور الاجتماعي لكل من الذكر والأنثى.

وأما الفرض الرابع والذي ينص على ما يلي: «يكشف التركيب العاملي بعد التدوير عن عوامل لها صلة بالثقة بالنفس والخجل»، فقد تحقق هذا الفرض بشكل تام (انظر: جداول 8، 9، 10)، حيث أسفرت نتائج هذه الدراسة عن استخراج عاملين: أحدهما للثقة بالنفس والآخر للخجل عند عينات الذكور والإناث والجنسين معاً، وقد تشبعت متغيرات الثقة بالنفس سلبياً بمتغيرات الخجل ما عدا متغير الاجتماعية من عامل الخجل الذي تشبع سالباً مع متغيرات الخجل (التوتر والارتباك وصعوبة التعبير عن الذات). وتشبع موجباً مع متغيرات الثقة بالنفس، وهذه النتيجة منطقية وتؤكد الصدق العاملي بين متغيرات الثقة بالنفس والخجل.

ويمكن القول بأن هذه الدراسة أجابت عن الأهداف التي سعى البحث إلى الكشف عنها والمتمثلة في معرفة الفروق بين الجنسين على سمة الثقة بالنفس والخجل، وكذلك أمكن التعرف على المكونات العاملية للثقة بالنفس والخجل والعلاقة الارتباطية بينهما ووجهتهما السيكولوجية.

المصادر

أحمد عبدالخالق (1993). **استخبارات الشخصية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط2.

السيد السمادوني (1989). الخجل وعلاقته ببعض سمات الشخصية في مرحلة المراهقة والرشد. **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، ع (7) الجزء (2): 160 - 210.

السيد السمادوني (1994). الخجل لدى المراهقين من الجنسين: دراسة تحليلية لمسبباته ومظاهره وآثاره. **التقويم والقياس التربوي**، 34: 135 - 201.

العادل أبو علام (1978). **قياس الثقة بالنفس عند الطالبات**. الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع.

بدر الأنصاري (1995). دراسة عاملية للحالات الانفعالية للشباب الجامعي الكويتي بعد العدوان العراقي. المؤتمر الدولي الثاني للصحة النفسية في دولة الكويت، مكتب الإنماء الاجتماعي، (1 – 4 أبريل).

حسن عبداللطيف (1996). دراسة عبر حضارية للانفعالات، **مجلة كلية التربية دمياط**: جامعة المنصورة، الجزء الأول، ع 27: 214 – 248.

حسين الدريني (1981). **مقياس الخجل؛ كراسة التعليمات**. القاهرة: دار الفكر العربي.

حسين فايد (1997). العلاقة بين الخجل والأعراض السيكوباثولوجية في المراهقة. **دراسات نفسية**، مج (7)، ع (2).

صفاء الأعسر (1978). **دراسات سيكولوجية في المجتمع القطري: بحوث ميدانية**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عبدالغفار الدماطي (1991). **الخجل وعلاقته بالسلوك التوكيدي وتقدير الذات لدى طلاب جامعة الملك سعود**. الرياض، جامعة الملك سعود.

علي البكر (1987). الخجل وعلاقته بالتحصيل الأكاديمي. رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة الملك سعود.

عويد المشعان (1993). **دراسات في الفروق بين الجنسين في الرضا المهني وسمات الشخصية**. دار القلم، الكويت.

عويد المشعان (1999). دافع الإنجاز وعلاقته بالقلق والاكتئاب والثقة بالنفس لدى الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين. جامعة الكويت، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، الحولية العشرون.

فريح العنزي (1999). الثقة بالنفس وعلاقتها بالعوامل الخمسة الكبرى. **دراسات نفسية**: 417 – 442.

كمال مرسي (1979). **القلق وعلاقته بالشخصية في مرحلة المراهقة**. القاهرة: دار النهضة العربية.

لولوة حمادة، وحسن عبداللطيف (1999). الخجل من منظور الفروق بين الجنسين وأوجه الاختلاف بين الفرق الدراسية الأربع الجامعية، جامعة الكويت، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، ع 94: 123 – 157.

محمد محروس الشناوي (1990). **بناء وتقنين مقياس الخجل: دراسة باستخدام التحليل العاملي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

مصطفى تركي (1980). الفروق بين الذكور والإناث الكويتيين في بعض سمات الشخصية. **بحوث في سيكولوجية الشخصية بالبلاد العربية، الكويت**: مؤسسة الصباح: 273 – 281.

Baron, P., & Campell, T. (1993). Gender differences and the expression of depressive symptoms in middle adolescents: An extention of findings. *Journal of Adolescents*, 28: 903 - 911.

Buss, A.H. (1980) *Self. - consciousness and social anxiety*. San Francisco: W.H. Freeman and company.

Coopersmith, S. (1987). *Self - esteem inventories*. California: Consulting Psychological Press.

Cheek, J.M., & Buss, C.K. (1981). Shyness and sociability. *Journal of Personality & Social Psychology,* 41 (2): 330 - 339.

Cheek J.M., Melchior, L.A. (1990). shyness, self-seteem and self - consciousness, In H. Leitenbery (Ed.), *Handbook of social and evaluation anxiety.* New York: Plenum Press.

Elkind, D., & Weiner, B. (1978) *Development of the child.* New York: John Wiley.

Eysenck, H.J. (1970). *The structure of human personality.* London: Methuen.

Leary, M.R (1983). *Understanding social anxiety: social, personality, and clinical perspectives.* : Sage: Beverly Hills.

Jones, W.H., Briggs, S.R., & Smith. T.G. (1986) Shyness: concepetualization and measurement. *Journal of Personality & Social Psychology,* 51 (3): 629 - 639.

Morris, C.G. (1983). Shyness and social anxiety. paper persented at the Annual Convention of APA, Califorina, Aug: 26 - 30.

Reddy M.S. (1983). Study of self confidence and achievement motivation in relating to academic achievement. *Journal of Psychological Researches,* 27 (2): 87 - 91.

Stankov, L. (1998). Calibration curves, scatterplots and the distinction between general knowledge and perceptual tasks. *Learning & Individual Differences,* 10 (1): 29 - 50.

Lawrence, B., & Bennett, S. (1992). Shyness and education: The relationship between shyness, social class, and personality variables in adolescents. *British Journal of Educational Psychology,* 62 (2): 259 - 263.

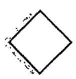
Vivlance, G., et al (1994). Development and validation of self confidence scale. *Perceptual & Motor Skills,* 81 (2): 401 - 402.

Pang, K.Y.C. (1998). symptoms of depression in elderly Korean immigrants: Narration and the healing process. *Culture, Medicine & Psychiatry,* 22 (1): 93 - 122.

Zimbardo, P.G (1982). *Shyness and stress of the human connection.* New York: The Free Press.

مقدم في: سبتمبر 2000.

أجيز في: إبريل 2001.



تطوير مقياس للاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع الأردني

ذياب البداينة(*)

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تطوير مقياس للاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع الأردني، وبيان اتجاهات طلبة جامعة مؤتة (الأردن) نحو كبار السن. تمت ترجمة مقياس سهود، وبروفولد، وميرينو وتطبيقها (Sahud, Bruvold & Merino, 1990) على عينة من طلبة الجامعة مكونة من (300) طالب وطالبة. تم تطبيق التحليل العاملي على فقرات المقياس الأصلي الـ (200) فقرة، استخدمت محكات الإبقاء للفقرات وهي (متوسط 2,5 – 3,5، وانحراف معياري (1 – 1,5)، وألا تزيد نسبة (لا أدري) في أي فقرة عن 25%، ومعامل ارتباط بين الفقرة والدرجة الكلية لا يقل عن 0,30). واستبقيت (68) فقرة من أصل (200) فقرة بمحكات الإبقاء مثلت المقياس النهائي للاتجاهات نحو كبار السن. شملت فقرات المقياس (34 فقرة) إيجابية و(34) فقرة سلبية. كشفت نتائج التحليل العاملي بطريقة تحليل المكونات الأساسية عن (13) عاملاً تجاوزت جذورها الكامنة (1)، فسرت مجتمعة (54,8%) من التباين في فقرات المقياس. أما ثبات المقياس باستخدام طريقة كرونباخ ألفا فقد كان (0,93)، وهذا مؤشر لاتساق داخلي عالٍ بين الفقرات. وأظهرت النتائج وجود اتجاهات إيجابية وسلبية لدى الطلاب نحو المسنين، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو كبار السن تعزى إلى المهنة، والحالة الاجتماعية. هذا ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى الجنس أو المستوى التعليمي، أو وجود كبار سن في الأسرة.

المصطلحات الأساسية: كبار السن، مقياس، الاتجاهات، الطلاب، الأردن.

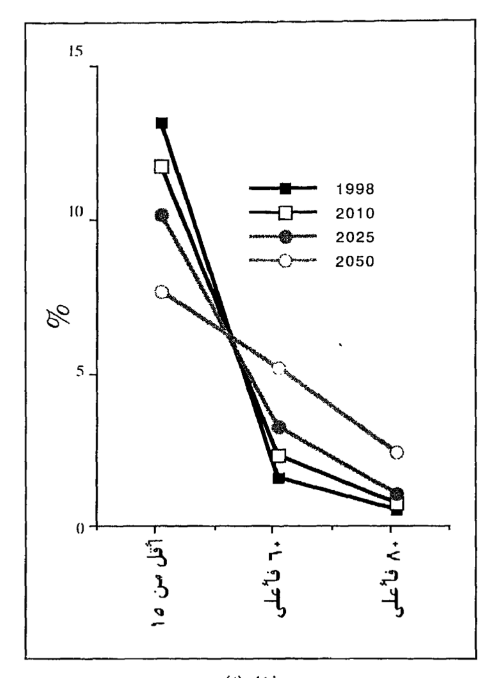
---

* أستاذ مشارك وعميد مركز الدراسات والبحوث – أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض – السعودية.

مقدمة:

يميل سكان العالم نحو كبر السن، حيث زاد متوسط العمر من (23,5 سنة) عام (1950) إلى (26,4 سنة) عام 1999، وهناك (593) مليون شخص مسن يشكلون (10%) من سكان العالم، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد (3) مرات في عام (2050) ليصل إلى ملياري نسمة يشكلون (22%) من سكان العالم. إن معظم كبار السن من الإناث، ومن بين من هم في عمر الستين فما فوق (55%) من الإناث، وفي الدول المتقدمة (59%) من كبار السن. كما أن (79%) من كبار السن الذكور متزوجون، يقابل ذلك (43%) من الإناث (UN, 1999: 3). ويظهر تقرير الأمم المتحدة توقع زيادة نسبة الفئة العمرية (60) سنة فأعلى وانخفاض نسبة الفئة العمرية (15) فما دون (انظر شكل 1). ويذكر الصالح أن من هم في الستين من العمر أو أكثر قد بلغ عام (1980) أكثر من (442) مليون نسمة، وهذا أكثر بـ (150) مليوناً عما كان عليه الوضع عام (1970) (عبدالناصر الصالح 1999:3)، ويشير تقرير الجمعية العالمية للشيخوخة (1993) إلى أن عدد المسنين في العالم عام 1950 كان في حدود (200) مليون نسمة، ارتفع إلى (350) مليوناً عام 1975، وسيصل إلى (590) مليوناً عام 2000، وسيكون (1,1) ملياراً ومئة مليون بحلول عام 2025 (ص 53). ويمتاز هذا القرن وبخاصة النصف الثاني منه بارتفاع معدل عمر الفرد في جميع المجتمعات، وتشير التوقعات إلى زيادة متوسط فترة الحياة لمن يبلغ (60) سنة إلى (14) سنة للذكور و(17) سنة للإناث، وهناك زيادة في أعداد المسنين قد تصل مع نهاية هذا القرن إلى (800) مليون نسمة (المكتب التنفيذي، 1999). إن زيادة مدة العمر المتوقع عند الولادة وانخفاض معدلات الوفيات، وبخاصة في فئة كبار السن، قد زادا حجم شريحة كبار السن في المجتمع، إلا أن ذلك لم يخل من منغصات لدى فئات كبار السن في العالم، فهم يعانون من أشكال متنوعة من الإهمال، والنبذ، والاكتئاب، والقلق، ويتعرضون للتعديات بمختلف أشكالها مما زاد عامل خطورة تعرضهم للإعاقات وخفض مستوى الحياة لديهم (Waidmann & Manton, 1998).

إن ما يعانيه كبير السن في مواجهة الذات لا يقارن بما يعانيه في مواجهة المجتمع، فالقلق والنكران يرتبطان بنظرة المجتمع السلبية لكبير السن (بدر العمر، 1999).



شكل (1)

نسبة سكان الأردن الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فأدنى، و60 سنة فأعلى و80 سنة فأعلى 1998، 2010، 2025، 2050

Data Source: http://www.census.gov/cgi-bin/ipc/idbagg

لقد نبهت منظمة الصحة الدولية (WHO) إلى تزايد مجتمع كبار السن في العالم، ولقد حددت الأمم المتحدة عام 1999 بوصفه عاماً لكبار السن. ويقول برونتلاند (Brandtland) المدير العام لمنظمة الصحة الدولية إن تقدم عمر سكان

الكون يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم في القرن المقبل، إلا أن كبار السن أمامهم فرصة كبيرة لبيان أن لديهم كثيراً مما يقدمونه (Jones, 1999). هذا وتركز منظمة الصحة الدولية جهودها على الدول النامية، من أجل التوعية بأن كبر السن مشكلة عالمية. تزداد تفاقماً في الدول النامية بسبب أن معظم هذه الدول تفتقر إلى الضمان الاجتماعي أو نظام التقاعد (Pension System). إن على الدول النامية أن تطرح مشكلة كبار السن وتطور طرقاً جديدة لرعايتهم.

ومن أهم الخطط على مستوى الأمم المتحدة في مجال الاهتمام بكبار السن «خطة عمل ڤيينا الدولية للشيخوخة» والتي توصلت إلى تبني مبادئ عامة تؤكد على أن ربط كبار السن بمشروعات التنمية على أساس أن التنمية والمشاركة الجماعية فيها للجميع، ومن ثم يجب توزيع مكاسبها بعدالة على السكان وفق قدرات الأفراد، وبخاصة إسهام المسنين في الحياة الاجتماعية، إذ إنه ذو طابع روحي وثقافي وله قيمة في المجتمع، ويعد الإنفاق على المسنين استثماراً اجتماعياً. إن من أهداف التنمية إيجاد مجتمع متكامل خالٍ من التحيز على أساس العرق أو السلوك أو العمر أو الجنس، والحاجة لإجراء المزيد من الدراسات لجميع جوانب الشيخوخة (الجمعية العالمية للشيخوخة، 1993).

ولقد لوحظ الاهتمام الرسمي العربي بعام المسنين (عام 1999)، حيث أقيمت ندوات في دول عربية متعددة في موضوع كبار السن[1]. ويلاحظ في مجتمع الخليج العربي وليبيا زيادة عدد الذكور من عمر (60) سنة فأعلى مقابل كل (100) امرأة من عمر (60) سنة فأعلى وانخفاضها في بقية الدول العربية، والجدول (1) يبين ذلك.

ويُعرف المسن بأنه الشخص الذي تجاوز عمره (60) سنة[2]، وقد روى الترمذي عن الرسول ﷺ أنه قال: «أعمار أمتي بين الستين إلى السبعين»[3] (الحاكم، د. ت،

(1) ندوة قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع. المكتب التنفيذي، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الكويت 2223-27/10/1999.

(2) لقد اختارت لجنة خبراء منظمة الصحة العالمية (WHO) سن الستين (60) على أنه بداية الشيخوخة لأنه يتفق مع سن التقاعد في معظم الدول، وهو المعيار المستخدم في إحصاءات منظمة الصحة العالمية، ومكتب السكان في الأمم المتحدة، والدراسات الأكاديمية العربية، مثل عبدالمحسن، 1985، والأجنبية مثل، Sahud, Bruvold & Merino, 1990، انظر كذلك: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1999)، المؤلف: 60.

(3) رواه ابن ماجه وقال عنه الألباني: حديث حسن صحيح.

ج427:2). ولقد رعى الإسلام كبار السن وحث على احترامهم وتقديرهم، وربط كلمة شيخ بالمكانة العالية من علم أو قيادة، وهناك من يميز بين المعمر، وكبر السن والهرم، ففي حين يعني المعمر الشخص الذي طال عمره، يعني كبر السن تجاوز عمر الستين، أما الهرم فيعني الزيادة في كبر السن وهو أرذل العمر، ولقد تعوذ منه النبي ﷺ في قوله: «اللهم إني أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والهرم».

جدول (1)
عدد الذكور من عمر (60 فأكثر) مقابل كل (100) أنثى من عمر (60 فأكثر) في المجتمع العربي وفق الدولة

الدولة	العدد	الدولة	العدد
البحرين	107	الجزائر	87
الكويت	128	مصر	82
ليبيا	119	الأردن	97
عُمان	106	سوريا	89
قطر	271	لبنان	86
السعودية	111	المغرب	82
الإمارات	247	السودان	93
العراق	90	تونس	99
اليمن	78	موريتانيا	81
الصومال	86		

المصدر: http://www.un.org/depts/unsd/social/youth.html

ومع محاربة المرض وتحسين الخدمات الصحية في العالم، فلم يعد معيار العمر البيولوجي كافياً لتحديد كبر السن، مما أدى إلى دخول معايير أخرى في تعريف المسن، منها العمر الاجتماعي الذي يركز على (المكانة الاجتماعية) والأدوار الاجتماعية للمسن والعمر النفسي ويركز على الخصائص النفسية، ومنها الصحة النفسية للمسن. فكبر السن مرحلة في حلقة النمو، قال تعالى: ﴿الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفاً وشيبة يخلق ما يشاء وهو العليم القدير﴾ (سورة الروم، الآية 54).

تنتشر في كثير من المجتمعات بعض أمراض الشيخوخة مثل: ارتفاع ضغط الدم، والسكر، والشلل، وأمراض العظام، والرعاش، وتدهور قدرات السمع والبصر والتركيز... إلخ. مما يجعل المسن في حاجة ماسة إلى مساعدة الآخرين (الأسرة أو الحكومة). وهذه الأوضاع ليست حتمية في نمو المسن، بمعنى أنه ليس بالضرورة أن يمر بها كل مسن، فهناك حالات كثيرة من المسنين ممن يتمتعون بصحة جيدة، ويؤدون أعمالاً مهمة للمجتمع حتى آخر لحظة في حياتهم (المكتب التنفيذي، 1999).

مشكلة الدراسة

ينظر إلى كبار السن نظرات متباينة بتباين المجتمعات التي يعيشون فيها، فهم يتبوأون مكانات مرموقة في المجتمعات العربية والإسلامية تجعلهم يتمتعون بالهيبة والاحترام والتقدير، ويشكلون مرجعية في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه. لأن احترامهم وتقديرهم له قيمة اجتماعية يحرص عليها المجتمع العربي عامة. أما في المجتمعات الغربية فيلاحظ أن الفردية قد لونت النظام الاجتماعي الغربي وانعكس ذلك على علاقة المجتمع بكبير السن الذي غالباً ما يعاني من الوحدة والعزلة.

إن وضع المسن في أي مجتمع محكوم باتجاهات المجتمع نحوه، وبما يحمله المجتمع من مشاعر وسلوكيات ومعتقدات عن المسنين، وهذا ينعكس على الميزات الاجتماعية التي يمكن أن يحصل عليها المسنون، ومن هنا تبرز الأهمية لتطوير أدوات بحث ومقاييس (scales) مقننة تمكن من الكشف عن اتجاهات المجتمع نحو المسنين. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الدراسات العربية التي تناولت موضوع كبار السن، وهي قليلة، وهناك محاولات قليلة كذلك لقياس الاتجاهات نحو كبار السن في الوطن العربي[4].

وتتحدد مشكلة الدراسة بتطوير مقياس للاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع الأردني، يمكن أن يستخدم في المستقبل في قياس الاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع العربي أيضاً. وإلى بيان اتجاهات عينة من طلبة جامعة مؤتة نحو كبار السن في الأردن.

(4) انظر على سبيل المثال: دراسة متصور، 1987؛ العمر، 1999; وباقادر، 1999; والخاطر، 1994; وأبوسوسة، وفخرو، 1993; وإسماعيل، 1984; والديب، 1994; والمكتب التنفيذي، 1999.

أهمية الدراسة

إن بناء الاتجاهات التي يحملها فرد ما يعكس محتوى الثقافة الاجتماعية في المجتمع الذي ينتمي إليه، ولكبار السن أمكنة اجتماعية متباينة في المجتمعات الإنسانية، ففي حين نجدهم يحتلون مكانة اجتماعية عالية في المجتمع العربي والإسلامي نجد أنهم يعانون من الوحدة والإهمال في المجتمعات الغربية، مما يجعلهم أكثر ارتكاباً لجرائم قتل النفس مقارنة بكبار السن في المجتمعات العربية (ذياب البداينة، 1995: 567 – 605).

تكمن أهمية هذه الدراسة في توفير مقياس صادق وثابت لقياس الاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع الأردني بخاصة، وتعميمه على المجتمع العربي عامة، وتوفير أداة يمكن استخدامها في قياس الاتجاهات نحو كبار السن من قبل فئات اجتماعية ومهنية مختلفة.

الإطار النظري للدراسة

1 – النظريات المفسرة لكبر السن

هناك عدد من النظريات التي تناولت موضوع الشيخوخة في حقول متعددة، منها علم الحياة (Biology)، حيث نجد أن محط اهتمام النظريات البيولوجية معرفة الأسباب التي تجعل الإنسان يهرم، ويمر بمرحلة الشيخوخة عوضاً عن النمو والتقدم بخط مستقيم. ومن أهم هذه النظريات نظرية كبر السن (التشيخ) (Aging). وتركز النظريات البيولوجية على المشكلات الصحية والنمو والفسيولوجية لدى المسنين والأمراض التي تصيبهم (Deptula, Singh & Pomara, 1993; Forsell & Winblad, 1994; Flint, 1994).

أما النظريات النفسية وبخاصة نظرية إيركسون، فتركز على نمو الشخصية وفق المراحل العمرية المختلفة، وتنظر إلى الشيخوخة بوصفها مرحلة من مراحل النمو، والتي تتشكل وفق الثقافة الاجتماعية السائدة، وتسير وفق محددات بيولوجية، ونفسية واجتماعية، ولكل مرحلة أزمة لابد من تجاوزها. ويذكر طلعت منصور أن (بيرين، 1964: 237 – 238) قد قدم محكين رئيسين للشيخوخة الناجحة هما: محك داخلي (نفسي)، ويشمل الرضا عن الحياة والذات لدى كبار السن، ومحك خارجي (اجتماعي) ويشمل كفاية الفرد في تحقيق أدوار اجتماعية، وموقف المجتمع من كبير السن (طلعت منصور، 1987). أما النظريات الاجتماعية فتركز على علاقة الحس بالجماعة وبالمكانة الاجتماعية التي يحتلها المسن وبالأدوار

الاجتماعية المتصلة بتلك المكانة، وبالسلوكيات المنبثقة عن تلك المكانة وما يحمله الفرد والجماعة من توقعات متبادلة بينهما. أما نظرية الانسحاب وكما يذكر هنري وكمنج (Henry & Cumming) فإنها تركز على عملية الانفصال، وأنها عملية تحدث بين الفرد والمجتمع. وهذا يعني أن المسن ينسحب من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية تدريجياً، وهو بذلك يتخلى عن المكتسبات الاجتماعية التي حققها طوال حياته الاجتماعية، مما يجعل المجتمع يعفي المسن من مسؤوليات كثيرة، وينظر له نظرة فيها إعفاء من المسؤولية عامة بفعل التقدم في العمر. وعملية الانسحاب ناتجة عن القصور (Regression) في الوظائف العامة لدى المسن. ولقد قدم سترايب وشنايدر (Streib & Schneider) تعديلاً للنظرية باستخدام فكرة الانسحاب التبايني تأكيداً على فكرة أنه ليس بالضرورة أن يمر جميع المسنين بالانسحاب المجتمعي (المكتب التنفيذي، 1999).

أما نظرية الأزمة فترى أن الأوضاع السيئة والاضطرابات النفسية ناجمة عن الأزمة التي تتكون لدى كبار السن بفعل ترك العمل، وسحب الأدوار، وانخفاض المكانة الاجتماعية، وضعف العلاقات الاجتماعية مع الآخرين. وتركز هذه النظرية على أهمية العمل وعلاقته بالحيوية، ونظرة المسن إلى الحياة، وقيم العمل في حياة المسن... إلخ[5].

الاتجاه (Attitude)

هناك عدد كبير من تعاريف الاتجاهات لعدد من علماء النفس الاجتماعيين، ولم يتفق جميع باحثي علم النفس الاجتماعي على تعريف موحد للاتجاه، إلا أن التعريف المشترك الذي يجمع بين كثير من التعريفات المعاصرة يشير إلى أنه ميل أو استعداد (Disposition) ذهني وعصبي ونفسي للفرد تتضمنه خبراته الشخصية لأنه يستجيب لصالح نوع معين من الأشياء أو المواقف أو الموضوعات أو الأفراد أو يستجيب لضدها (رشاد موسى، 1998: 179).

وتتفق معظم التعاريف على أن الاتجاه هو مجموعة من الأفكار والمشاعر والإدراكات والمعتقدات نحو موضوع ما توجه سلوك الفرد وتحدد موقفه من ذلك الموضوع، والاتجاه إيجابي أو سلبي نحو ذلك الموضوع يتبناه الفرد ويقتنع بوجهة نظره نحوه (عبدالله الغامدي، وإبراهيم الراشد، 1417هـ). كما أن الاتجاه كما يراه

(5) لمزيد من الاطلاع انظر: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1999)، المؤلف: 59 – 100.

(زكي هاشم) يمثل حالة ذهنية وعصبية ونفسية للفرد، ويحكم رأي الفرد (Opinion) أو اعتقاده (Belief) نحو موضوع أو حادث معين، ومن ثم يحكم سلوكه نحو هذا الموضوع أو الحادث (زكي هاشم، 1987). وتتكون الاتجاهات نتيجة اتصال الفرد بالبيئة المحيطة به، فالفرد لا يولد بأي اتجاه معين إزاء أي موضوع خارجي وإنما تتكون هذه الاتجاهات نتيجة تفاعل الفرد بمواقف خارجية متباينة تؤثر فيه بطريقة تؤدي إلى تكوين بعض الاتجاهات الخاصة به، فإشباع الحاجات الفسيولوجية (مثل الأكل والشرب) تكون الاتجاهات نحو موضوعات الطعام والماء (Bem, 1967). وللخبرة دور مهم في تكوين الاتجاهات، فإذا كانت الخبرة الانفعالية الناتجة عن موقف معين إيجابية يتكون اتجاه إيجابي (سالم السالم، 1993).

كما أن الاتجاه في العلوم الاجتماعية يشير إلى الحالة العقلية (Posture of the mind)، ولقد راجع البورت (Allport, 1935) تعاريف الاتجاه فتوصل إلى تعريف ما يزال من أكثر التعاريف شيوعاً حتى الآن، فالاتجاه «حالة عقلية أو عصبية من الاستعداد تُنظم من خلال الخبرة، ولها أثر توجيهي أو ديناميكي في استجابة الفرد لجميع المواقف المرتبط بها (Allport, 1935: 810) إذا شمل هذا التعريف الخصائص التالية:

1 – الاستعداد للاستجابة: وتشير هذه الخاصية إلى أن الاتجاه ليس بالسلوك وليس شيئاً يقوم الفرد بعمله ولكنه استعداد للسلوك.

2 – موضوع الاتجاه: ويشمل الأفراد والأفكار والأشياء والمواقف.

3 – الدافعية: فالاتجاه ليس نتيجة محايدة لخبرة سابقة ولكنه يشمل دفع السلوك وتوجيهه وتشكيله بطريقة ما.

4 – البقاء النسبي: حيث تميل هذه الاتجاهات إلى الثبات والاستقرار لدى الأفراد ولفترات زمنية معينة.

5 – خاصية التقويم: التي توضح أن الاتجاه يمثل خاصية شخصية بشكل محبب أو غير محبب لموضوع ما (موثق في: ماجد أبو جابر وذياب البداينة، 1993).

وقد تعددت التفسيرات النظرية لمفهوم الاتجاه وتكوينه، فنظرية هايدر (Hieder) في الاتزان ركزت على ثلاثة أنماط من العناصر هي:

1 – الشخص موضع الاتزان الظاهرياتي (Phenomenological balance).

2 – الآخرون (المدركون).

3 – الأحداث أو الأفكار أو الأشياء ويرمز هايدر إلى الشخص بالرمز (P)، والآخر بالرمز (O)، والموضوع بالرمز (X)، حيث يمكن أن تقوم علاقة أو أكثر بين أي وحدتين من الوحدات الثلاث. والعلاقة هنا تشمل التعاطف أو علاقة الوحدة (U)، وهذه تمثل نوعاً من الاتجاهات تحوي الميل أو الحب أو الكراهية، والتفضيل أو عدم التفضيل لشيء ما، والاتزان في النظريات يعني انسجام العناصر بعضها مع بعض.

أما نظرية (روزنبرج) (Rosenberg) في الاتساق المعرفي الوجداني ترى أن الاتجاهات بناء سيكولوجي يشمل مجموعة من العلاقات الترابطية بين المكونات، وإن تغيراً في أحد هذه المكونات يؤدي إلى تغير في المكونات الأخرى، فالتغير في المكون المعرفي قد يؤدي إلى التغير في المكون الوجداني، والتغير الوجداني قد يؤدي إلى تغيير معرفي. إلا أن نظرية (أوسجود وتانيب) (Osgood & Tanneb) في الانسجام، فترى أن الانسجام يظهر عندما يكون هناك مصدر ذا تقويم موجب ويشكل ارتياحاً لدى الفرد. والانسجام (consistency) حالة دافعة، إذا ما اختلت فإن الفرد يسعى إلى استعادتها (سكوبلر، وانسكوو، عبدالحميد إبراهيم 1993). وتجمع نظريات الاتجاهات ودراساتها على أنها متعلمة، ومكونة من جانب معرفي وسلوكي وعاطفي، وتسبق السلوك، وتقويمه.

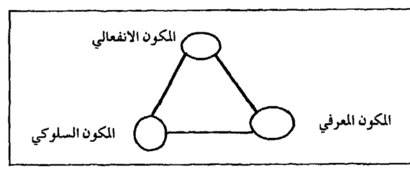
2 – العلاقة بين الاتجاه والسلوك

تعد الاتجاهات من أهم المحددات التي تمكن من التنبؤ بالسلوك الإنساني، فمعرفة اتجاه الأشخاص نحو كبار السن ذات علاقة بالسلوك الفعلي تجاه كبار السن وبتكوين أفكار خاطئة تسهم في التعامل السلبي مع كبار السن، وتجمع معظم النظريات على أن الاتجاه يتكون من ثلاثة أبعاد هي:

أ – المكون المعرفي أو الإدراك (Cognitive Component)، ويشمل الأفكار والمعتقدات التي يحملها الفرد تجاه موضوع ما، ويكتسب عن طريق الثقافة والتعليم والتنشئة الاجتماعية.

ب – المكون الوجداني أو الانفعالي (Affective or Emotional Component)، ويرجع إلى المشاعر والعواطف التي يحملها الفرد تجاه موضوع الاتجاه، حيث تتأثر الاتجاهات بدرجة السرور أو التوتر عند التفاعل مع المواقف والأحداث المختلفة.

ج – المكون السلوكي (Behavioral Component)، ويشمل النزعات السلوكية تجاه موضوع الاتجاه (ماجد أبو جابر، وذياب البداينة، 1993).



شكل (2): العلاقة بين مكونات الاتجاه

الدراسات السابقة

لقد لاقى موضوع الاتجاهات نحو كبار السن اهتماماً عالمياً، فقد درست (سهود، وبروفولد، وميرينو) (Sahud, Bruvold & Merino, 1990) الاتجاهات نحو كبار السن لدى الأمريكيين والإسبان بهدف تطوير أداة قادرة على قياس الاتجاهات نحو كبار السن في سياق بين الثقافات. ولقد خُلص إلى تطوير مقياسين للاتجاهات نحو كبار السن بأسلوب ليكرت وباستخدام التحليل العاملي. لقد تم تجميع جمع من الفقرات بالإنجليزية والإسبانية، وتم تطبيقها على عينتين: (369) أمريكيا، و(202) من الإسبان. لقد تم استخدام التحليل العاملي على كل من العينتين، ونجم اتساق في نتائج التحليل. حيث تشبعت إحدى مجموعات الفقرات بعامل سمي الإيجابية نحو كبار السن، وتركز في موضوعات الفضيلة، والأمانة، والمسؤولية، والنضج. ويعد هذا عاملاً داخلياً. وهناك (54) فقرة مشتركة بين الإسبانيين والأمريكيين في عامل الإيجابية. في حين تشبعت مجموعة فقرات أخرى بعامل سمي السلبية نحو كبار السن. وهناك (51) فقرة مشتركة بين الإسبانيين والأمريكيين في عامل السلبية. وتركزت هذه الفقرات في موضوعات البنية العقلية والنفسية لكبير السن. ولقد خلصت الدراسة إلى تصنيف رباعي للاتجاهات على النحو التالي:

جدول (2): تصنيف الاتجاهات نحو كبار السن

العامل الإيجابي	العامل السلبي	
	عالٍ	منخفض
عالٍ	صراع	إيجابي
منخفض	سلبي	غير مهتم

المصدر: Sahud, Bruvold & Merino, 1990: 339

ويلاحظ من جدول (2) وجود أربعة اتجاهات، وأن علامة الفرد النهائية على المقياس تكون على النحو التالي: اتجاه الصراع، وتكون العلامة الكلية للفرد مرتفعة على كل من الإيجابية والسلبية. الاتجاه الإيجابي، وتكون العلامة الكلية للفرد مرتفعة على الإيجابية ومنخفضة على السلبية. الاتجاه السلبي، وتكون العلامة الكلية للفرد مرتفعة على السلبية ومنخفضة على الإيجابية. وأخيراً اتجاه عدم الاهتمام، وتكون العلامة الكلية للفرد منخفضة على كل من الإيجابية والسلبية. وبناء على ذلك تم تطوير مقياسين (48 فقرة لكل مقياس) لكل من الأمريكيين والإسبانيين أحدهما إيجابي والآخر سلبي.

لقد أجريت دراسات عدة في الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، منها دراسة (بدر) (Bader, 1980)، لقد لخص بدر نتائج هذه الدراسات بقوله: «إن الشباب يطورون اتجاهات سلبية متزايدة نحو كبار السن، والناس الكبار في العمر. ويزداد تباين الاستجابات مع التقدم في العمر، وينزع الأفراد عامة إلى تكوين اتجاهات سلبية نحو كبار السن ممن لا يعرفونهم أكثر مقارنة بكبار السن الذين يعرفونهم (Bader, 1980: 10)، وتنزع اتجاهات الشباب عامة إلى السلبية نحو كبار السن، ولقد رد ذلك كاجان وشيلتون (موثق في طلعت منصور، 1987) (Kagan & Shelton, 1962) إلى الصراع بين جماعة الأكثرية (يمثلها الشباب) وجماعة الأقلية (يمثلها كبار السن).

أظهرت دراسة (هابي) (Happe, 1988) أن الحكمة والعقلانية تزدادان لدى كبار السن، في حين ترى كايت وزملاؤها (Kit, et.al) أن كبار السن يحملون صوراً إيجابية عن أنفسهم (Kit, Deaux & Miele, 1991). ويتعرض كبار السن لأنواع متعددة من سوء المعاملة، وتقدر الإحصاءات في الولايات المتحدة الأمريكية عدد الضحايا لأنواع مختلفة من سوء المعاملة من مجتمع كبار السن بنحو (10%) أو (2,5 مليون شخص). وفي عام 1996 قدر عدد من تعرضوا لسوء معاملة من كبار السن بـ (820,000) إلى (1,860,000) شخص. ولقد شمل سوء المعاملة الأنماط التالية: التعدي الجسدي (الضرب البدني)، والجنسي (الإجبار الجنسي)، والعاطفي (الألم والضغوط)، والمالي والمادي (الاستخدام غير القانوني للممتلكات)، والرفض، والمنع (Tatara, 1996)، لقد أظهرت دراسة قام بها المركز الوطني لسوء معاملة كبار السن (الأمريكي) أن الإناث كبيرات السن قد تعرضن لسوء معاملة أكثر من كبار السن الذكور. أما المتقدمون في

العمر من كبار السن (80 سنة فأكثر) فقد تعرضت هذه الشريحة إلى (2 – 3) مرات أكثر من سوء المعاملة مقارنة بباقي شرائح كبار السن، وأنه في قرابة (90%) من الحالات كان الفاعل معروفاً، وهو عضو في الأسرة (National center on Elder abuse, 1996). أما دراسة رابطة المتقاعدين الأمريكيين (AARP) فقد بينت أن أكثر من نصف ضحايا الاحتيال المالي عبر الهاتف هم من كبار السن (National Consumer League, 1999). وفي دراسة مكتب العدالة الأمريكي في مسح ضحايا الجريمة الوطني (1994)، وفيما يتعلق بضحايا الجريمة من كبار السن، أظهرت الدراسة أنه في آخر (20) سنة قد سجل عام (1990) أعلى انخفاض في معدلات جرائم العنف ضد كبار السن (3,55 جريمة لكل 100,000) من كبار السن ممن بلغوا عمر (65 فأعلى). وفي عام (1994) كان معدل ضحايا جرائم العنف لكل (100,000) من كبار السن (65 سنة فأعلى) (4)، والسرقة (19,5)، وجرائم المنازل (78,5)، يقابل ذلك في الفئة العمرية (12 – 24 سنة) (644,6، و112,7، و309,3 على التوالي). أما الإصابات (injuries) فتبين أن ثلث الضحايا قد تعرضوا لإصابات نتيجة لجرائم العنف، وعانى (9%) منهم من إصابات بليغة (كسر عظام، أو فقدان وعي)، يقابل ذلك (5%) عند الشباب. وكبار السن أكثر عرضة للتعرض للسطو المسلح من قبل شخص لا يعرفونه، وهم أكثر احتمالية للتعرض لجرائم الاغتصاب، أو السرقة، أو الإهانة (في/أو) داخل منازلهم، وتشكل هذه الاحتمالية ضعف احتمالية تعرض الشباب للجرائم نفسها (US Department of Justice, 1994). وفي روسيا تتلخص مشكلات كبار السن في الحالة الاقتصادية السيئة والوحدة، والعلاقات بين صغار السن وكبار السن، وقلة الرعاية الصحية، وضعف التكيف النفسي (Belokogne, Komarov & Moontyanum, 1995). وقد تسهم التعديات المختلفة على كبار السن في تكوين صور واتجاهات سلبية عن المجتمع، مما يؤثر سلباً في تكيفهم مع المجتمع.

إن التعرض للصور النمطية الإيجابية للتقدم في السن يؤثر إيجاباً في مقدرة كبار السن على التذكر، والعكس صحيح (Levy, 1996)، وفي تكوين اتجاهات إيجابية نحو الآخرين. وإن المسنات من الإناث يعانين أكثر من التنميط الاجتماعي (Troll, 1984). هذا ويتعرض كثير من كبار السن للاكتئاب والقلق، فقد أظهرت دراسة

(دبتولا، وسينج، وبومارا) وجود علاقة ارتباطية مهمة بين أداء كبار السن والسلوك اللفظي (التذكر) وكل من القلق والاكتئاب والانسحاب (Deptula, Singh & Pomara, 1993)، وأن الاضطرابات المعرفية مقترنة مع أعراض الاكتئاب (Forsell, & Winblad, 1994). كما بينت دراسة (فلنت) أن اضطرابات القلق والمخاوف مسؤولة عن القلق لدى كبار السن (Flint, 1994).

تطوير المقياس

(أ) في البيئة الأمريكية والإسبانية

لقد تم تطوير المقياس من قبل سهود وآخرين (Sahud, Bruvold & Merino, 1990) ويتكون من (200) فقرة، والمقياس مصمم للاستخدام بين الثقافات. ولقد تم الحصول على هذه الفقرات من الناس في مختلف المهن والأعمار والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية ومن كبار السن. وهذا ما أكد عليه ليكرت (Likert, 1932) في بناء المقاييس بأن جميع فقرات المقياس يجب أن تكون من مجتمع متنوع يجعلها ذات صلة بموضوع الاتجاه. ولقد طلب من طلبة الجامعة (كاليفورنيا) أن يكتب كل واحد خمس فقرات إيجابية وخمس فقرات سلبية حول كبار السن. والهدف هو المقارنة العرضية آخذين بعين الاعتبار العمر، والجنس، والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والمهنة، ولقد شمل ذلك المتقاعدين في منطقتين: إحداهما في سان فرانسيسكو والأخرى في فلوريدا. أما البقية فكانت من كبار السن ممن يعيشون في منازلهم، فقد تم اختيارهم من الباحثين، ولقد تم استخدام أسلوب كرة الثلج في معاينة هؤلاء الأفراد. أما الممرضات اللواتي ساعدن في تكوين الفقرات فَكُنَّ من: (1) طلبة البكالوريوس في التمريض (أربع سنوات)، و(2) الممرضات القانونيات واللواتي لهن على الأقل (2) سنة خبرة عمل في كليات المجتمع. وكذلك الطلبة في برنامج الدراسات اللاتينية الأمريكية، ومن يدرسون اللغة الإسبانية. كما شارك طلبة دراسات عليا من المكسيك ومن طلبة برنامج الصحة العامة وأساتذة جامعة، ومراهقون، وطلبة مدارس ثانوية.

لقد تم جمع (200) فقرة وفق المحددات التي نادى بها كل من (Edwards, 1957; Sudman & Bradburn, 1982; Comrey, 1988) موثق في (Sahud, et.al, 1990: 335)، وقد تمت ترجمة المقياس إلى الإسبانية وفق التفضيلات التالية:

1 – فضلت الفقرات التي تعنى بالوضع الحالي.

2 – تم تجنب الفقرات التي تحمل أكثر من إجابة.

3 – اختيرت الفقرات التي تحمل إجابة عامة.

4 – اختيرت الفقرات البسيطة في الصياغة، وتمثل فكرة واحدة.

5 – حذفت الفقرات الغامضة.

6 – استخدمت اللغة التي يستطيع فهمها أي شخص.

7 – حذفت الأسئلة المزدوجة.

ولقد تمت ترجمة المقياس من اللغة الإنجليزية إلى الإسبانية والعكس من قبل خبراء ترجمة.

(ب) تطوير المقياس في البيئة الأردنية

لقد تم الحصول على موافقة مسبقة من المؤلفة لترجمة المقياس للغة العربية، وقد تمت ترجمة الـ (200) فقرة وفق التفضيلات التالية:

1 – تمت الصياغة اللغوية السليمة، ودققت من أحد المتخصصين في اللغة العربية.

2 – تمت المراجعة من فئات اجتماعية مختلفة (طلبة، وموظفون) لبيان مدى الوضوح.

3 – تمت التعديلات اللغوية في الصياغة وفق الملاحظات الواردة.

4 – أخذت فنيات كتابة الاستبانة في الحسبان، والتي تركز على الإخراج السليم للأداة (انظر ذياب البداينة، 1999؛ وخليل الخليلي، ونصر مقابلة، 1990؛ وطلعت منصور، 1987).

5 – تم التطبيق الأولي للمقياس على عينة من (30) طالباً.

6 – تمت ترجمة المقياس من قبل الباحث، وتمت مراجعة الترجمة من قبل متخصص في اللغة الإنجليزية، وأساتذة في علم الاجتماع ثنائي اللغة (لغة إنجليزية ولغة عربية).

إجراءات الدراسة

1 – **الاتجاهات نحو كبار السن**: بناء على ما قدمه [ألبورت، وأوسكمب، وفشبن (Allport, 1935; Oskamp, 1977; Fishbein, 1967) وخليل الخليلي، ونصر مقابلة، 1989؛ وطلعت منصور، 1987؛ وأبو جابر والبداينة، 1993] في

موضوع الاتجاهات وتكوينها، وقياسها، وما جاء في الإطار النظري من دراسات (وبخاصة دراسة سهود، بروفولد، وميرينو، (Sahud, Bruvold & Merino, 1990) وما شمله المقياس من فقرات فإنه قد تم تحديد الاتجاهات نحو كبار السن بـ (مجموعة الأفكار والمعتقدات والمشاعر والسلوكيات التي يحملها الطلبة نحو كبار السن «عمر 60 فأعلى»).

2 – **تحديد الأبعاد:** عند قياس الاتجاهات لابد من الأخذ في الحسبان مكوناتها الثلاثة (المعرفي والسلوكي والانفعالي) لكي تتسق الاتجاهات في علاقاتها بالسلوك والتنبؤ به. وبالرجوع إلى فقرات المقياس الـ (200) تم توزيع هذه الفقرات على أربعة أبعاد رئيسة (25 فقرة لكل بعد) هي:

1 – الاتجاهات نحو المكانة الاجتماعية لكبار السن.

2 – الاتجاهات نحو مرحلة الشيخوخة.

3 – الاتجاهات نحو البنية الفسيولوجية والجسدية لكبار السن.

4 – الاتجاهات نحو البنية النفسية والعقلية لكبار السن.

ويلاحظ أن هذه الأبعاد تتمركز ببعدين رئيسين هما: بعد داخلي يتعلق بالخصائص الفسيولوجية والنفسية والعقلية والجسدية لكبار السن، والبعد الآخر خارجي يتعلق بمكانة كبار السن في المجتمع. وبالرجوع إلى فقرات المقياس يلاحظ أنها تتمركز حول الذات، والجماعة، والفعل، وهو ما أوصى به شريغلي كما ذكر في الخليلي ومقابلة، (1990) ويذكر الخليلي (1989) بعض المحكات التي وضعها شريغلي وكبالا (Shrigley & Koballa, 1984) في قياس الاتجاهات منها:

1 – توزيع الاستجابات على مستوى المقياس، بحيث تكون منخفضة لاستجابات لا أدري (غير متأكد) وأن تقل نسبتهم عن 25% والانحراف المعياري بين (1 – 1,5).

2 – قدرة الفقرة على التمييز بين الفئتين العليا والدنيا (أعلى 27%)، وعند تطبيق المقياس على (300) طالب وطالبة لم يبق إلا (68) فقرة؛ نصفها موجب ونصفها سالب وفت بمحكات المقياس.

3 – **ترجمة فقرات المقياس وكتابتها:** تمت ترجمة الفقرات الـ (200) وتمت إعادة صياغة بعضها لتتناسب ثقافياً واجتماعياً مع المجتمع الأردني. تم توزيع هذه

الفقرات على أبعاد الأداة. وقد روعي في المقياس الأصلي والمترجم في كتابة هذه الفقرات أن تصف سلوكاً أو فعلاً أو شعوراً أو عاطفة أو معتقداً يمارسها أو يمكن أن يمارسها الشخص تجاه كبير السن. والفقرات نصفها سلبي ونصفها إيجابي. وعند كتابة الفقرات بشكلها النهائي تم أخذ فنيات كتابة المقاييس الموثقة (الخليلي ومقابلة، 1990: 65) وهي: .

1 – تجنُّب صياغة الفقرات بلغة الماضي.

2 – تجنُب صياغة الفقرات على شكل حقائق أو على شكل تفسر به على أنها حقائق.

3 – تجنُّب الفقرات التي يمكن أن تفهم بأكثر من معنى واحد.

4 – تجنُّب الفقرات غير المناسبة لما يراد قياسه.

5 – تجنُّب الفقرات التي يوافق عليها معظم المستجيبين أو يعارضها معظمهم.

6 – اختيار الفقرات بحيث تغطي المجال الانفعالي الذي يرغب قياسه بشكل كامل.

7 – جعل لغة الفقرات بسيطة وسهلة ومباشرة.

8 – أن تكون الفقرات قصيرة.

9 – تجنُّب إدخال فكرتين في الفقرة نفسها.

10 – تجنُّب الكلمات التي توحي بالتطرف مثل: جميع، غالباً. لا أحد، إطلاقاً.

11 – الحذر عند استخدام كلمات مثل: فقط، ومجرد.

12 – محاولة أن تكون الجمل بسيطة لا مركبة.

13 – تجنُّب الكلمات التي يمكن ألا يفهمها المفحوصون.

14 – تجنُّب استخدام نفيين في الجملة نفسها.

وقد كتبت الفقرات باتجاهات إيجابية وسلبية، وعكست عند الإدخال في الحاسب وعند تحليل الفقرات السلبية.

4 – **تجريب الفقرات:** تم تجريب فقرات المقياس على عينة استطلاعية من طلبة الجامعة (30) طالباً (15 ذكراً، 15 أنثى) وقد طلب منهم الإجابة عن فقرات المقياس وتسجيل ملاحظاتهم على كل فقرة من حيث درجة الوضوح، والفهم، وإن كانت في

حاجة إلى تعديل أو إن كانت غير واضحة أو غامضة. تمت إعادة صياغة الفقرات التي هي في حاجة إلى إعادة صياغة.

5 – **التطبيق الفعلي:** تم تطبيق المقياس على عينة الدراسة التي تكونت من (300) طالب وطالبة منهم [144 (48%)] ذكراً و[156 (52%)] أنثى، وكان متوسط أعمار العينة (19,9) سنة، وبانحراف معياري (1,6) سنة. وكان المتوسط والمنوال لأعمارهم (19) سنة. أما الالتواء والتفلطح فكانا (0,874، 0,08 على التوالي). أما وفق المستوى الدراسي (السنة الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة) فكان توزيع العينة على النحو التالي: [(69 (23%)، 145 (48,3%)، 45 (15%)، 41 (13,7%) على التوالي]. أفاد (70 فرداً (23,3%) من العينة بوجود كبار سن في أسرهم. منهم (66) أنثى، و(78) ذكراً. أما وفق العمل فكان معظم العينة طلبة (87,3%)[6]، كما أن معظمهم عزاب (93%). كان المتوسط العام لجميع فقرات المقياس (3,3)، أما المتوسط العام لمجموع الفقرات فكان (663,7).

6 – **المحكات:** تم استخدام الرزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS. V. 9) في تحليل البيانات، واستخدمت محكات شريغلي وكبالا (Shrigley & Koballa, 1984) في قياس الشدة الانفعالية وهي:

1 – تم استخراج التوزيع التكراري لجميع الفقرات الـ (200)، موافق بشدة، وموافق، ولا أدري، وغير موافق، وغير موافق بشدة، حيث استبعدت الفقرات التي لا تتجاوز نسبة من أجابوا بلا أدري 25%.

2 – تم استخراج المتوسط، والوسيط والمنوال لكل فقرة من الفقرات، حيث (موافق بشدة = 5، وموافق = 4، ولا أدري = 3، وغير موافق = 2، وغير موافق بشدة = 1)، هذا وقد تم عكس الفقرات السلبية.

أبقيت الفقرات التي وفت بالمحك وهي التي كانت كما يلي:

1 – متوسطها بين 2,5 و 3,5

2 – انحرافها المعياري 1 – 1,5

(6) يسمح لطلبة الدراسات المسائية بالتسجيل في المساقات التي تبدأ بعد الساعة (12)، ومعظمهم من الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص.

3 – معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية بعد حذفها لا يقل عن (0,30).

خطوات التحليل العاملي للمقياس

يرى إبراهيم الفار (1987) أن التحليل العاملي معني بمصدرين مهمين هما: (1) عينة الأفراد والتي يجب أن تكون موحدة الخصائص (مثل التشابه في العمر والجنس... إلخ)، و(2) عينة المتغيرات التي تشير إلى ضرورة وجود إطار نظري أو دراسات سابقة ينطلق منها تحديد العوامل. والتحليل العاملي المستخدم في هذه الدراسة هو التحليل العاملي الاستطلاعي أو الاستكشافي (Exploratory Factor Analysis (EFA))، وهو النوع الذي يهدف إلى الاقتصاد في المتغيرات.

ضمانات التحليل العاملي الآمن

لكي يناسب التحليل العاملي للبيانات محط الاهتمام لابد من:

(أ) اختبار مصفوفة معاملات الارتباط

تم احتساب معاملات الارتباط بين فقرات المقياس، وقد تبين أن جميع معاملات الارتباط ذات دلالة إحصائية (ألفا = 0,05)، ومُحدد مصفوفة الارتباط لا يساوي الصفر (|R| ≠ 0,R = .000005) وغير منفردة (non-singular) ودالة إحصائياً باستخدام اختبار بارتليت (Bartlett's test) عند مستوى (ألفا = 0,000)، (قيمة اختبار بارتليت = 12395,3).

(ب) درجة تجانس العينة

لفحص مدى تجانس العينة، طبق اختبار كايزر – ماير – اولكن (KMO)، حيث تبين أن العينة متجانسة، وأن مقدار تجانسها ككل طبقاً لاختبار كايزر – ماير – أولكن (KMO = 0.836)، وهو أكبر من (0,5). كما أن جميع القيم للفقرات الـ (68) فقرة لاختبار كايزر لقياس توافق العينة (MSA) عن طريق مصفوفة الارتباط الصورية (Anti - Image Correlation «AIC») والمشتملة على قيم (MSA) وجميعها أكبر من (0,50)، وهي تستحق التقدير وفقاً لمحكات كايزر، ويظهر جدول (3) توافق العينة لكل فقرة من الفقرات الـ 68.

جدول (3)
قيم اختبار كايزر لقياس توافق العينة (MSA)
عن طريق مصفوفة الارتباط الصورية للفقرات الـ (68).

رقم الفقرة	القيمة	رقم الفقرة	القيمة	رقم الفقرة	القيمة
1	0,86	2	0,84	3	0,84
4	0,78	5	0,81	6	0,85
7	0,88	8	0,88	9	0,87
10	0,85	11	0,83	12	0,88
13	0,69	14	0,69	15	0,87
16	0,88	17	0,88	18	0,90
19	0,86	20	0,81	21	0,82
22	0,87	23	0,88	24	0,88
26	0,71	27	0,87	28	0,71
27	0,87	28	0,71	29	0,73
30	0,88	31	0,80	32	0,84
33	0,87	34	0,79	35	0,88
36	0,86	37	0,90	38	0,84
39	0,86	40	0,87	41	0,84
42	0,85	43	0,83	44	0,89
45	0,88	46	0,84	47	0,81
48	0,58	49	0,67	50	0,74
51	0,86	52	0,89	53	0,70
54	0,88	55	0,82	56	0,86
57	0,84	58	0,88	59	0,81
60	0,87	61	0,84	62	0,76
63	0,79	64	0,74	65	0,81
66	0,91	67	0,79	68	0,79

وبناءً على نتائج هذه الخطوات يمكن السير قدماً في التحليل العاملي باطمئنان.

محكات اختيار الفقرات

تم تطبيق محكات شريغلي وكبالا (Shrigley & Koballa, 1984) لقياس الشدة الانفعالية للمقياس في إبقاء الفقرات بقي (68) فقرة (انظر جدول 4) والمحكات هي:

1 – استبعدت الفقرات التي لا تتجاوز نسبة من أجابوا بلا أدري 25%.

2 – أبقيت الفقرات التي كان متوسطها بين 2,5 و 3,5.

3 – أبقيت الفقرات التي كان انحرافها المعياري 1 – 1,5.

4 – أبقيت الفقرات التي كان معامل ارتباطها مع الدرجة الكلية بعد حذفها لا يقل عن (0,30).

بعد تطبيق المحكات بقيت الفقرات (68 فقرة وفت بالمحكات)، وهي فقرات المقياس النهائي.

الإحصاءات الأولية (Initial Statistics)

باستخدام طريقة المكونات الأساسية (Principle Components) تبين الإحصاءات الأولية أرقام المتغيرات، والاشتراكيات أو الشيوع (Communality) وهي نسبة تباين المتغيرات المفسرة بالعوامل (ماعدا في طريقة المكونات الأساسية = 1، أما في الإحصاءات النهائية فتحسب على أنها نسبة تباين المتغيرات المفسرة بالعوامل)، كما تشمل المتغيرات (68) متغيراً، وتشتمل على الجذور الكامنة (eignvalues) والتي تبين التباين الكلي المُفسر لكل عامل، كما يشتمل على نسبة مشاركة كل عامل للتباين الكلي (Percentage of Variance «Pct of Var»)، وأخيراً النسبة المتجمعة الصاعدة لنسبة مشاركة العوامل للتباين الكلي (Cumulative Percentage of Variance «Cum Pct»)، ويلاحظ أن العوامل الأربعة الأولى قد فسرت أكثر بقليل من ثلث التباين في المقياس (33,4%)، وفسرت العوامل الـ (13) أكثر من نصف التباين (54,8%). الجدول (4) يبين الوسط والانحراف المعياري و(%) لا أدري، ومعامل الارتباط مع العلامة الكلية للمقياس لفقرات المقياس التي اجتازت محكات الإبقاء.

جدول (4)
المتوسط (م) والانحراف المعياري (ع) و(%) لا أدري، ومعامل الارتباط مع الدرجة الكلية للمقياس لفقرات المقياس التي اجتازت محكات الإبقاء

الرقم	البند	م	ع	%	الارتباط*	الاتجاه
1	التاريخ	4,2	1,0	1,7	0,36	+
2	الإرشاد	4,1	0,8	6,0	0,32	+
3	الإحساس	3,8	0,9	21,3	0,30	+
4	الخبرات	3,8	0,9	9,0	0,32	+
5	القصص	4,2	0,8	6,0	0,40	+
6	الاحترام	4,4	0,8	1,7	0,43	+
7	الإنجاز	4,1	0,9	9,7	0,35	+
8	الاستقرار	3,6	1,1	17,0	0,30	+
9	التوفير	4,1	0,9	3,0	0,39	+
10	الإحساس	3,4	0,9	24,0	0,33	+
11	المهم	3,5	1,0	17,3	0,30	+
12	الهوية	3,6	1,0	21,7	0,36	+
13	الحاجة	8,3	1,0	7,3	0,34	+
14	الوحدة	3,6	1,1	10,0	0,33	–
15	الضعف	4,1	1,0	7,7	0,41	–
16	الوصم	3,5	1,0	19,7	0,34	–
17	اللباس	3,3	1,1	23,3	0,31	–
18	التدين	3,6	0,9	18,7	0,37	+
19	المتعة	3,5	1,0	14,7	0,23	+
20	الإخلاص	3,8	0,9	18,3	0,38	+
21	الاستقلالية	3,4	0,9	18,7	0,31	+
22	الاتزان	3,9	1,0	11,7	0,44	+
23	طول العمر	3,5	1,0	17,7	0,40	+
24	الأصدقاء	4,1	0,9	6,7	0,34	+
25	العادات	4,1	0,9	4,7	0,36	+
26	البخل	4,3	0,8	4,7	0,35	–

* جميع الفقرات ذات دلالة عند مستوى 0,0001.

تابع/جدول (4)

الرقم	البند	م	ع	%	الارتباط*	الاتجاه
27	التفكير	4,0	1,0	8,3	0,35	–
28	الماضي	4,0	0,9	5,3	0,45	–
29	عدم الرضا	3,4	1,2	11,7	0,33	–
30	الإزعاج	3,0	1,0	21,0	0,36	–
31	الاعتمادية	3,4	1,1	11,7	0,40	–
32	الشكوى	3,5	1,1	11,3	0,39	–
33	العناية	3,9	0,9	3,7	0,36	–
34	صعوبة الحياة	4,0	4,0	4,0	0,35	–
35	النتائج	3,7	1,0	12,3	0,37	+
36	الصحة	3,2	1,2	9,3	0,36	+
37	الوقت	3,1	1,1	23,0	0,30	+
38	الطبخ	3,6	1,1	10,7	0,35	+
39	النسيان	3,7	1,1	9,7	0,33	–
40	الصحة السيئة	3,2	1,0	18,3	0,38	–
41	العناية	3,9	0,9	9,7	0,39	–
42	البطء	3,9	1,0	8,0	0,31	–
43	تراجع الصحة	3,7	0,9	10,7	0,38**	–
44	المرض	3,4	1,1	9,3	0,38	–
45	الشكوى	3,2	1,2	9,3	0,36	–
46	الإعاقة الجسمية	3,8	1,0	10,3	0,36	–
47	عدم كفاية الأكل	3,1	1,1	18,0	0,33	–
48	قيادة السيارة	3,2	1,0	19,0	0,36	–
49	الصحة	3,7	1,0	15,3	0,33	–
50	فقدان الشعر	3,9	0,8	8,7	0,43	–
51	الانتقال	3,5	1,0	17,3	0,35	–
52	العاطفة	3,0	1,1	20,7	0,35	+
53	الحنان	3,9	1,0	7,7	0,31	+
54	المعرفة	3,6	0,9	19,3	0,32	+

* جميع الفقرات ذات دلالة عند مستوى 0,0001.

** دال عند مستوى 0,002.

تابع/جدول (4)

الرقم	البند	م	ع	%	الارتباط*	الاتجاه
55	الثقة	3,7	0,8	16,7	0,42	+
56	الحب	3,9	0,9	11,7	0,43	+
57	الرفقة	3,8	0,9	12,3	0,34	+
58	الذكريات	4,0	0,9	8,3	0,35	+
59	المتعة	3,9	0,9	18,0	0,33	+
60	الحديث	4,0	0,9	5,7	0,48	+
61	التعب	3,2	1,2	11,3	0,39	–
62	النقد	3,9	1,0	8,0	0,30	–
63	التفكير	3,0	1,1	20,7	0,34	–
64	القلق	3,8	0,9	11,0	0,35	–
65	الملل	3,3	1,0	23,7	0,32	–
66	الخوف	3,5	0,9	19,3	0,31	–
67	العند	3,5	1,0	11,7	0,31	–
68	العصاب	3,6	0,9	19,0	0,32	–

* جميع الفقرات ذات دلالة عند مستوى 0,0001.   ** دال عند مستوى 0,002.

مصفوفة العوامل (Factor Matrix)

تعرف مصفوفة معاملات العوامل بتشبعات العوامل (Factor Loading) وبمصفوفة نمط العوامل (Factor Pattern Matrix) وتبين مقدار التشبعات بغض النظر عن الإشارة (+ ، –)، فالعامل ذو التشبع الأكبر أكثر تأثيراً في المتغير. أظهرت نتائج التحليل لمصفوفة العوامل وجود (13) عاملاً قد تشبعت عليها فقرات المقياس، ممن وفت بمحك التحديد (وهو الجذر الكامن أكبر من 1)[7].

الإحصاءات النهائية (Final Statistics)

تشمل نتائج الإحصاءات النهائية، وأرقام المتغيرات، والاشتراكيات (الشيوع)، والعوامل التي وفت بمحك التحديد (العشرون عاملاً)، والجذور الكامنة (eignvalues) ونسبة مشاركة كل عامل في التباين الكلي (Percentage of Variance «Pct of Var»)

(7) مصفوفة العوامل قبل التدوير وبعده وقيم الشيوع والجذر الكامن والتباين المفسر لكل عامل متوافرة لدى الباحث.

وأخيراً النسبة المتجمعة الصاعدة لنسبة مشاركة العوامل في التباين الكلي (Cumulative Percentage of Variance (Cum Pct)). لقد فسرت العوامل مجتمعة (الـ 13) عاملاً بما نسبته (54,8%) من التباين الكلي للمقياس. يبين جدول (5) العوامل وتشبعات الفقرات (البنود) على كل منها ونسبة التباين المفسر بوساطة كل عامل.

الصيغة النهائية للمقياس

تم تحديد فقرات المقياس بصورته النهائية (68) فقرة. شملت (34) فقرة إيجابية و(34) فقرة سلبية.

توزيع الفقرات وفق العوامل

توزعت فقرات المقياس على نحو غير متساوٍ على (13) عاملاً، حيث استوعب العامل الأول (18,3%) من التباين، وتشبعت عليه (25) فقرة وسمي الانطباعات العامة عند كبار السن. العامل الثاني وفسر (7,9%) من التباين وتشبعت عليه (6) فقرات وسمي الوضع الصحي لكبار السن. العامل الثالث وفسر (3,8%) من التباين وتشبعت عليه (4) فقرات وسمي الوضع العقلي لكبار السن. العامل الرابع وفسر (3,5%) من التباين وتشبعت عليه (6) فقرات وسمي خبرة الحياة لدى كبار السن. العامل الخامس وفسر (3,0%) من التباين وتشبعت عليه (4) فقرات وسمي القلق عند كبار السن. العامل السادس وفسر (2,9%) من التباين وتشبعت عليه (4) فقرات وسمي الوهن عند كبار السن. العامل السابع وفسر (2,7%) من التباين وتشبعت عليه فقرتان وسمي التفاعل مع الآخرين. العامل الثامن وفسر (2,6%) من التباين وتشبعت عليه (3) فقرات وسمي كبار السن كمصدر للتعلم. العامل التاسع وفسر (2,2%) من التباين وتشبعت عليه (3) فقرات وسمي العزلة عند كبار السن. العامل العاشر وفسر (2,1%) من التباين وتشبع عليه (3) فقرات وسمي الإحساس بالاستقلالية عند كبار السن. العامل الحادي عشر وفسر (2,1%) من التباين وتشبعت عليه (4) فقرات وسمي محدودية الحراك المكاني عند كبار السن. العامل الثاني عشر وفسر (1,9%) من التباين وتشبعت عليه فقرتان وسمي الملل عند كبار السن. العامل الثالث عشر وفسر (1,8%) من التباين وتشبعت عليه فقرتان وسمي التدهور الصحي عند كبار السن.

جدول (5)
تشبعات المتغيرات على العوامل ونسبة التباين المفسر من كل عامل بعد التدوير بطريقة الكيورتماكس

العامل	البند	الفقرة	التشبع
الأول	5	لدى كبار السن كثير من القصص ليرووها.	0,72679
(%18,3)	15	كبار السن ضعفاء.	0,71384
	34	يتحدث كبار السن دائماً عن مقدار صعوبة الحياة عندما كانوا شباباً.	0,62389
	6	كبار السن يستحقون الاحترام.	0,62168
	25	يحافظ كبار السن على عاداتهم.	0,61700
	68	كبار السن عنداء.	0,59734
	58	ذكريات الماضي من الأشياء الجيدة بالنسبة للمسنين.	0,58805
	9	يعرف كبار السن قيمة توفير النقود.	0,57927
	24	يقدر كبار السن الأصدقاء القدامى.	0,56740
	28	يرتبط كبار السن بالماضي.	0,55403
	60	لدى المسنين الرغبة في التحدث.	0,54443
	26	كبار السن بخلاء.	0,50528
	59	لدى كبار السن المتعة بوجودهم مع أسرهم.	0,49654
	27	لا يفكر كبار السن بوضوح.	0,48252
	22	يسخر كبار السن من تهور الشباب.	0,47709
	53	كبار السن حنونون جداً.	0,47059
	56	غالباً ما يكون المسنون مصدراً للحب.	0,46338
	55	لدى كبار السن إحساس بالثقة بأنفسهم.	0,44816
	1	كبار السن جزء من تاريخنا.	0,43833
	10	لدى كبار السن اتجاه مثالي نحو ما هو مهم في حياتهم.	0,43773
	4	لدى كبار السن خبرات كثيرة يمكن أن يشاركوا الآخرين بها.	0,43606
	38	تعرف كبيرات السن كيف يطبخن جيداً.	0,40528
	67	كبار السن عصابيون، لا تسيطر عليهم فكرة الموت.	0,39622
	33	يحتاج كبار السن إلى عناية أكثر من عوائلهم.	0,38377
	37	كبار السن لا يخافون الحياة.	0,34480

تابع/جدول (5)

العامل	البند	الفقرة	التشبع
الثاني (%7,9)	36	كبار السن أصحاء أكثر من أي وقت مضى.	0,87921
	45	كبار السن كثيرو الشكوى.	0,87908
	32	كبار السن كثيرو التشكي.	0,62379
	31	يعتمد كبار السن على الآخرين.	0,58534
	29	من الصعب إرضاء كبار السن.	0,42436
	44	غالباً ما نجد جميع كبار السن مرضى.	0,41646
الثالث (%3,8)	63	لا يستطيع كبار السن التفكير بوضوح.	0,93907
	52	كبار السن أكثر عاطفة.	0,93738
	30	كبار السن مزعجون.	0,93422
	61	كبار السن دائماً متعبون.	0,34777
الرابع (%3,5)	57	كبار السن رفقاء جيدون.	0,62660
	8	كبار السن مصدر استقرار لصغار السن.	0,49446
	20	كبار السن مخلصون وصادقون.	0,48517
	35	يعرف كبار السن النتائج بعكس الشباب الذين يعملون بتهور.	0,46960
	12	لدى كبار السن إحساس قوي بالهوية الشخصية.	0,40489
	39	كبار السن كثيرو النسيان.	0,38697
الخامس (%3,0)	46	لدى كبار السن معوقات جسمية في بعض النشاطات الرياضية.	0,59874
	64	كبار السن قلقون على الصحة.	0,53454
	66	يخاف كبار السن من أن يمرضوا.	0,47678
	19	يحب كبار السن مشاركة الآخرين.	0,36506–
السادس (%2,9)	40	لا يتمتع كبار السن بصحة جسدية جيدة.	0,56240
	3	لدى كبار السن إحساس جيد بالتاريخ.	0,50252
	41	كبار السن في حاجة إلى كثير من العناية.	0,48803
	43	إن صحة كبار السن في تراجع.	0,48154
السابع (%2,7)	62	كبار السن كثيرو النقد	0,89836
	42	ينزع كبار السن إلى البطء.	0,89609
الثامن (%2,6)	13	نحن في حاجة إلى خبرات كبار السن القيمة ليعلمونا أخطاءنا.	0,64051
	54	يعرف كبار السن أنفسهم.	0,50874
	11	يمكن لكبار السن فهم الموقف أكثر من الشباب.	0,41663

تابع/جدول (5)

العامل	البند	الفقرة	التشبع
التاسع (%2,2)	14	غالباً ما ينزع كبار السن إلى الوحدة.	0,45890
	2	يقدم كبار السن الوعظ إلى الشباب.	0,43547
	18	كبار السن متدينون.	0,36273
العاشر (%2,1)	21	لدى كبار السن إحساس بالاستقلالية.	0,67041
	23	يعرف كبار السن العالم لأنهم عاشوا طويلاً.	0,42106
	17	لا يستطيع كبار السن أن يلبسوا وحدهم.	0,40809
الحادي عشر (%2,1)	48	لا يستطيع كبار السن قيادة السيارة جيداً.	0,59882
	51	كبار السن محدودون في انتقالهم.	0,47348
	7	يشعر كبار السن أنهم حققوا كثيراً في حياتهم.	0,43289–
	16	يجب أن يوصم كبار السن بالمواطن الهرم.	0,39281
الثاني عشر (%1,8)	65	يشعر كبار السن بالملل من الحياة.	0,66090
	47	لا يأكل كبار السن بما فيه الكفاية.	0,25571
الثالث عشر (%1,9)	49	يدفع كبار السن كثيراً من المال للمحافظة على صحتهم.	0,64347
	50	في معظم الأوقات يفقد كبار السن شعر الرأس.	0,35236

صدق الأداة وثباتها

صدق الأداة: يعد صدق الأداة من أهم عوامل موثوقيتها، ولقد أوصى شبيكي (Schibeci, 1984) المذكور في الخليلي ومقابلة (1990) واللذين يتفقان معه في التشدد في جوانب صدق أدوات القياس وثباتها. وبالإضافة إلى إجراءات تقدير الصدق التي أجريت في بناء المقياس الأصلي من قبل المؤلفين، فقد تم استخدام طريقة إجماع المحكمين (وعددهم خمسة محكمين)، فقد أجمع (98%) من فقرات المقياس مناسبتها للمقياس. وهو مُقدر عال للصدق.

ثبات الأداة: بعد تحديد الفقرات التي وفت بالمحكات، والتي تتمتع بصدق عالٍ في قياس الشدة الانفعالية، تم احتساب الثبات باستخدام طريقة الاتساق الذاتي (كرونباخ ألفا) لتقدير معامل ثبات الأداة، وكانت قيمته (0,93). وكانت قيمة (ف =

(19,8) مهمة عند (ألفا = 0,0001). وتعد قيمة (كرونباخ ألفا) مؤشراً على الصدق كذلك، حيث تبين مدى الاتساق الداخلي بين الفقرات والمجموع الكلي لعلامات المقياس. كما تم استخدام طريقة الصور المتكافئة وأظهر معامل ثبات (0,84).

اتجاهات طلبة الجامعة نحو كبار السن:

لقد تبين أن المتوسط العام لجميع الفقرات هو (3,7)، والوسيط العام (3,8)، والمنوال العام (4,4). ويلاحظ ارتفاع متوسطات التقدير، وكذلك بالنسبة للوسيط والمنوال، حيث تركزت أكثر القيم تكراراً في التقدير في (4)، وهي الموافقة. وعند فصل الفقرات الإيجابية عن الفقرات السلبية تبين من الجدولين (6، 7) الإحصاءات الوصفية لاستجابات عينة الدراسة على الفقرات في كل صيغة. ولقد تبين وجود اتجاهات إيجابية وسلبية نحو كبار السن. وتتركز الاتجاهات الإيجابية في موضوعات مكانة كبار السن، والقيم الاجتماعية والدينية المرتبطة بكبار السن. كما يلاحظ انخفاض قيم الانحراف المعياري، مما يعني وجود اتفاق عام في الاتجاهات نحو كبار السن. كما تركزت الاتجاهات السلبية في موضوعات التدهور لصحة كبير السن الجسدية والعقلية والنفسية.

أظهرت النتائج وجود (39) فقرة مشتركة مع المقياس الأصلي الذي طبق على الأمريكيين منها: (20) فقرة إيجابية، و(19) فقرة سلبية، مما يدعم عالمية المقياس وصلاحيته للتطبيق عبر الثقافات.

ويظهر جدول (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات نحو كبار السن تعزى إلى المهنة، والحالة الاجتماعية، إلا أنه تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى كل من الجنس، والمستوى التعليمي، ووجود كبار سن في الأسرة.

جدول (6)
المتوسط* والوسيط، والمنوال، والانحراف المعياري لاستجابات الطلبة على الفقرات الإيجابية للمقياس

الرقم	البند	المتوسط	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري
1	التاريخ	4,2	4	5	1,0
2	الإرشاد	4,1	4	4	0,8
3	الإحساس	3,8	4	4	0,9
4	الخبرات	3,8	4	4	0,9
5	القصص	4,2	4	4	0,8
6	الاحترام	4,5	5	5	0,8
7	الإنجاز	4,4	5	5	0,8
8	الاستقرار	3,6	4	4	1,1
9	التوفير	4,1	4	4	0,9
10	المهم	3,4	4	4	0,9
11	الفهم	3,5	4	4	1,0
12	الهوية	3,6	4	4	1,0
13	الحاجة	3,8	4	4	1,0
14	التدين	3,6	4	4	0,9
15	المتعة	3,5	4	4	1,0
16	الإخلاص	3,8	4	4	0,9
17	الاستقلالية	3,4	4	4	0,9
18	الاتزان	3,9	4	4	1,0
19	طول العمر	3,5	4	4	1,0
20	الأصدقاء	4,1	4	5	0,9
21	العادات	4,1	4	4	0,9

تابع/جدول (6)

الرقم	البند	المتوسط	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري
22	النتائج	3,7	4	4	1,0
23	الصحة	3,2	4	4	1,2
24	الوقت	3,1	3	4	1,1
25	الطبخ	3,6	4	4	1,1
26	العاطفة	3,0	3	4	1,1
27	الحنان	3,9	4	4	1,0
28	المعرفة	3,6	4	4	0,9
29	الثقة	3,7	4	4	0,8
30	الحب	3,9	4	4	0,9
31	الرفقة	3,8	4	4	0,9
32	الذكريات	4,0	4	4	0,9
33	المتعة	3,9	4	4	0,9
34	الحديث	4,0	4	4	0,9

* المتوسط العام (3,8)

جدول (7)
المتوسط*، والوسيط، والمنوال، والانحراف المعياري
لاستجابات الطلبة على الفقرات السلبية للمقياس

الرقم	البند	المتوسط	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري
1	الوحدة	3,6	4	4	1,1
2	الضعف	4,1	4	5	1,0
3	الوصم	3,5	4	4	1,0
4	اللباس	3,3	4	4	1,1
5	البخل	4,4	4	5	0,8
6	التفكير	4,0	4	4	1,0
7	الماضي	4,0	4	4	0,9
8	الرضا	3,5	4	4	1,1
9	الإزعاج	3,0	3	4	1,0
10	الاعتمادية	3,4	4	4	1,1
11	الشكوى	3,5	4	4	1,1
12	العناية	3,9	4	4	0,9
13	صعوبة الحياة	4,0	4	4	0,9
14	النسيان	3,7	4	4	0,1
15	الصحة السيئة	3,2	4	4	1,0
16	العناية	3,9	4	4	0,9
17	البطء	3,9	4	4	1,0
18	تراجع الصحة	3,7	4	4	0,9
19	المرض	3,4	4	4	1,1
20	الشكوى	3,2	4	4	1,2
21	الإعاقة الجسمية	3,8	4	4	1,0

تابع/جدول (7)

الرقم	البند	المتوسط	الوسيط	المنوال	الانحراف المعياري
22	عدم كفاية الأكل	3,1	3	4	1,1
23	قيادة السيارة	3,2	3	4	1,0
24	الصحة	3,7	4	4	1,0
25	فقدان الشعر	3,9	4	4	0,8
26	الانتقال	3,5	4	4	1,0
27	التعب	3,2	4	4	1,2
28	النقد	3,9	4	4	1,0
29	التفكير	3,0	3	4	1,1
30	القلق	3,8	4	4	0,9
31	الملل	3,3	4	4	1,0
32	الخوف	3,5	4	4	0,9
33	العند	3,5	4	4	1,0
34	العصاب	3,6	4	4	0,9

* المتوسط العام (3,5)

جدول (8)

تحليل التباين الأحادي لفحص الفروق في متغيرات الجنس، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، ووجود كبار سن، والمهنة في الاتجاهات نحو كبار السن

المصدر المتغير	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف	ألفا
الجنس					
بين المجموعات	1	1015,8339	1015,8339	1,2	0,27
داخل المجموعات	298	248082,4161	832,4913		
الإجمالي	299	249098,2500			
الحالة الاجتماعية					
بين المجموعات	1	15044,4548	15044,4548	19,2	*0,0000–
داخل المجموعات	298	234053,7952	785,4154		
الإجمالي	299	249098,2500			
المستوى التعليمي					
بين المجموعات	3	2423,3551	807,7850	0,69	0,40
داخل المجموعات	298	246674,8949	833,3611		
الإجمالي	301	249098,2500			
وجود كبار سن في الإسرة					
بين المجموعات	1	53,3339	53,3339	0,06	0,80
داخل المجموعات	298	249044,9161	835,7212		
الإجمالي	299	249098,2500			
المهنة					
بين المجموعات	1	10847,725	10847,7925	13,5	*0,0003
داخل المجموعات	297	237674,9366	800,2523		
الإجمالي	298	248522,7291			

* دال إحصائياً.

مناقشة النتائج

جاءت هذه الدراسة لتقدم أداة ذات صدق وثبات عاليين في قياس الاتجاهات نحو كبار السن بناء على محكات محددة بإطار نظري. لقد اعتمد كثير من المقاييس على المحكات التي وضعها شريغلي وكبالا (Shrigley & Koballa, 1984)، من هذه المقاييس في البيئة الأردنية مقياس (الخليلي ومقابلة، 1990)، ولقد أظهرت مراجعة الدراسات السابقة وجود بعض الدراسات التي تناولت موضوع كبار السن، أما في مجال تطوير المقاييس فيعتقد أن هذه أول مرة يطور فيها مقياس (scale) باللغة العربية لقياس الاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع الأردني.

كانت بداية المقياس (200) فقرة، وبعد المرور بمراحله التطويرية المختلفة وضمن المحكات المحددة لتطوير هذا المقياس بقيت (68) فقرة تمثل المقياس في حالته النهائية (34 فقرة إيجابية و34 فقرة سلبية)، حيث أوفت هذه الفقرات بجميع المحكات، ويمتاز المقياس بثبات عال (كرونباخ ألفا 0,93)، والمؤمل من الباحثين إجراء المزيد من الدراسات لتطوير المقياس مع عينات من فئات اجتماعية ومهنية أخرى. ولقد تبين عالمية المقياس، حيث اشترك المجتمع الأردني مع العينة الأمريكية في (39) من الفقرات، مما يدعم تطبيق المقياس بين الثقافات.

ويمكن تصنيف الاتجاهات إلى أربعة أنواع بناء على العاملين اللذين تشبعت بهما الفقرات وهما:

1 – المتطلبات الاجتماعية (Social requirements)، وهي ما يتعلق بمرحلة الشيخوخة والمكانة الاجتماعية لكبار السن، وهذا عامل خارجي يتعلق بالسياق الاجتماعي لكبر السن.

2 – الخصائص الشخصية (Personal disposition)، وتتعلق بالخصائص النفسية والاجتماعية والفسيولوجية للشخص الكبير في السن (مثل مرحلة نمو)، وهذا عامل داخلي. وبناءً على ذلك يمكن التمييز بين أربعة أنواع من الاتجاهات:

1 – الاتجاه الإيجابي: وتكون علامة الفرد الكلية مرتفعة على كل من الخصائص الشخصية والمتطلبات الاجتماعية.

2 – الاتجاه الاجتماعي: وتكون علامة الفرد الكلية منخفضة على الخصائص الشخصية ومرتفعة على المتطلبات الاجتماعية.

3 – الاتجاه الشخصي: وتكون علامة الفرد الكلية مرتفعة على الخصائص الشخصية ومنخفضة على المتطلبات الاجتماعية.

4 – الاتجاه السلبي: وتكون علامة الفرد الكلية منخفضة على كل من الخصائص الشخصية والمتطلبات الاجتماعية.

جدول (10)
تصنيف الاتجاهات نحو كبار السن

	الخصائص الشخصية	عالي	منخفض
المتطلبات الاجتماعية	عالٍ	إيجابي	اجتماعي
	منخفض	شخصي	سلبي

ويختلف هذا التصنيف عن تصنيف آدا سهود، وبروفولد، وميرينو (Sahud, Bruvold & Merino, 1990)، حيث إن الفرد الذي يحمل اتجاهات إيجابية في بعد، وسلبية في بعد آخر ليس بالضرورة يحمل صراعاً في اتجاهه. وإن الفرد المنخفض في علاماته النهائية في المقياس على بعد الإيجابية والسلبية ليس بالضرورة غير مهتم بكبار السن.

أظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاهات إيجابية وسلبية لدى طلاب الجامعة نحو كبار السن. وتتركز الاتجاهات الإيجابية في موضوعات مكانة كبار السن، والقيم الاجتماعية والدينية المرتبطة بكبر السن. ويمكن رد الاتجاهات الإيجابية نحو كبار السن إلى الثقافة الاجتماعية والدينية التي تعزز قيم احترام كبير السن، وتوجب رعايته. ولقد انعكست هذه المكانة في الأمثال الشعبية العربية عامة (مثل لا طاح شيخ القوم طفيت نارهم، أي أن كبير السن بركة للجميع). كما يلاحظ انخفاض قيم الانحراف المعياري، مما يعني وجود اتفاق عام في الاتجاهات الإيجابية نحو كبار السن. أما الاتجاهات السلبية فقد تركزت في موضوعات تتعلق بالحالة الجسدية والنفسية والعقلية لكبير السن مثل الإعاقة، والاعتمادية، والخرف... إلخ. وتمثل مثل هذه الاتجاهات صوراً نمطية يحملها الشباب، ويتم تناقلها ثقافياً، وهو ما تعززه كذلك الأمثال الشعبية (مثل بعد ما شاب ودوه الكتّاب). وهذه الصور منتشرة عالمياً، وهو ما ذهبا إليه توكمان ولورج (موثق في منصور، 1980) بأن الشباب يحملون صوراً نمطية عن المسنين (Tuckman & Lorge, 1953). وتختلف هذه

النتيجة عما توصلت إليه بعض الدراسات في المجتمع الغربي (مثل دراسة بدر «Bader, 1980») والتي بينت وجود اتجاهات سلبية فقط لدى الشباب نحو كبار السن. ويعود ذلك إلى الفروق الثقافية، وإلى مكانة كبار السن في كل من المجتمعين.

إن الاتجاهات نحو كبار السن تبين التغير في مكانتهم في المجتمع، حيث إن المسن قد احتل مكانة اجتماعية معينة (غالباً عالية) وقام بسلوكيات، وأدى أدواراً بناء على احتلاله تلك المكانة، وهذا أدى إلى توقعات متبادلة بين المسن وبين الآخرين في المجتمع. ويأتي التقدم في السن واحتلال كبير السن لمكانته بما يحمله الآخرون عنه من توقعات مرتبطة بالمكانة الجديدة، مما يجعل كبير السن يحس بفقدان مميزات المكانة السابقة له، وينعكس ذلك على اتجاهات الأفراد نحو كبير السن، وبيان أي تغيرات في النظام الاجتماعي تتعلق بكبار السن.

إن أهم التطبيقات العملية لاستخدام مقياس الاتجاهات نحو كبار السن هو في تحديد المستوى المعرفي لطلبة الجامعة تجاه كبار السن، حيث يمثل طلبة الجامعة الشريحة الاجتماعية المتعلمة، ومعرفة اتجاهاتها نحو كبار السن يعكس نظام القيم الاجتماعي السائد، مما يشكل رصداً اجتماعياً لمنظومة القيم الاجتماعية ومدى تغيرها في المستقبل. وبما أن الاتجاه يسبق السلوك، فإن معرفة اتجاهات الطلبة تحدد الطريق التي يتصرف بها هؤلاء الطلبة تجاه كبار السن، كما يُمكّن من وضع برامج توعوية وإعلامية تسهل قبول كبار السن في المجتمع وتدعم تكيفهم الاجتماعي العام بالنظر إلى التغيرات التي تصيب هذه الفئة بسبب التقدم في العمر. كما أن من الممكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في رسم السياسات الاجتماعية في التعامل مع الفئات الاجتماعية المتقدمة في العمر، مثل ميزات نهاية الخدمة، والرعاية الاجتماعية... إلخ.

يمكن استخدام المقياس في قياس الاتجاهات نحو كبار السن في المجتمع العربي وفي بيئات مختلفة مثل: (الخليج العربي والمغرب العربي، وبلاد الشام، ومصر، وليبيا، والسودان). كما يمكن استخدام المقياس في تقدير الصدق التنبؤي (perdictive validity)، ويمكن استخدام مؤشرات مثل التفاعل الاجتماعي مع كبار السن في دراسة ميدانية تجريبية، مع بيانات دراسة ملاحظة صدق البناء المفاهيمي أو تقديره (construct validity)، والصدق التلازمي (concurrent validity)، ويمكن أن يشمل مقارنة بيانات جمعت بطريقتين: (مثلاً مقابلة، والمسح الاجتماعي). كما

يمكن إجراء دراسات وفحص العوامل النظرية التي يقوم عليها المقياس، والتحقق من أنواع الاتجاهات نحو كبار السن.

المصادر

إبراهيم عبدالوكيل الفار (1995). **التحليل العاملي باستخدام الـ spss-x**. الدوحة: دار قطري بن الفجاء.

الحاكم (د. ت.). **المستدرك على الصحيحين**. بيروت: دار الكتاب العربي، ج2.

الجمعية العالمية للشيخوخة (1993). **خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة**. المكتب الاقتصادي والاجتماعي: الأمم المتحدة.

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1999). **كبار السن: عطاء بلا حدود، دور الرعاية ودور التواصل والمشاركه**. المنامة: المكتب التنفيذي.

بدر عمر العمر (1999). **الاتجاهات المجتمعية حول كبار السن في المجتمع العربي الخليجي: الكويت نموذجاً**. ورقة قدمت في ندوة قضايا المسنين بين متطلبات العمر ومسؤوليات المجتمع. الكويت، 23 – 1999/10/27م. المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

خليل الخليلي (1989). الاتجاهات نحو الفيزياء: بنيتها وقياسها. **ابحاث اليرموك**. المجلد الخامس، العدد الأول.

ذياب البداينة (1999). **المرشد إلى كتابة الرسائل الجامعية**. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ذياب البداينة (1995). جريمة قتل النفس في المجتمع الأردني، **مجلة جامعة الملك سعود**، الآداب (7): 567 – 605.

روبرت شريغلي (1987). مفهوم الاتجاه وتعليم العلوم. ترجمة: خليل الخليلي. **منشورات مركز البحث والتطوير التربوي**، جامعة اليرموك إربد، الأردن.

رشاد علي موسى (1998). اتجاهات الطلاب نحو التربية البدنية وعلاقته ببعض المتغيرات بكلية التربية. **مجلة البحوث التربوية**، (13): 176 – 181.

زكي هاشم (1978). **الجوانب السلوكية في الإدارة**. الكويت: وكالة المطبوعات.

سالم عبدالعزيز السالم (1993). اتجاهات بعض فئات المجتمع السعودي نحو العمالة الوافدة في مجال الأسرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

سكوبلر، أنسكووج. (1993). **علم النفس الاجتماعي التجريبي**. ترجمة: عبدالحميد صفوت إبراهيم، الرياض، جامعة الملك سعود.

طلعت منصور (1987). دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين لدى بعض الفئات العمرية في المجتمع الكويتي: استخدام الأمثال الشعبية الكويتية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 15 (1): 69 – 102.

عبدالمحسن عبدالحميد (1985). الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية المسنين في الوطن العربي (النظرية والتطبيق). القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

عبدالله مغرم الغامدي، وإبراهيم محمد الراشد (1417هـ). اتجاهات الطلاب نحو الالتحاق بكلية المعلمين بالرياض، المملكة العربية السعودية، رسالة الخليج العربي، (67): 173 – 174.

ماجد أبو جابر، وذياب البداينة (1993). اتجاهات الطلبة نحو استخدام الحاسوب. مجلة رسالة الخليج، ع 45: 133 – 161.

Allport, G. W. (1935). *Attitudes* P (810) in C. Murchison (Ed.), *A handbook of social psychology.* Worcester, Mass.: Clark University Press.

Bader, J. (1980). Attitudes toward aging, old age, and old people. *Aged Care and Services Review, 2:*1-14.

Belokogne, Ou., & Komarov, Y., & Moontyanu, Lv. (1995). *The forming of priorities of state policy regarding the elderly in Russia* http:// in/ Congres/3deuropeancongres il 1995 abstract.

Bem, D. J. (1967). An alternative interpretation of cognitive dissonance phenomena. *Psychological Review, 74*:182-200.

Birran, J.E. (1964). *The psychology of aging*. New Jersey: Prentice-Hall.

Center for Social Gerontology (1990). Fact sheet on tobacco and older persons. http://www.tcsg.org/tobacco/facts.htm.

Cole, M., Bellavance, F., & Mansour, A. (1999). Prognosis of depression in elderly community and primary care population: A systematic review and meta analysis. *American Journal of Psychiatry*, 156: 1182 - 1189 (Abstracts). American Psychiatric Association.

Comrey, A.L. (1988). Factor-analytic methods of scale development in social and clinical psychology. *Journal of Consulting and Clinical Psychology,* 56: 75 - 4761.

Conwell, Y., Caine, E. O., & Olsen, K. (1990). Suicide and cancer in late life. *Journal of Hospital and Community Psychiatry,* Vol. 41 (12). http:// comlpublmen/heath/suicide/cancer.htm/

Deleo, D., Carollo, G., & Buono, M.D. (1995). Lower suicide rates associated with a tele-Help/Tele-Check Service for the elderly at home. *American Journal of Psychiatry,* 152: 632 - 643. (Abstract).

Deptula, D., Singh, R., & Pomara, N. (1993). Aging, emotional/states, and memory. *American Journal of Psychiatry*, 150: 429 - 434. (Abstract).

Edwards, A.L. (1957). *Techniques of attitude scale construction.* New York: Prertice-Hall.

Estes, C.L. (1979). *The aging enterprise.* San Francisco: Jossey - Bass.

Fishbein, M. (1967). *Readings in attitude theory and meaurement.* New York: John Wiley.

Flint, A.J. (1994). Epidemiology and comorbidity of anxiety disorders in the elderly. *American Journal of Psychiatry*, 151: 640 - 699. (Abstract).

Oskamp, S. (1977). *Attitudes and opinions*. New Jersey: Prentice - Hall, Inc.

Forsell, Y., Jorm, A.F., & Winbald, B. (1994). Association of age, sex, cognitive disfuction, and disability with major depressive symptoms in an elderly sample. *American Journal of Psychiatry*, 151: 1600 - 1605. (Abstract).

Geriatric Medicine, (1999). *Short notes on depression*. http://www.docnet.org.UK/germed/apr 96/depression.htm.

Happe, G.G. (1988). The getting wisdom of mind in old age. *Developmental psychology*, 34, 385 - 362.

Henerson, M.E., Morris, L.L. & Fitz-Gibbor C.T. (1987). *How to measure attitudes*. New Delhi: Sage.

IAS, (1999). *Alcohol and the elderly*. http://www.ias.org.UK/factsheets/elderly.htm.

Jones, M. (1999). *WHO Day 1999: The world is getting older*. http://www.Foxnews.Com/health/040299 Iwhoage Sml.

Kagan, N. & Shelton, F.C. (1962). Beliefs about "old age": A comparative study of older and younger samples. *Journal of Genetic Psychology*, 100: 93 - 111.

Kennedy, G.J., Kelman, H.R., Thomas, C., Wisniewski, W., Metz, & Bijur, P. E. (1989). Hierarchy of characteristics association with depressive symptoms in an urban elderly sample. *American Journal of Psychiatry*, 146: 220 - 225. (Abstract).

Kit, M. E., Deaux, K., & Mieler M. (1991). Stereotypes of young and old does not weight gender. *Psychology and Aging* 6: 19-27.

Koening, H. G., Cohen, H. J., Blazer, D. G., Pleper, C., Meador, K. G., Shelp, F., Goli, V. and Dipasquale, B., (1992). Religious coping and depression among elderly hospitalized medically ill men. *American Journal of Psychiatry*, 149: 1693-1700. (Abstract).

Levy, B. (1996). Improving memory in old age through implicit self-sterotyping. *Journal of Personality and Social Psychology*, 71: 1092 - 1107.

Likert, R. (1932). A technique for the measurement of attitudes. *Archives of Psychology*, 140: 5 - 54.

Mike Mldvn (1995). *Cancer and suicide among older men*. Mikemldvn@aol.com.

Muller, D.J. (1986). *Measuring social attitudes: A handbook of researchers and practioners*. New York: Teachers College.

National Center on Elder Abuse (1996). *The national elder abuse incidence study*. http://www.fraud.org.

National Consumers League (1999). *Fighting fraud against older consumers*. http://www.fraud.org.

Sahud A.R., Bruvold, W.H., & Merino, A.E. (1990). An international cross cultural assessment of attitudes toward the elderly. *Journal of Cross-Cultural Gerontology*, 5, 333 - 334.

Shrigley, R., & Koballa, T. (1984). Attitude measurement: Judging the emotional intensity of Likert - type science attitude statement. *Journal of Research in Science Teaching*, 21 (2): 111 - 118.

Schibeci, R. A. (1984). Attitudes to science: An update. *Studies in Science Education*. 11: 26 - 59.

Skoog, I., Aevarsson, O., Beskow, J. Larsson, L. Palsson, S. Waern, M., & Landahl, S. (1996). Suicidal feelings in a population sample of non demented 84 - year old. *The American Psychiatric Association*. http://ajp.psychiatry Online.org/cgi/contrt/abstract/153/8/1015.

Streib G. F., & Schneider, J. (1972). *Retirement in the American society*. New York: Cornell University Press.

Sudman, S., & Bradburn, N. (1982). *Asking question*. San Francisco: Jossey Bass.

Tatara T. (1996). *Domestic elder information series* #1 Types and number of domestic elder abuse case. http://www.National Center.

Tran, T.V., Roosevelt, W., & Chattes, L. (1991). Health, stress, psychological resources, and subjective well being among older blacks. *Psychology and Aging*, 6, 100 - 108.

Troll, L. (1987). Mother - daughter relations across life span. *Applied Social Psychology Annual*, 7: 284 - 305.

Tuckman, J., & Lorge I. (1953). Attitudes toward old people. *Journal of Social. Psychology*, 37: 249 - 260.

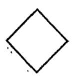
U.S. Department of Justice, (1994). *Elderly crime victims: National Crime Victimization Survey*. http://www.ojp.usdoj.gov/bjs/pub/ascii/ecv.txt.

UN (1999). *The world at six billion population division*. Department of Economic and Social Affairs.

Waidmann, T., & Manton, K., (1998). *International evidence or disability trends among the elderly*. http://aspc.os.dhhs.gv./daltcp/reports/trends.htm.

مقدم في: سبتمبر 1999.

أجيز في: مارس 2001.



أثر بعض المتغيرات الديموغرافية
في المكانة الاجتماعية للمهن
(دراسة ميدانية)

هاشم الطويل(*)
عباطة التوايهة(**)

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المكانة الاجتماعية للمهن في الأردن، وتحديد أثر عدد من المتغيرات الديموغرافية مثل: الجنس، ومكان السكن والإقليم في المكانة الاجتماعية للمهن من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – ما تركيب المكانة الاجتماعية للمهن في الأردن من وجهة نظر الشباب؟

2– هل يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمتغير الجنس في المكانة الاجتماعية للمهن المختلفة.

3 – هل يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمتغير مكان السكن في المكانة الاجتماعية للمهن المختلفة.

4 – هل يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمتغير الإقليم في المكانة الاجتماعية للمهن المختلفة.

وقد استخدمت الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة، في حين استخدم اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الأحادي للإجابة عن الأسئلة الأخرى.

أظهرت النتائج أن المهن ذات المكانة الاجتماعية العالية تمتاز بـ التعليم العالي وتوافر الدخل المرتفع والسلطة، أما المهن ذات المكانة الاجتماعية المنخفضة فعكس ذلك. كما بينت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمتغيرات الدراسة في المكانة الاجتماعية لبعض المهن.

المصطلحات الأساسية: المكانة الاجتماعية، المهن، الأردن.

* أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع – جامعة الحسين بن طلال – معان – الأردن.
** أستاذ مشارك بقسم علم الاجتماع – جامعة مؤتة – الكرك – الأردن.

مقدمة:

للمهنة التي يمارسها الفرد أهمية كبيرة وواضحة بالنسبة له وللمجتمع على حد سواء. فهي بالنسبة للفرد وسيلة لخدمة الآخرين، تنعكس تلقائياً لتصبح وسيلة لخدمة ذاته وشعوره أمام نفسه بأنه شخص له قيمة (مكانة) بين جماعته (مجتمعه). حيث إن تقدير الشخص لنفسه يرجع إلى حد كبير إلى تقدير من حوله له (ناجح العيده، 1997؛ ناصر العديلي، 1983)، حيث يقول محمد الجوهري (1979): إن المهنة ستبقى مصدراً مهماً يحقق فيه الإنسان ذاته، ويضفي على وجوده الإنساني معنى، فهي (المهنة) وما يحيط بها من ألقاب ورموز هي التي تحدد موقع الفرد على سلم التدرج الاجتماعي. يجدر بنا أولاً إعطاء تعريف للمهنة، حيث عرفها (رشيد عبدالحميد، ومحمود الحباري، 1983) بأنها مجموعة الأعمال المترابطة والمتميزة التي يقوم بها الفرد. وعرفها (محمد المصري، 1986) بأنها عمل يشغله الإنسان لمصلحته لدى الآخرين. أما هكس وبلاكنجتون (وردت في ناجح العيده، 1997) فقد عرَّفا المهن بأنها أعمال تجمع أشخاصاً حول أهداف مشتركة، يحاولون لتحقيقها أن يسيروا وفق نماذج سلوكية منهجية.

ولارتباط المهن الوثيق بالعمل والوظيفة، فإنه يجدر بنا أن نوضح أيضاً مفهوم العمل والوظيفة: أما العمل «فهو مجموعة من المهام والواجبات والمسؤوليات التي ينظر إليها في مجموعها على أساس أنها تكليف مطلوب من الآخرين العاملين» (تحسين الطراونة، 1992). أما فاخر عاقل (1989) فقد عرف العمل بأنه المظهر المهم لتفاعل الإنسان مع بيئته، وعن طريقه يقضي حاجاته ويحقق رغباته ويكون مثله. فعندما يصبح العمل مصدر إرضاء لحاجات الإنسان الفكرية والنفسية والعاطفية فإنه يغذي فيه طموحاً إبداعياً متزايداً وتطلعاً إلى مستويات من الأداء الأعلى بصورة مستمرة (إبراهيم عثمان، وقيس النوري، 1996).

أما الوظيفة فهي تعني العمل المطلوب من الموظف القيام به (تحسين الطراونة، 1992)، ويمكن تحديد المعاني التي استخدم مصطلح الوظيفة في إطارها في علم الاجتماع في خمسة معانٍ متمايزة إلى حد ما: الأول ما يزاوله الإنسان من نشاط اجتماعي، والثاني يشير إلى المهنة أو العمل من حيث إنها تهيئ للقائم بها فرصة الارتزاق والكسب، والثالث يقصد به المناشط المرتبطة بمركز اجتماعي ما، والرابع يرتبط بالاستخدام الرياضي، وهو يشير إلى العلاقة بين المتغيرات، والخامس يرتبط بمفهوم الوظيفة في العلوم البيولوجية (السيد علي شتا، 1993). فمن المعروف أن

عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر في المهنة نمواً أو ذبولاً، فهي ظاهرة اجتماعية لها مكوناتها التي تتأثر حسب الظروف، فالمهنة من أهم العوامل في تحديد بناء المكانة في المجتمع وفي الصناعة (محمد الجوهري، 1979)، فكثيراً ما كانت تقاس مكانة الأفراد والجماعات في المجتمع العربي التقليدي باستقلالية المنصب الذي يشغلونه، هل يعمل لحسابه أو لحساب غيره؟ هل يخدم أو يستخدم؟ هل هو سيد عمله أو هو مسود فيه؟ (حليم بركات، 1991). ولا شك في أن تباين الدخول واختلاف الناس من حيث درجاتهم العلمية والتعليمية ومن حيث الأعمال أو المهن التي يمتهنونها، وحجم السلطة التي يمارسونها على الآخرين تؤدي إلى التباين الطبقي (نبيل السمالوطي، 1981). في حين أشار نزار الطائي (1978) إلى أنه شاع في العصور الوسطى مفهوم الحرفة أو الصنعة، وتعني عملاً يتعلمه الناس، ويتناقلونه بأسلوب التلمذة الصناعية (Apprentice) سواء في مجال الأسرة التي تختص بعمل متوارث أو في مجال الرابطة الحرفية التي اهتمت بتنظيم العمل وتقاناته. حيث أسهم المجتمع الحديث إسهاماً مباشراً في تغيير الأسرة بوسائل شتى (منها: قبول فكرة الاشتغال في شتى المهن) (حسن الساعاتي، 1980)، كما أن التصنيع أدخل إلى البلدان النامية مهارات وخبرات تقانية كثيرة ومتنوعة زادت من قدرات الطبقة الحرفية والمهنية وهذبت الموجود منها. وفي الوقت نفسه تعرضت قيم هذه المجتمعات وأيدلوجياتها أمام ضغوط التصنيع المتزايدة إلى تغيير مستمر (إبراهيم عثمان، وقيس النوري، 1996). إن شخصية الفرد وذاته وعقله تتكون ضمن العائلة، وثقافة المجتمع تنتقل إلى الفرد من خلال العائلة، والمؤسسات الاجتماعية يتصل بعضها ببعض في إطار المجتمع اتصالاً عضوياً، والعائلة هي التي تهيئ الفرد للعمل في المجتمع (حليم بركات، 1991)، إلا أن هناك مقولات توضح أن الإنسان يميل إلى تجاهل روابط القرابة عندما يشعر أنه يؤدي عمله بصورة أفضل من دون الاستعانة بهم (أحمد ربايعة، 1990). يذكر أن مستويات العمل المهني بمقتضى التصنيف المهني الأردني والتصنيف العربي الموحد تقسم إلى خمس فئات رئيسة:

1 – العمال محدودو المهارات.

2 – العمال المهرة (الماهرون).

3 – العمال المهنيون.

4 – الفنيون (التقانيون).

5 – الاختصاصيون.

وتشكل الثلاث الأولى منها المستويات الأساسية للعمل المهني (منذر المصري، 1991). أما التصنيف الدولي للمهن فيتضمن المجموعات الرئيسة التالية:

1 – المتخصصون والفنيون.

2 – الإداريون والعاملون في الإدارة.

3 – العاملون في الأعمال الكتابية.

4 – العاملون في البيع.

5– المشتغلون في الخدمات.

6 – المشتغلون في الزراعة.

7 – عمال الإنتاج.

8 – العمال الفنيون.

9 – العمال غير المصنفين حسب المهن.

حيث يقصد بالمهنة نوع العمل الذي يزاوله الشخص المشتغل (محمد العربي، 1998).

الشباب هم المحرك الرئيس للتغيير الاجتماعي، وقدموا كثيراً وأدوا دوراً مؤثراً في قيادة حركة تحرر مجتمعاتهم السياسية والاجتماعية، إلا أن معظم الشباب من أفراد العينة للدراسة الميدانية التي أجراها الزغل وعضيبات حول الشباب والاغتراب، أشارا إلى أنهم – أي الشباب – لا يحتلون المكانة التي يستحقونها في مجتمع اليوم، وأنهم في الوقت نفسه يرون أن الشباب لا يستطيع عمل شيء لتغيير الطريقة التي يسير عليها الوضع العام في المجتمع (علي الزغل، وعاطف عضيبات، 1990). وانطلاقاً من هذا التقديم وبالاعتراف بأهمية الدور الذي يقوم به الشباب في أي مجتمع، جاءت العينة لهذا البحث من الشباب[1] فقط، وذلك للوقوف على رأيهم في عدد من القضايا المتعلقة بالمهنة في الأردن. فعندما يختار الطالب تخصصاً دراسياً معيناً فإن ذلك يعني أنه اختار مهنة أو مجموعة من المهن التي يعده لها ذلك التخصص، لأن المهنة تحدد لصاحبها فرص تفاعله الاجتماعي ونمط علاقاته مع

(1) الشباب هنا هم الذكور والإناث على مقاعد الدراسة الجامعية في جامعة الحسين بن طلال – معان – الأردن.

الآخرين، كما تؤثر في مستواه الاقتصادي والاجتماعي (رافع النصير، وراتب السعود 1993). وكما يقول عالم الاجتماع الأمريكي (Arnold Green): فإن المراتب التي يحتلها الناس على أساس مراكزهم، على ضوء مكان الإقامة والمهنة والجنس والدين والثروة وأسلوب الحياة، تشير في الوقت نفسه إلى نفوذهم وقوتهم النسبية (محمد عاطف غيث، 1985).

يرى علماء الاجتماع أن الجماعة (وبخاصة العائلة) وليس الفرد هي التي تشكل النواة أو الوحدة الاجتماعية، فالقيم السائدة في المجتمع العربي هي قيم جماعية أكثر منها فردية (حليم بركات، 1991). من هنا فالمكانات الاجتماعية يمارس من خلالها الفرد دوره الاجتماعي، ويشير مفهوم المكانة إلى مكان (موقع) الفاعل في نسق علاقة اجتماعية معين منظوراً إليه بوصفه بناءً، أما الدور الذي لا ينفصل في أي حالة ملموسة عن المكانة، ويمثل الجانب الديناميكي لهذه المكانة، فيشير إلى سلوك الفاعل في علاقاته مع الآخرين (محمد بيومي، 2000). ويمكن تصنيف المكانات الاجتماعية إلى مكانة اجتماعية مكتسبة (Achieved Status)، وهي التي يكتسبها الفرد بفعل جهده وعمله، مثل التحصيل الأكاديمي والتخصصات المختلفة، ومكانة اجتماعية موروثة معطاة (Ascribed Status)، وهي ليس للفرد فيها أي قوة أو سيطرة تحدد امتلاكه أو عدمه لها مثل لون البشرة، والجنس واسم العشيرة (ذياب بداينة، وفايز المجالي، مقبول للنشر). فالمراكز التي يحتلها الفرد بالوراثة أو الولادة تسمى المراكز النسبية، أما المراكز التي يصل إليها الفرد نتيجة لجهوده وكفاحه فتسمى المراكز المكتسبة (محمد عاطف غيث، 1985).

ولقد أظهرت الدراسة التي قامت بها ليمان أن نسبة عالية من المشتركين في الدراسة والذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية عليا ذكرت أن أهم ما في العمل هو أن يتناسب مع مستوياتهم الاجتماعية (وردت في: رافع النصير، وراتب السعود، 1993). كما أكدت الدراسة التي قامت بها سهام أبو عيطة (1989) على الطلبة الكويتيين في المرحلة الثانوية على أهمية التنشئة الأسرية في الاختيار المهني للأبناء. كما أكدت ذلك دراسات أخرى، مثل دراسة فيرتس ودراسة عطوان (وردت في: رافع النصير، وراتب السعود، 1993). من الواضح أن المهن قد تختلف فيما بينها، وتاريخ أي مهنة يعكس نظرة المجتمع لها. حيث إن اعتراف المجتمع بأهمية مهنة ما تتأتى من درجة احترام المجتمع للأفراد المشتغلين بها أو من خلال الامتيازات التي تقدمها المهنة لأصحابها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لا يوجد تأثير للمعايير الأخلاقية في المكانة

الاجتماعية للمهن، وإنما التركيز على المردود الاقتصادي للمهنة (Mackinnon & Langford, 1994). فالنظرة الاجتماعية لأي مهنة قد تتغير مع تطورات الحياة وحاجات المجتمع لها، فكثير من المهن فقدت بريقها ومكانتها الاجتماعية، وغيرها من المهن ظهرت مكانتها الآن. فنظرة المجتمع الأردني (العربي) إلى المهن الفنية قبل (20–30 سنة) تغيرت الآن لصالح هذه المهن والعكس صحيح. حيث تغيرت نظرة المجتمع لمهنة التعليم مثلاً، فيرى الخطيب أن مهنة التعليم لم تعد من المهن المرموقة اجتماعياً بحيث تستهوي الشباب للانجذاب إليها (أحمد الخطيب، 1990). في حين أكدت لطيفة الفرحان ورفاقها أن مهنة التعليم أساس المهن، حيث أشاروا إلى أن نجاحها أو إخفاقها ينعكس على نجاح المهن الأخرى أو إخفاقها في المجتمع (لطيفة الفرحان وآخرون، 1994). علماً بأن أهمية مهنة التعليم واضحة لدى جميع المهتمين، لأنها المهنة الأم التي تسبق جميع المهن الأخرى وتمدها بالعناصر البشرية المؤهلة (حكمة البزاز، 1989). وهناك رأي آخر يشير إلى أن النظرة الاجتماعية لمهنة التعليم انخفضت (برغم أهميتها) لهبوط مستوى الإعداد نسبياً لها عن مستويات المهن الأخرى مثل مهنتي الطبيب والمهندس (حسن البيلاوي، وعبدالله الحمادي، 1988). في حين أن المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم في بعض الدول (مثل تايوان) مازالت تتمتع بمكانة اجتماعية عالية؛ حيث إن المكانة الاجتماعية لمدرسي الجامعات موازية للمكانة الاجتماعية لوزراء الحكومة المركزية والقضاة، أما المكانة الاجتماعية لمديري المدارس الثانوية والابتدائية ومدرسيها فهي مكافئة للمكانة الاجتماعية للطبيب والمحامي والمهندس المعماري، حيث إن المكانة الاجتماعية للمدرس تزداد بزيادة المستوى التعليمي لها (Lin Ching - Jiang, 1994).

إن الشعور الذاتي لدى الفرد صاحب المهنة بانخفاض مكانته الاجتماعية، يؤدي إلى إحساسه بالظلم، وهذا بدوره سيؤثر في كيفية أدائه ونوعيته، وقد تؤدي به إلى العزلة الاجتماعية، وخصوصاً إذا عرفنا أن المجتمع العربي ما زال ينظر إلى المكانة الاجتماعية على أنها مستمدة من الأسرة (النسب) ومن الثروة، على عكس المجتمعات المتقدمة، حيث تستمد المكانة من العمل وحده. من هنا لا بد من الاهتمام المتزايد بتطوير نظرة الناس وتغييرها إلى عدد من المهن الحساسة والضرورية لحاجات المجتمع العربي (الأردني) وخصوصاً في ظل البطالة المرتفعة والتي يمكن تصنيفها على أنها بطالة سلوكية هيكلية، حيث تشير الإحصاءات إلى أن أعداد الباحثين عن عمل أقل بكثير من أعداد العمالة الوافدة العاملة في الأردن في مهن ما زال المواطن الأردني يرفض العمل بها لانخفاض مكانتها الاجتماعية أو لعدم توافقها مع التخصص الذي

درسه في الجامعة (وزارة العمل، 1998). من هنا فإن عملية توجيه الشباب لاختيار المهن التي تتلاءم مع حاجات السوق الأردني أولاً وتوعيتهم بضرورة العمل وأهميته (أي عمل) يجب أن تكون بعيدة عن المفاهيم التي سادت المجتمع الأردني بضرورة العمل في وظيفة حكومية، فقد أكد النصير والسعود على ضرورة توعية التلاميذ تدريجياً ووجوبها في جميع مراحل الدراسة لكي يتعرفوا على حقيقة قدراتهم وميولهم وحاجات سوق العمل، بحيث يستطيعون اتخاذ قرار منطقي وواقعي فيما يختص باختياراتهم المهنية (رافع النصير، وراتب السعود، 1993).

وهذا ما أشارت إليه الدراسة التي قام بها ثيودوري على طلبة البكالوريوس اللبنانيين، حيث تبين أن أفراد العينة غير ناضجين مهنياً وأن معظمهم رغبوا في أن يصبحوا مهندسين أو أطباء برغم أن تحصيلهم الأكاديمي في الواقع كان متوسطاً أو أقل من المتوسط (وردت في: رافع النصير، وراتب السعود، 1993).

ولأهمية موضوع المكانة الاجتماعية للمهن فقد أجريت كثير من الدراسات التي تناولت موضوع المهن والمكانة الاجتماعية للأفراد بناء على مهنتهم وعوامل أخرى، مثل الثقافة والعرق والجنس والطبقة الاجتماعية – الاقتصادية وحاجات المجتمع وتوافر فرص العمل والنسب وأساليب التنشئة والقيم السائدة، ومن هذه الدراسات دراسة كونتس، ودراسة سميث ودراسة كولمان وراين وتر على المجتمع الأمريكي ودراسة انجلس وروسي التي أجرياها على المكانة الاجتماعية للمهن في خمس دول صناعية هي: الولايات المتحدة واليابان ونيوزلندة والاتحاد السوفييتي (سابقاً) وألمانيا الغربية؛ فقد أشار (قبلان المجالي، 1990) إلى أن النتائج أظهرت أن ثمة تشابهاً قوياً جداً في ترتيب المكانة الاجتماعية (الوجاهة) للمهن في هذه المجتمعات (بعد مقارنة النتائج بنتائج مجتمعات مثل تشيلي، والهند، وتركيا) حتى وإن كانت متباينة ثقافياً واقتصادياً، فإن المكانة الاجتماعية لعدد من المهن مثل طيار، ومحام، وطبيب، ومهندس، تأتي في المرتبة العليا في المجتمعات الصناعية وغير الصناعية، في حين أن المكانة الاجتماعية لعدد آخر من المهن مثل جامع قمامة، وسائق أجرة، وحارس تأتي في المرتبة الدنيا في تلك المجتمعات (ذياب البداينة، وفايز المجالي، مقبول للنشر). أما الدراسة التي قام بها كويلك (Liat Kulik, 1998) بعنوان التنميط الجنسي للمهن والمكانة الاجتماعية لها، فقد بينت أن طلبة الجامعة متحررون في نظرتهم للمهن وقبولهم للمرأة في خوض غمار المهن، بعكس المراهقين الذين أثبتوا أنهم محافظون (تقليديون) في هذا الاتجاه.

أسئلة الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

أولاً: ما ترتيب المكانة الاجتماعية للمهن في الأردن من وجهة نظر الشباب؟

ثانياً: هل يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمتغير الجنس في المكانة الاجتماعية للمهن المختلفة؟

ثالثاً: هل يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمتغير مكان السكن في المكانة الاجتماعية للمهن المختلفة؟

رابعا: هل يوجد أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمتغير الإقليم في المكانة الاجتماعية للمهن المختلفة.

أهمية الدراسة:

لقد أولى علماء الاجتماع أهمية واضحة لتحديد المكانة الاجتماعية للمهن في المجتمعات المختلفة، لما لذلك من أثر واضح في مسألة التقدم الاجتماعي والتخطيط له من قبل صانعي القرار في الدولة، لذا أجريت دراسات عدة هدفت إلى تعرُّف المكانة الاجتماعية للمهن، وتأتي هذه الدراسة بهدف تعرُّف أثر بعض المتغيرات في المكانة الاجتماعية لعدد من المهن الشائعة في المجتمع الأردني.

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة والعينة:

تألف مجتمع الدراسة من طلبة جامعة الحسين بن طلال[2] والبالغ عددهم (1099) طالباً وطالبة. تكونت عينة الدراسة من (405) طلاب وطالبات من الطلبة المسجلين للفصل الأول 1999/2000 من مختلف التخصصات والسنوات الدراسية، حيث كانت وحدة الاختبار هي الشعبة (عينة عنقودية)، والجدول (1) يوضح توزيع عينة الدراسة على متغيراتها.

(2) جامعة الحسين بن طلال جامعة حديثة التأسيس (1999/2000)، حيث كانت فرعا لجامعة مؤتة (كلية العلوم والآداب – فرع معان) منذ عام (1996) وتحوي كليتين أكاديميتين هما: كلية الآداب وكلية العلوم التربوية، حيث تمنح درجة البكالوريوس في التخصصات التالية: اللغة العربية وآدابها، واللغة الإنجليزية وآدابها، ومعلم مجال لغة عربية، ومعلم مجال لغة إنجليزية، ومعلم صف، والدبلوم العام في التربية.

جدول (1)
توزيع أفراد عينة الدراسة على متغيراتها

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكور	189	46,7
	إناث	216	53,3
مكان السكن	قرية	216	53,3
	مدينة	189	46,7
الإقليم[3]	شمال	72	17,8
	وسط	90	22,2
	جنوب	243	60,0

يلاحظ من الجدول (1) أن نسبة الطلبة من إقليم الجنوب 60% من عينة الدراسة، ويعود ذلك إلى أن جامعة الحسين بن طلال تقع في إقليم الجنوب – مدينة معان.

أداة الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على (60) مهنة شائعة في المجتمع الأردني مرتبة عشوائياً، قام بإعدادها قبلان المجالي (1990)، وبجانب كل مهنة وضعت خمسة بدائل تقويمية تتدرج من حيث وصفها من ممتازة إلى ضعيفة، وقد طلب من أفراد عينة الدراسة وضع إشارة (X) تحت البديل الذي يعتقدون أنه يمثل أقرب وصف لكل مهنة في أداة الدراسة.

التحليل الإحصائي:

تم إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسب الآلي، وذلك باستخدام برنامج (SPSS)، حيث أعطيت الإجابة عن كل مهنة بما يلي: ممتازة (5) درجات، وجيدة (4)، ومتوسطة (3)، وأقل من متوسطة (2)، وضعيفة درجة واحدة. ثم استخدمت الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة، في حين استخدم اختبار (ت) (T-test) للإجابة عن السؤالين الثاني والثالث من أسئلة الدراسة، وللإجابة عن السؤال الرابع فقد استخدم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وكذلك اختبار نيومن – كولز للمقارنات البعدية (Newman-Keuls Test).

(3) تقسم الأردن إلى ثلاثة أقاليم (الشمال، والوسط، والجنوب) وكل إقليم يضم أربع محافظات؛ حيث يضم إقليم الشمال محافظات: إربد، والمفرق، وجرش، وعجلون. وإقليم الوسط: العاصمة، والزرقاء، والبلقاء، ومأدبا. وإقليم الجنوب: الكرك، ومعان، والطفيلة، والعقبة.

إجراءات الدراسة:

تم أخذ موافقة إدارة الجامعة لتوزيع أداة الدراسة على الطلبة، وقد قام الباحثان بتوزيع الأداة على العينة في وقت واحد عندما كانوا موجودين في ثماني شعب في الوقت نفسه حتى لا تتكرر تعبئة الاستبانة من قبل الطالب مرتين، وقد قام المدرسون في الشعب بالإشراف على كيفية تعبئة الاستبانة وتجميعها وتسليمها للباحثَيْن بعد إعطاء الطلبة الوقت الكافي لتعبئتها.

النتائج

تهدف هذه الدراسة إلى تعرُّف المكانة الاجتماعية للمهن، وكذلك إلى معرفة بعض المتغيرات التي تؤثر في هذه المكانة، ولمعرفة أكثر المهن أو أقلها مكانة اجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة، فقد تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات كل مهنة، ومن ثم تم ترتيبها تنازلياً حسب الوسط الحسابي، والجدول (2) يظهر أعلى عشر مهن مكانة اجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة مرتبة تنازلياً حسب الوسط الحسابي.

جدول (2)
الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأعلى عشر مهن مكانة اجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة

الرتبة	المهنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مهندس كمبيوتر	4,64	0,78
2	طبيب	4,52	0,97
3	مدير شركة	4,44	0,98
4	مدير بنك	4,44	1,04
5	مهندس	4,44	0,87
6	طيار تجاري	4,43	1,01
7	محام	4,43	0,96
8	أستاذ جامعي	4,42	1,04
9	مدير مصنع	4,34	0,98
10	محافظ	4,33	1,06

يتبين من جدول (2) أن المهن ذات المكانة الاجتماعية العالية في المجتمع الأردني من وجهة نظر الشباب مرتبة حسب المكانة من الأعلى إلى الأدنى هي: مهندس كمبيوتر، وطبيب، ومدير شركة، ومدير بنك، ومهندس، وطيار تجاري، ومحام، وأستاذ جامعي، ومدير مصنع، ومحافظ على التوالي. وتتفق هذه النتيجة نسبياً مع نتيجة دراسة قبلان المجالي (1990)، حيث تراجعت مهنتا «نائب برلمان» و«قاضي تمييز» من المهن العشر الأوائل من حيث المكانة الاجتماعية، فيما حلت مكانيهما مهنتا (محام) و(مدير مصنع) في الدراسة الحالية. بالنظر إلى طبيعة هذه المهن المبينة في الجدول (2) تمتاز بأنها توفر دخلاً اقتصادياً عالياً، الأمر الذي قد يكون الدافع لأفراد عينة الدراسة لأن يعطوها أعلى الدرجات؛ حيث أشارت دراسة (American Academy of Family Physicians, 1999) إلى أن المخاطر المتوقعة على صحة الفرد تتناسب عكسياً مع المكانة الاجتماعية والاقتصادية للفرد. وجاء البرنامج التلفازي الأردني (بكره إلنا) الذي تبثه المحطة الفضائية العربية الأردنية مؤكداً هذه النتائج، حيث أشار الكاتب الصحفي الأردني بلال حسن التل في مقالة له في صحيفة الرأي الأردنية (18/4/2000) بعنوان: طلبتنا ومهنة المستقبل في زاويته اليومية (ملاحظة) معقباً على البرنامج أعلاه والذي تعده وتقدمه السيدة سميرة عوض، حيث يقول التل: «إن معدة البرنامج اكتشفت من خلال مقابلتها لمئات الطلبة وبخاصة في المراحل التي يتبلور فيها توجه الطالب لاختيار مهنته؛ أن كل اختيارات الطلبة لمهنة المستقبل انحصرت في خمس مهن، احتلت مهنة الطب والهندسة أولها، تليها مهنة الطيار بدافع السفر، ثم مهنة المحاماة لدى الطلبة الذين تتعاطى أسرهم السياسة، تليها الرغبة في أن يكون الطالب رجل أعمال، وبخاصة إذا كان والده ممن يتعاطى هذا النوع من النشاط» (بلال التل، 2000).

كما يبين جدول (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات أقل عشر مهن من حيث المكانة الاجتماعية اعتماداً على الوسط الحسابي للدرجات التي أعطيت لهذه المهن من قبل أفراد عينة الدراسة.

جدول (3)
الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأدنى عشر مهن مكانة اجتماعية لدى أفراد عينة الدراسة

الرتبة	المهنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ماسح أحذية	1,89	1,16
2	جامع قمامة	2,16	1,46
3	مطرب	2,19	1,38
4	راع	2,34	1,44
5	جرسون	2,37	1,28
6	بائع متجول	2,39	1,09
7	حارس	2,48	1,23
8	ممثل	2,52	1,33
9	موسيقار	2,68	1,33
10	مواسرجي	2,86	1,18

يتضح من جدول (3) أن المكانة الاجتماعية لأدنى عشر مهن من وجهة نظر الشباب لم تتغير منذ العقد الماضي، وأنها نفسها كذلك في معظم المجتمعات برغم التفاوت الثقافي (قبلان المجالي، 1990). واللافت للنظر أن مهن الفنانين احتلت ترتيباً منخفضاً لدى أفراد العينة (مثل: مطرب، وممثل، وموسيقار) على الرغم من أهميتها ومردودها الاقتصادي الجيد، وقد يعود ذلك إلى العادات والتقاليد في المجتمع الأردني (العربي) الذي ما زال يرى القيام بمثل هذه الأعمال على أنها ليست مهنة، إضافة إلى النظرة الاجتماعية الدونية «الأخلاقية» لممتهني هذه المهن، وقد يعود ذلك إلى ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة (المجلات الفنية) من فضائح لبعض الفنانين. ويرى بعض الباحثين «أن معظم المسلسلات العربية، لا تخرج عن إطار التعارف والحب واللقاء المحرم، يصاحب ذلك كل ما يغضب الله ورسوله، من فحش وفساد وقلة أدب» (يوسف أبو هلالة، 1988).

كما تم استخدام اختبار (ت) (T-test) من أجل معرفة أثر الجنس (ذكور، إناث) في المكانة الاجتماعية للمهن، حيث استخدم اختبار (ت) لكل مهنة، والجدول (4) يوضح نتائج استخدام اختبار (ت) للمهن التي وجد أثر للجنس في المكانة الاجتماعية لها عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

جدول (4)
نتائج استخدام اختبار (ت) للمهن التي تبين وجود أثر لمتغير الجنس في المكانة الاجتماعية لها

المهنة	الجنس	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
موظف قطاع خاص	ذكور	3,62	1,12	403	2,19	0,029
	إناث	3,87	1,07			
معلم مدرسة	ذكور	3,46	1,27	403	2,99	0,003
	إناث	3,82	1,16			
ضابط أمن عام	ذكور	4,03	1,18	403	3,60	0,001
	إناث	4,41	0,89			

يتضح من جدول (4) أن المهن التي تتأثر المكانة الاجتماعية لها بمتغير الجنس هي (موظف قطاع خاص، ومعلم مدرسة، وضابط أمن عام)، حيث يتبين من الجدول نفسه أن الإناث يفضلن هذه المهن أكثر من الذكور، فقد بلغ الوسط الحسابي للدرجات التي أعطيت من قبل الإناث لهذه المهن هي: 3,87، 3,82، 4,41 على التوالي، أما الذكور فهي: 3,62، 3,46، 4,03 على التوالي؛ وجميع الفروق بين الأوساط الحسابية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$). فمهنة موظف القطاع الخاص تمتاز بعلو الدخل مقارنة بدخل القطاع العام، ومهنة ضابط أمن عام تمتاز بالسلطة، ومهنة التعليم تمتاز بمناسبتها للإناث من الناحية الاجتماعية في المجتمع الأردني، الأمر الذي قد يفسر إعطاء الإناث تقديرات أعلى لهذه المهن. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ذياب البداينة، وفايز المجالي (1996)، حيث أظهرت وجود فرق دال إحصائياً بين الذكور والإناث في المهن المفضلة.

كما تم استخدام اختبار (ت) لمعرفة أثر متغير مكان السكن (قرية، مدينة) في المكانة الاجتماعية للمهن، والجدول (5) يوضح نتائج اختبار (ت) للمهن التي تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لمتغير مكان السكن في المكانة الاجتماعية لها.

جدول (5)
نتائج استخدام اختبار (ت) للمهن التي تبين وجود أثر لمتغير مكان السكن في المكانة الاجتماعية لها

المهنة	مكان السكن	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
جامع قمامة	مدينة	1,94	1,33	403	2,83	0,005
	قرية	2,35	1,54			
موظف قطاع خاص	مدينة	3,88	1,04	403	2,23	0,026
	قرية	3,64	1,14			
رئيس بلدية	مدينة	4,13	1,12	403	2,87	0,004
	قرية	3,81	1,16			
مدير مصنع	مدينة	4,46	0,9	403	2,41	0,017
	قرية	4,23	1,04			
ميكانيكي	مدينة	3,28	1,22	403	2,29	0,022
	قرية	3,54	1,07			

من خلال النظر إلى الجدول السابق يتضح أن المهن التي تتأثر المكانة الاجتماعية لها بمتغير مكان السكن هي: (جامع قمامة، وموظف قطاع خاص، ورئيس بلدية، ومدير مصنع، وميكانيكي). حيث إن المهنتين: جامع قمامة، وميكانيكي، كانت المكانة الاجتماعية لهما لدى سكان القرية أفضل من سكان المدينة، في حين أن المهن: موظف قطاع خاص، ورئيس بلدية، ومدير مصنع كانت المكانة الاجتماعية لها عند سكان المدينة أعلى من سكان القرية. وقد يفسر ذلك على ضوء أن مهنتي «ميكانيكي» و«جامع قمامة» هما أعمال يدوية (الياقة الزرقاء) تمتاز بعدم نظافة المظهر الخارجي العام، الأمر الذي تعوَّد عليه أهل القرية لطبيعة عملهم (الفلاحة). أما مهن: «موظف قطاع خاص» و«رئيس بلدية» و«مدير مصنع» فتمتاز بوجودها الفعلي بوصفها مهنة رسمية في المدينة وتكاد لا توجد في القرية.

ولمعرفة أثر الإقليم (شمال، ووسط، وجنوب) في المكانة الاجتماعية للمهن، فقد استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (6) يوضح نتائج استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للمهن التي تبين وجود أثر لمتغير الإقليم في المكانة الاجتماعية للمهن عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).

جدول (6)
نتائج استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للمهن التي تبين وجود أثر لمتغير الإقليم في المكانة الاجتماعية لها

المهنة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
حداد	بين المجموعات	10,11	2	5,05	4,5	0,011
	داخل المجموعات	450,67	402	1,12		
	الكلي	460,78	404			
صحافي	بين المجموعات	8,38	2	4,19	3,62	0,027
	داخل المجموعات	464,86	402	1,15		
	الكلي	473,24	404			
كهربائي	بين المجموعات	8,9	2	4,45	4,65	0,01
	داخل المجموعات	384,54	402	0,95		
	الكلي	393,44	404			
نقابي	بين المجموعات	8,94	2	4,47	3,25	0,039
	داخل المجموعات	552,89	402	1,37		
	الكلي	561,84	404			
عامل بناء	بين المجموعات	15,77	2	7,88	5,94	0,002
	داخل المجموعات	533,46	402	1,32		
	الكلي	549,24	404			

يلاحظ من جدول (6) أن المهن التي تتأثر المكانة الاجتماعية لها بمتغير الأقاليم (شمال، ووسط، وجنوب) هي: حداد، وصحافي، وكهربائي، ونقابي، وعامل بناء. حيث تبين من خلال نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمتغير الإقليم في المكانة الاجتماعية لهذه المهن.

ولمعرفة موقع الفروق فقد تم استخدام اختبار نيومن – كولز للمقارنات البعدية كما هو موضح في جدول (7).

جدول (7)

نتائج استخدام اختبار نيومن – كولز للمقارنات البعدية لمعرفة أثر موقع الفروق بين مستويات متغير الإقليم في المكانة الاجتماعية للمهن

الإقليم	شمال	وسط	جنوب
شمال		D	
وسط			
جنوب	EDCB	AEC	

A: موقع الفروق لمهنة حداد
B: موقع الفروق لمهنة صحافي
C: موقع الفروق لمهنة كهربائي.
D: موقع الفروق لمهنة نقابي.
E: موقع الفروق لمهنة عامل بناء.

يتبين من جدول (7) أن موقع الفروق في ما يتعلق بمهنة «حداد» كانت بين إقليم الوسط وإقليم الجنوب، حيث إن المكانة الاجتماعية لمهنة «حداد» لدى إقليم الجنوب أعلى من المكانة الاجتماعية لها في إقليم الوسط. أما مهنة صحافي فيتبين وجود الفرق بين إقليم الجنوب وإقليم الشمال، حيث إن المكانة الاجتماعية لهذه المهنة لدى إقليم الجنوب أفضل منها لدى إقليم الشمال. أما مهنة كهربائي فكان الفرق بين إقليم الجنوب من جهة وإقليمي الوسط والشمال من جهة أخرى، حيث إن المكانة الاجتماعية لهذه المهنة في إقليم الجنوب أعلى منها في إقليمي الوسط والشمال. أما مهنة نقابي فكانت الفروق بين إقليم الشمال من جهة وإقليمي الجنوب والوسط من جهة أخرى، حيث إن المكانة الاجتماعية لهذه المهنة لدى إقليمي الوسط والجنوب أفضل منها لدى إقليم الشمال. وفيما يتعلق بمهنة عامل بناء فكانت الفروق بين إقليم الجنوب من جهة وإقليمي الوسط والشمال من جهة أخرى، حيث كانت المكانة الاجتماعية لهذه المهنة لدى إقليم الجنوب أعلى من إقليمي الوسط والشمال.

وقد يرجع ذلك إلى أن مهن الياقات الزرقاء «حداد» و«كهربائي» و«عامل بناء» والتي هي مفضلة لدى أفراد عينة الدراسة من إقليم الجنوب أعلى من إقليمي الوسط والشمال لأن هذين الإقليمين أكثر تحضراً من إقليم الجنوب إضافة إلى أن وظائف الياقات البيضاء تتركز في إقليم الوسط (العاصمة عمان وما حولها)، ويأتي بعدها إقليم الشمال. وأما مهنة صحافي والتي هي مفضلة لدى أفراد عينة الدراسة من أبناء إقليم الجنوب مقارنة بإقليم الشمال، فقد يعود إلى بُعد إقليم الجنوب عن مركز المملكة، الأمر الذي يجعل مهنة الصحافة

مفضلة لدى أبناء إقليم الجنوب حيث يطلعون على ما يجري من أحداث داخل المملكة من خلال الصحافة بشكل كبير.

كما تم استخدام اختبار (ت) لمعرفة أثر متغير الجنس ومكان السكن في تقديرات أفراد عينة الدراسة في المكانة الاجتماعية للمهن جميعها كما في جدول (8).

جدول (8)
نتائج استخدام اختبارات (ت) لمعرفة أثر الجنس ومكان السكن في المكانة الاجتماعية للمهن

المتغير	مستويات المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	213,08	29,34	1,03	0,30
	أنثى	215,79	23,13		
مكان السكن	مدينة	214,74	26,87	0,15	0,88
	قرية	214,34	25,69		

يلاحظ من جدول (8) عدم وجود أثر لمتغيري الجنس ومكان السكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لتقدير أفراد عينة الدراسة في المكانة الاجتماعية لجميع المهن المشمولة في أداة الدراسة بشكل عام.

ولمعرفة أثر متغير الإقليم في تقدير أفراد عينة الدراسة في المكانة الاجتماعية للمهن مجتمعة، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي كما هو موضح في جدول (9).

جدول (9)
نتائج استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر متغير الإقليم في المكانة الاجتماعية للمهن

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	4195,67	2,097,83	3,07	0,051
داخل المجموعات	402	273519,19	680,39		
الكلي	404	277714,86			

يتبين من جدول (9) عدم وجود أثر لمتغير الإقليم عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) على تقديرات أفراد عينة الدراسة في المكانة الاجتماعية للمهن مجتمعة.

وقد يرجع سبب عدم عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذه المتغيرات في المكانة الاجتماعية للمهن التي شملتها أداة الدراسة مجتمعة، كما يلاحظ من نتائج الدراسة الحالية وجود بعض المهن ذات المكانة الاجتماعية الأعلى لدى الذكور، وبعضها الآخر ذي مكانة اجتماعية أعلى لدى الإناث، وما ينطبق على متغير الجنس ينطبق على المتغيرات الأخرى (مكان السكن والإقليم)، الأمر الذي يكون قد أدى إلى عدم وجود أثر لهذه المتغيرات في المكانة الاجتماعية للمهن مجتمعة، إضافة إلى أن جميع أفراد عينة الدراسة (طلبة جامعة الحسين بن طلال – معان – جنوب المملكة الأردنية الهاشمية) هم تقريباً من المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية نفسها.

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي:

1 – أن تركز المناهج المدرسية في المرحلة الأساسية الإلزامية على أهمية العمل في مهن الياقات الزرقاء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والدينية والوطنية.

2 – ضرورة تكثيف دور وسائل الإعلام المختلفة وبخاصة التلفاز على إبراز أهمية الاشتغال وفوائده في مهن الياقات الزرقاء.

3 – عمل دراسات لتعرُّف أسباب عزوف الشباب الأردني عن المهن التي تعمل بها العمالة الوافدة.

المصادر

إبراهيم عثمان، وقيس النوري (1996). **التغير الاجتماعي**. عمان: منشورات جامعة القدس المفتوحة.

أحمد الخطيب (1990). رؤية مستقبلية لتعزيز المكانة الاجتماعية للمعلم في الوطن العربي. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**. مج 5، ع 2: 103–135.

أحمد ربايعة (1990). التغير في ثقافة المهاجرين العرب في مدينتي بنجامتن وسيراكيوز في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة استطلاعية في التمثل (الاندماج) الثقافي. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، مج 5، ع1: 193–246.

السيد علي شتا (1993). **نظرية علم الاجتماع**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

بلال التل (2000). طلبتنا ومهنة المستقبل، **صحيفة الرأي**، الثلاثاء 18/4/2000 : 20.

تحسين الطراونة (1992). تقييم الأداء والوصف الوظيفي. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، مج 7، ع4: 209–234.

حسن البيلاوي وعبدالله الحمادي (1988). المكانة الاجتماعية للمعلم. **مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر**، مج 20 : 12.

حسن الساعاتي (1980). **علم الاجتماع الصناعي**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط3.

حكمة البزاز (1989). اتجاهات حديثة في إعداد المعلمين. **رسالة الخليج العربي**، 9(28): 177–213.

حليم بركات (1991). **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4.

ذياب البداينة، وفايز المجالي (1996). الحراك الاجتماعي بين الأجيال والتفضيل المهني لدى الأبناء. **مجلة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر**، ع9: 207–243.

ذياب البداينة، وفايز المجالي (مقبول للنشر). مكانة المهن في المجتمع الأردني بنظر الشباب الجامعيين: دراسة على عينة من طلبة جامعة مؤتة. **مجلة آداب الرافدين** – العراق.

رافع النصير، وراتب السعود (1993). العوامل التي تسهم في اختيار الطالب الأردني في الجامعات وكليات المجتمع الأردنية لمهنة المستقبل ومدى الرضا عنها. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، مج 8 (3): 43–76.

رشيد عبدالحميد، ومحمود الحباري (1983). **أخلاقيات المهنة**. عمان: دار الكتاب الذهبي.

سهام أبو عيطة (1989). الرعاية الوالدية والميول المهنية لدى الطلبة الكويتيين في المرحلة الثانوية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت. مج 17، ع 2، صيف 1989: 129–152.

علي الزغل، وعاطف عضيبات (1990). الشباب والاغتراب: دراسة ميدانية من شمال الأردن. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، مج 5 ، ع2: 43–81.

فاخر عاقل (1989). دور الإرشاد والتوجيه المهنيين في توجيه الطلاب نحو العمل. **المجلة العربية للتربية**، مج 9، ع1: 86.

قبلان المجالي (1990). المكانة الاجتماعية للمهن والوظائف الشائعة في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت. مج 18، ع1، ربيع 1990: 123–139.

لطيفة الفرحان وآخرون (1994). قياس مدى ارتباط المعلمين في الأردن بمهنة التربية والتعليم وولائهم لها والعوامل المؤثرة في ذلك. **دراسات**. مج 9، ع 2: 29–68.

محمد بيومي (2000). **تاريخ التفكير الاجتماعي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد الجوهري (1979). **مقدمة في علم الاجتماع الصناعي**. القاهرة: منشورات دار الكتاب للتوزيع، ط2.

محمد عاطف غيث (1985). **علم الاجتماع: نظريات وتطبيقات**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد العربي (1998). السكان والتنمية. في عزت جرادات، ونوقان عبيدات، (تحرير) **التربية السكانية**. منشورات وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، عمان 1998: 307–353.

محمد المصري (1986). **أخلاقيات المهنة**. عمان: مكتبة الرسالة الحديثة.

منذر المصري (1991). السياسات التعليمية وسياسات العمل والاستخدام في الأردن. في: كامل أبو جابر، وآخرون: (341–381). (تحرير) **سوق العمل الأردني، تطوره، خصائصه، سياساته، وآفاقه المستقبلية**. عمان: دار البشير. منشورات المؤسسة الأردنية للدراسات الشرق أوسطية.

ناجح العيدة (1997). **مهنة التعليم وعلاقتها بالمكانة الاجتماعية للمعلم من وجهة نظر مديري المدارس والمعلمين أنفسهم**. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك – إربد – الأردن.

ناصر العديلي (1983). الدوافع والحوافز للرضاء الوظيفي في الأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية (بحث ميداني). **مجلة الإدارة العامة**. المملكة العربية السعودية، ع 36: 34–87.

نبيل السمالوطي (1981). **علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

نزار الطائي (1978). الأصناف المهنية في التراث العربي. الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، **بحوث المؤتمر الفكري الثاني للتربويين العرب**، بغداد: 25.

وزارة العمل (1998). أضواء على أوضاع البطالة الراهنة في الأردن. **العمل**، ع 82 : 8–20.

يوسف أبو هلالة (1988). **الإعلام في ديار الإسلام: بداية ورسالة**. الرياض، المملكة العربية السعودية، منشورات دار العاصمة، النشرة الأولى: 24.

American Academy of Family Physicians (1999). *Social status determines health*.. EBSCOhost Document No: 2079518.

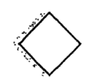
Kulik, L. (1998). *Occupational sex - typing and occupational prestige.* EBSCOhost Document No: 1299608.

Ching - Jiang, L. (1994). *Occupational prestige and professional image of teachers in Taiwan: A comparison of three surveys.* EBSCOhost Document No: 9505300022.

Mackinnon N., & Langford, T. (1994). *The meaning of occupational prestige scores: A social psychological analysis and interpretation.* EBSCOh-Sost Document No: 9501303906.

مقدم في: يونيه 2000.

أجيز في: إبريل 2001.



جغرافية التمثلات
(دراسة نظرية)

سليماني العربي[*]

بو بكراوي الحسن[**]

ملخص: تكمن أهمية التمثلات في علاقتها المباشرة بمختلف العناصر المكونة للمجال الجغرافي. إلا أن الإنتاج الجغرافي في كثير من الدول، وبخاصة العربية منها، لا يأخذ بعين الاعتبار دور التمثلات الفردية والجماعية في البحث وخطط التهيئة. في هذا السياق تطرح جغرافية التمثلات بوصفها تياراً جديداً يرتكز على التكامل بين الذات والموضوع في دراسة المجال، ويستفيد من علوم أخرى مثل السوسيولوجيا والسيكولوجيا والأنثروبولوجيا واللسانيات.

إن جغرافية التمثلات جغرافية تعنى بالحركة والعمل ودراسة تنظيم المجال والممارسات المجالية الناتجة عن ذلك. إن المجال الجغرافي مجال يتداخل فيه المدرك والمعاش والمتمثل، ويحبل بكثير من العلامات والرموز والقيم الفردية والجماعية، ومن ثم فهو يتجاوز التصور الأوقليدي ذا النظرة الأحادية للظواهر الجغرافية. لقد أدى إدراج التمثلات في الخطاب الجغرافي منذ الخمسينيات إلى خلخلة كثير من المفاهيم المهيكلة للبحث والتدريس على السواء، مثل المجال والمقياس والإقليم والمكان.

ويأتي هذا الإسهام لإلقاء الضوء على جغرافية نُعدها ذات راهنية قصوى، تلك هي جغرافية التمثلات.

المصطلحات الأساسية: التمثلات، المجال المتمثل، المخيال، المجال الجغرافي، الدال، المدلول، الذات، الموضوع، تهيئة المجال، انتشارية، الفكر.

* مفتش بالثانوي – الاجتماعيات، مراكش – المغرب.

** أستاذ بجامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش – المغرب.

مقدمة:

أصبح مفهوم التمثلات في السنوات الأخيرة من المفاهيم الأساسية في دراسة مختلف العلوم وتدريسها، وخصوصاً العلوم الإنسانية والاجتماعية. بالنسبة للجغرافيا، فقد وجدت نفسها أمام إشكالية التمثلات أكاديمياً ومدرسياً منذ خمسينيات القرن الحالي. ففي سياق الجغرافيا الجديدة وتشعب المعرفة المرتبطة بالمادة بدأ الحديث عن ذاتية المجال وعلاقته بالإحساسات والمخيال. ذلك أن المعرفة الجغرافية متميزة بخاصيتي الدينامية والسيرورة، وكلتاهما تحيل بالضرورة إلى التمثلات المجالية لدى الفرد والجماعة.

إن أهمية التمثلات تكمن اليوم في إمكانية توظيفها في إعداد التراب وتدبير البيئة ودراسة التأثيرات (Les impacts)، وفي العملية التعليمية أيضاً.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد هذا المفهوم الجديد/القديم من خلال التطورات التاريخية والدلالية والسيميولوجية التي عرفها، وبعد ذلك القيام بمقاربة جغرافية التمثلات من حيث الولادة المتعسرة والمنطلقات والمبادئ المنهجية والابستمولوجية، وأخيراً معرفة واقع التمثلات في الإنتاج الجغرافي في المغرب، ثم ردود الفعل المترتبة.

1 – التطور التاريخي والسيميائي لمفهوم التمثلات:

1-1 التمثلات: مفهوم فلسفي النشأة

يُعد السؤال حول علاقة الواقع بالفكر، وحدود التطابق والانفصال بين الخطاب والحقيقة وما ندركه منها سؤالاً قديماً من وجهة نظر تاريخية. ذلك أن كثيراً من فلاسفة الإغريق وفلاسفة الأنوار استهلكوه بكثرة. وتفادياً للإطالة نكتفي بنموذجين مثالين هما: أفلاطون وكانط.

– **أفلاطون** (428–347 ق.م): يعد أول من نقل الحوار الفلسفي من الأرض إلى السماء. إن المعرفة عنده تتم عبر مستويات ثلاثة: أولاً مستوى الحواس، وثانياً مستوى المثل أثناء الحياة في العالم المحسوس، ثم أخيراً مستوى المثل قبل حياتنا وبعدها. يرى أفلاطون أن المعرفة الحسية ليست حقيقة مطلقة ما دامت مركبة وقابلة للانحلال، وإنما هي معرفة بالحقيقة المختلفة المتغيرة. لذلك لا بد من تدخل الفكر الذي هو من فعل النفس. ويمكن فهم العلاقة بين التمثلات والواقع والحقيقة من خلال مجاز الكهف أو المغارة (L'allégorie de la caverne). وهو مثال رمزي يفترض وجود أشخاص في

كهف مظلم ينفذ إليه الضوء من فتحة. هؤلاء الناس مقيدون ووجوههم متجهة إلى الجدران وخلفهم الفتحة. وعند مرور أناس آخرين حاملين تماثيل أو أشياء مصنوعة تنعكس هذه على جدار الكهف، بيد أن المقيدين يدركون الظلال على أنها الحقيقة «... إن أناساً مثل هؤلاء لا يضفون صفة الحقيقة إلا على ظلال أشياء مصنوعة»[1].

كانط (1724–1801): هو أحد فلاسفة الأنوار العقلانيين، وما يتميز به هو الثورة التي أحدثها في المعرفة الإنسانية، حيث تجاوز الثنائية الديكارتية وعمل من أجل المصالحة (Transaction) بين الفطرية والإمبريقية. إن المعرفة عند كانط تأتي من خلال عنصرين رئيسين هما: الحساسية (La sensibilité) والفهم (L'entendement). فالحساسية ترتبط بالمادة وقابلية الانطباع بالمحيط الخارجي. أما الفهم فيرتبط بالصورة والقدرة على التفكير في الانطباعات الحسية. وهكذا تصير المعرفة بعدية (A posteriori) وقبلية (a priori) في الآن نفسه، يقول كانط: «تصدر معرفة فكرنا عن مصدرين أساسيين: الأول هو القدرة على تلقي التمثلات (Représentations قابلية الانطباعات)، والثاني هو القدرة على التفكير في موضوع ما بوساطة هذه التمثلات (تلقائية التصورات Concepts). نُعطى الموضوع بفضل القدرة الأولى، ويصبح بفضل الثانية وفي علاقة مع ذلك التمثل موضوعاً مفكراً فيه، فالحدوس والتصورات تكون إذن عناصر معرفتنا بأكملها...»[2]. لقد بين كانط أن «العلوم الاجتماعية التي تعد الجغرافيا واحداً منها لا تصل إلى معرفة الأشياء والموضوعات التي تبغي دراستها، وإنما تصل فقط إلى تمثلات حول هذه الأشياء»[3].

2-1 التمثلات: مفهوم حاضر في كل التخصصات

لقد استطاعت العلوم الدقيقة أو «الحقة» خلال القرن التاسع عشر، وبعدها العلوم الإنسانية والاجتماعية مثل الجغرافيا، أن تحقق القطيعة الابتسمولوجية مع أمها الفلسفة. إلا أن هذا الإنجاز لم يمنع من اقتباس مفاهيم محورية مثل مفهوم التمثلات، من طرف مختلف الحقول المعرفية والعلمية نذكر منها:

---

(1) Platon (1966). *La république*. Flammarion. Paris: 74.

(2) إيمانويل كانط (1987). نقد العقل الخالص، الترجمة الفرنسية: محمد وقيدي، ما هي الابستمولوجيا؟ مكتبة المعارف، ص155.

(3) Bailly, A., & Ferras, R. (1997). *Eléments d'épistémologie de la géographie*. Armand Colin, Paris: 15.

1-2-1 علم النفس الاجتماعي: يحلل التمثلات بوصفها أنساقاً ذهنية وأطراً مرجعية تتيح للفرد إمكانية تأويل الأحداث والوقائع الخارجية. ذلك «أن تحصيل العالم الذي يحيط بنا، وفهمه وحل المشكلات التي يطرحها - كل ذلك - لا يتأتى إلا عن طريق التمثلات التي تتكون لدينا عن هذا العالم ذاته»[4].

ويرى مؤلفا كتاب «أصول المعرفة» أن علم النفس الاجتماعي يجازف بأن يبقى غير معني بتحليل سيرورات تملك المعرفة، وربما لا يسمح بفهم الكيفية التي يبني بها الفرد الواقع أو يهيكله، وخصوصاً الكيفية التي تتحقق بها عملية إدماج المعرفة العلمية، وزيادة على هذا فإن علم النفس الاجتماعي لا يتيح إمكانية البحث في الكيفية التي يتم بها تثبيت كل تمثل فردي ضمن مجموعة من الدلالات والقيم الاجتماعية[5].

1-2-2 علم نفس النمو المعرفي: من رواد هذا التخصص قطب الابستمولوجيا التكوينية المعاصرة جان بياجي، وكذلك جروم برونير وفيكوتسكي وباشلار. يعرف بياجي التمثل هكذا: «التمثل هو إما الإثارة والاستحضار الذهنيان لأشياء غائبة، وإما إكمال المعرفة الإدراكية لأشياء حاضرة بالرجوع إلى أشياء أخرى ليست مدركة في الآن نفسه»[6].

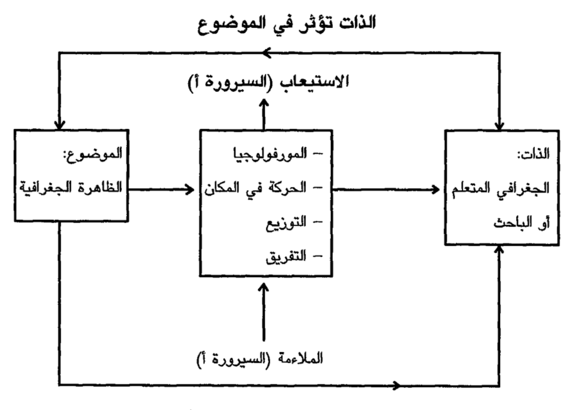
إن التمثلات حاضرة في مختلف مراحل النمو العقلي الأربع التي يمر بها الطفل وفق البنائية أو التكوينية البياجية. هذه المراحل الأربع هي: المرحلة الحسحركية والمرحلة ما قبل الإجرائية والمرحلة الملموسة الإجرائية، ثم المرحلة المنطقية الصورية. وقد طبق بياجي مقاربة تعتمد على تقانة المقابلة من أجل رصد تمثلات الطفل ومعرفتها طوال هذه السيرورة الرباعية الكرونولوجيا. فبفضل الرسم الذي ينجزه الطفل والحركات التي يقوم بها أو الوصف العقلي لاحظ بياجي أن كل فرد يؤول الواقع وفق تدخلاته، كما أن البناء يكون نتيجة لتفاعل الذات والموضوع، إذ إن الإنسان يبني ذاته في اللحظة التي يبني فيها العالم. إن التمثل هو الوسيط بين

(4) Jodelet, D., et al (1987). *Les représentations sociales*. P.U.F. Paris: 31.

(5) Giordan, A., al. (1987). *Les origines du savoir*. Delachaux et Niestlé: 67-69.

(6) Piajet, j., & Inhelder, B (1947). *La représentation de l'espace chez l'enfant*. P.U.F, Paris.

الإدراك والمفهمة، أي نتاج الحواس والفكرة المجردة العامة. فعن طريقه ينتقل الجغرافي مثلاً من إدراك الكائنات الحية وفهمها (الإنسان، والحيوان، والنبات) إلى مفهوم العشيرة الإحيائية (Biocénose)، ومنها إلى الوسط أو المدى الحيوي (Biotope)، ثم إلى مفهوم النظام البيئي بوصفه مفهوماً أكثر شمولية (Ecosystème). وهكذا فإن فهم ظاهرة جغرافية جديدة ودراستها يقترنان ببناء تمثلات جديدة منظمة في كلية منسجمة وديناميكية. فالتمثل هو سيرورة لاستعمال صور ذهنية، حيث تحصل المعرفة من خلال التفاعل بين الذات والموضوع، أي من خلال الاستيعاب (Assimilation) والملاءمة (Accomodation).



شكل 1: ابستمولوجية التفاعل بين الذات والموضوع مستوحاة من جان بياجي، le structuralisme Que sais je n° 1311, 1968 P.U.F (بتصرف كبير)

– الاستيعاب هو تأويل معطيات التجربة واستدخالها في الأطر المعرفية الحالية للذات. وهذا يعني أن الذات تؤثر في الموضوع بوساطة تمثلاتها.

- الملاءمة: هي تحويل الأطر المعرفية وفق المعطيات الجديدة من خلال تأثير الموضوع في الذات.

وقد أقام برونير مصالحة مع بياجي وفيكوتسكي ونقد السلوكيين والتجريبيين.

1-2-3 علم النفس المعرفي: يعرف التمثلات بأنها سيرورة معرفية ونتاج لهذه السيرورة في الوقت نفسه. إنها مرتبطة ببنية كامنة تتوقف على منظومة تشكل حقلها الدلالي. كما أن التمثلات قد تكون نمطاً من أنماط التفسير والتأويل، إذ إن لكل منا إطاراً مرجعياً يستند إليه في تفسير المعطيات الخارجية. والعلاقة بين السيرورة (Processus) والمعرفة (Connaissance)، علاقة تكوينية في رأي بوربولان[7]. وفي السياق نفسه يثير الجغرافي إيف أندري الاستعمال غير الملائم أحياناً لمفهوم التمثلات، كأن يكتفي الباحث بالتمثلات بوصفها حصيلة وإنتاجاً دون الاكتراث بالسيرورة. ويرجع هذا التقصير في رأيه إلى تجاهل مسلمة أساسية، هي أن «التمثلات التي يمكن الاشتغال عليها هي قبل كل شيء، نتيجة لموضعة أو موضوعانية (Objectivation) يقودها الباحث. فهو الذي يضع فرض التمثلات، وهو الذي يعد الاستمارة، وهو الذي يعطي الأجوبة المعنى والدلالة»[8].

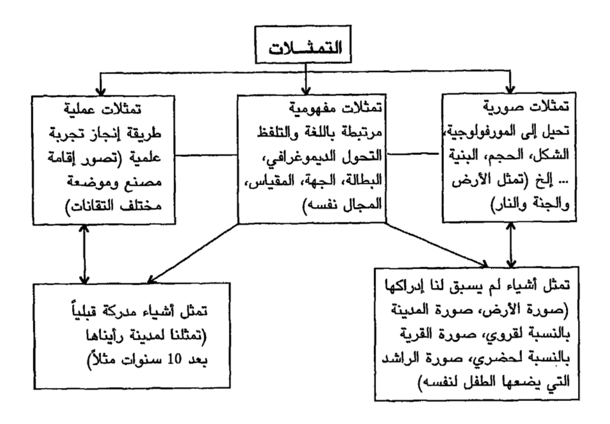
1-2-4 علم الاجتماع المغربي: يرى محمد بوغالي أن «كل تمثل إلا ويستمد معطياته وتنظيمه - ولو كان مختزلاً - من سجلات ديناميكية خاصة، لا تقبل الشك أحياناً»[9]، فمن خلال تمثلاتنا للعالم في شكل مكونات مجالية مختلفة ومتعددة يمكننا أن نعرف بعض المظاهر وننفذ إلى بعض التجليات الأساسية لعقلية الناس الذين هم الأصل.

وعموماً فإن تطور اللسانيات والسيميولوجيا أسهم في تقدم الاشتغال على التمثلات بمختلف أنواعها.

(7) Borbolan, J, Cl, R (1993). Une notion clef des sciences humaines, *Revue Sciences Humaines,* n° 27: 17.

(8) André, Y. (1998). Enseigner led représentations spatiales. Anthropos. *Economica*. Paris: 43.

(9) Boughali, M. (1974). *La représentation de l'espace chez le marocain illettré*. édit, Afrique, Orient casablanca: 4.



شكل 2: الأشكال الثلاثة للتمثلات المعرفية

2 – التمثلات في الجغرافيا أو جغرافية التمثلات:

2-1 تحديدات أولية:

برغم تعدد الأطر المرجعية والنظرية للجغرافيين، يمكن أن نجد بينهم نوعاً من التقاطع حول الصفات الرئيسة التي تضفيها العلوم الاجتماعية على مفهوم التمثلات، فالخلاف الوحيد الذي يحتمل وقوعه بين جغرافيين اثنين، هو مجرد الأخذ بعين الاعتبار أولاً، صفتي (Attributs) التمثل اللتين أشرنا إليهما سابقا: (السيرورة + النتاج).

وانسجاماً مع طبيعة موضوع هذه الدراسة نورد بعض التعريفات الجغرافية:

* **روجي بروني**: «التمثل هو استحضار شيء في الذهن، وبصفة عامة، التمثل شكل تتخذه فكرة أو ظاهرة أو موضوع أو مجال في الذهن (...) إننا نتصرف حسب تمثلاتنا للحقيقة والواقع، سواء أكانت هذه الحقيقة مدركة أم متخيلة فقط (...) إن التمثلات المجالية تمثل ظواهر وأشياء معينة في المجال، تمثلها في

مورفولوجيتها. وقد يطرح التمثل إشكالات لبعض الناس...»(10). ولئن كان بروني من الذين يدعون إلى وضعية جديدة (néopositivisme)، فإنه يقول: «في الوقت الحاضر بدأ الجغرافيون ينصرفون عن الإدراكات المجالية نحو الاهتمام أكثر بالتمثلات المجالية. وهكذا فإن الانشغال بالتمثلات يزيد على حساب الإدراك»(11).

* **انطوان بايي**: «التمثل هو إنشاء اجتماعي، جماعي أو فردي، لتمثيلات (Schémas) ملائمة للحقيقة، وذلك في إطار أيديولوجيا ما»(12). وقد لاحظنا أن جميع التعاريف التي يعطيها بايي في مختلف أعماله، تأخذ كثيراً من بياجي وكانط وأفلاطون.

* **جان بول كيران**: «التمثل هو إنشاء اجتماعي أو فردي لتمثيلات ملائمة للواقع والحقيقة»(13).

* **فرانسوا أوديجيي**: «التمثل بناء ذهني، وهو سيرورة معرفية وحصيلة هذه السيرورة»(14).

نستشف من هذه التعاريف وغيرها أن التمثلات ظاهرة مركبة، أو بتعبير جغرافي هي عبارة عن مزيج مكون من مجموعة عناصر، مثل الصور الذهنية والقيم والمعتقدات والمعلومات، و... هذه الكلية المنسجمة أحياناً والمتنافرة أحياناً أخرى هي تعبير عن ذات وبناء موضوع. وتأسيسا على هذه البدهية تكون جغرافية التمثلات المجالية تخصصا أو اتجاهاً يعنى بالحركة (le mouvement) والعمل (L'action) والصورة الذهنية (L'image mentale). إنها جغرافية السيرورات المجالية والفاعلين في المكان والزمان، قوتها في كونها تهتم بالأبعاد الذاتية للمجال دون إهمال البعدين: الموضوعي والاقتصادي.

(10) Roger, B., et al. (1994). *Les mots de la géographie*, Dictionnaire critique. Reclus, Paris: 428-429.

(11) Idem: 378.

(12) Bailly, A., & Ferras, R., Pumain, D (1992). *Encyclopédie de géographic.* Economice, Paris: 372.

(13) Guérin, J-P. (1998). Géographie et Représentation, in André, Y; Enseigner les Représentations spatiales, op, cit: 77 (voir aussi, Bailly, A., & al, *Encyclopédie de géographie*, op, cit: 374).

(14) Audigier, F. (1998). in André, Y. *Enseigner les représentation spatiales*, op, cit: 26.

2-2 مبادئ جغرافية التمثلات:

2-2-1 مدخل ابستمولوجي:

يظهر مما سبق أن كلمة «تمثل» ذات معان ودلالات متعددة (Polysémique). وإذا كان بعض الجغرافيين يعتقدون أن هذا التعدد السميولوجي قمين بعرقلة السير العادي للدراسة الجغرافية، ومن ثم إبعادها عن خاصية التحديث (L'aggiornamento) الذي بدأت تعرفه منذ ستينيات هذا القرن، فإننا نُعد، خلافاً لذلك، أن التعدد ظاهرة صحية من شأنها إثراء البحث الجغرافي. إن الاختلافات في طرائق صياغة الإشكالية الجغرافية، وتوطين الظواهر الاجتماعية، وتحليل التوزيعات والتدفقات تسهم في البحث عن هوية الأفراد والجماعات المنعزلة والطبقات والشعوب المنغلقة. وهكذا تلتقي الجغرافيا بالسوسيولوجيا والفينمينولوجيا والأنثروبولوجيا والسيكولوجيا والسيميولوجيا والاقتصاد. إن التحليل الجغرافي يتضمن البعد الرمزي إلى جانب البعدين: البنيوي والوظيفي. لقد تحدث لنتش Lynch عن المظهر البنيوي للمجال الذهني (espace mental) بحسبانه يمكن من معرفة الطريقة التي يستعمل بها الأفراد بنيات الوسط خلال ممارساتهم المجالية. أما المظهر الوظيفي فإنه يركز أساساً على مفهوم الزمان/المكان (Espace/Temps) من أجل تفسير مشكلات إمكانية الوصول والمقدرات الاقتصادية للأمكنة. أما المظهر الرمزي فيكاد يكون ابتكاراً خاصاً بجغرافية التمثلات التي توظفه للكشف عن تنوع الدلالات المجالية وعن شبكة العلاقات التي تربط بين الإنسان والمجتمع والطبيعة.

2-2-2 المبادئ الأساسية لجغرافية التمثلات:

تعرف جغرافية التمثلات كذلك بجغرافية الحركة وجغرافية الفاعلين. وتقوم على مبادئ، تميزها أحياناً عن مثيلاتها الكلاسيكية والجديدة، وتجمعها بها أحياناً أخرى. ونورد هذه المبادئ كما طرحها دعاتها: أنطوان بايي وايف اندري.

2-2-2-1 مبادئ أنطوان بايي

– **مبدأ المخيال:** كل مقترح جغرافي هو صورة، أي نموذج مبسط للعالم أو جزء منه.

– **مبدأ التمثيل:** ليس المجال في ذاته هو موضوع الدراسة، لأن الموضوع الحقيقي هو ذلك الذي نبنيه، فالمعرفة الجغرافية مؤسسة على تمثل الظواهر

وتمثيلها انطلاقاً من المفاهيم. إن الجغرافيا لا تستطيع إذن أن تكون علم المشاهد ولكنها علم تأويل العلامات والرموز.

– **مبدأ الإنشاء:** يكون التمثل إنشاءً لتمثيل ملائم، لكنه متحيز لسيرورة أو لمجال. ويحيلنا هذا التمثيل إلى الأيديولوجيات وطريقة بنائها.

– **مبدأ التغذية الراجعة** (Rétroaction) ذلك أن التمثلات تتغذى بالممارسة والعكس صحيح.

– **مبدأ الوجود:** يهتم الجغرافيون بالأفراد داخل المجتمع إلا أنهم هم أنفسهم جزء من المجتمع الذي يعكسون أيديولوجيته[15].

2-2-2-2 مبادئ إيف أندري:

– إن جغرافية التمثلات تسعى إلى الحفر تحت التنظيمات المجالية متجاوزة بذلك الجغرافية التقليدية والكمية. فهي تلاحظ أن اشتغال المجالات هو نتيجة للقرارات المجالية التي تتخذها المجموعات والأفراد الذين يشكلون المجتمع. وتنبع هذه الملاحظة من مسلمة مفادها أن المهم لا يكمن فقط في معرفة بنية التراب ولكنه يكمن أيضا في إعداده وتهيئته.

– ليس المجال مجرد حامل ومعطي تقوم عليه حياة المجتمع، ولكنه خلق وإنشاء اجتماعي أيضاً (كوط 1988, M. Cote:9)، فالمجال إذن لا يتوافر على جوهر خاص.

– إن جغرافية التمثلات تَعُدُّ الإنسان فرداً، أو فرداً داخل المجتمع، ومن ثم فهو عنصر فاعل في المجال من خلال إحساساته، وقراراته وأعماله. إنه يسهم دائماً في تعديل الأمكنة.

– إن هذه القرارات والأعمال ليست تعبيراً عن عقلانية اقتصادية كاملة أو تبليغاً تاماً، لأن المعرفة الضمنية أو الصريحة للمجال – والتي يمتلكها الناس – هي معرفة ذاتية في أساسها. ذلك أنه بين الإنسان ووسطه تتوسط سيرورة المعرفة[16].

فيما يلي جدول يوضح بعض الاختلافات المبدئية بين جغرافية التمثلات وجغرافيات أخرى.

(15) Bailly, A., Béguin, H. (1992). *Les concepts de la géographie humaine*. Masson, Paris: 19-21.

(16) André, y., & Bailly, A. (1998). Les représentations spatiales des territoires et du monde. *Revue Perspectives*, UNESCO, n° 106 volume XXXIII: 307-311.

جدول 1: الاختلافات المبدئية بين جغرافية التمثلات وجغرافيات أخرى

جغرافية التمثلات		جغرافيات أخرى	
مجال وموحيات	مفاهيم ودلالات	مجال وموحيات	مفاهيم ودلالات
ذاتي	حضور الأنا	موضوعي	إقصاء الأنا
مجرد	إحساس وعاطفة	ملموس	الإدراك بالحواس
المخيال الداخلي	أدبي – علم الأعصاب	الواقع الخارجي	العلوم الحقة
اجتماعي	حامل ومنتوج	مادي	حامل المجتمع
الغيرة الإنسانية	الفردانية	الحياد	الكليانية
ممركز حول الذات	باطني	خارج عن الذات	ظاهري
مشيد	قابل للملاحظة لكنه غير قابل للتعميم	معطى	قابل للملاحظة والقياس والتعميم
أيديوغرافي فردي	وصفي وتفسيري	نوموطتيكي تعميمي	إنتاج قواعد علمية
كيفي نوعي	غير إحصائي	كمي حجمي	إحصائي
فينمنولوجي	الظواهر الفردية	وضعي	الظواهر العلمية

* ملاحظة: إن الهدف من هذا الجدول ليس تكريس انفجار المادة ولا إقامة تعارض بين تيار وآخر.

2-3 إدراج التمثلات في دراسة الجغرافيا وتدريسها:

تطورت جغرافية التمثلات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأربعينيات، في حين تأخر اعتمادها في الجغرافية الفرنسية إلى أوائل الستينيات. وقد استوحت هذه المولودة الجديدة شيئاً كثيراً من الجغرافية الاجتماعية والفينمينولوجيا. كما أنها حاولت أن تقطع أبستمولوجيا مع الجغرافيا الكلاسيكية التي ظلت تَعُدُّ المجال شيئاً مطلقاً وملموساً قابلاً للتحليلات الموضوعية. إن جغرافية التمثلات تَعُدُّ المجال

الجغرافي مجرداً ومشيداً من قبل الأفراد والجماعات. ولذلك تستوجب دراسته مقاربة شمولية، ذاتية وموضوعية، كيفية وكمية، استنباطية واستقرائية، تأويلية (Herméneutique) ومحايثة (Immanente). ففي المجال الواحد يتداخل المخيال بالإحساس، واللاوعي بالوعي. وإلا كيف نفسر موضوعياً تشبث ساكنة ما بمكانها برغم قساوته أو رداءته (Tuan Yu fi, Topophilia, Englewood cliffs, Prentice) Topophobie ≠ topophilie Hall 1974، وكيف نفسر مقاومة أخرى ورفضها لتجديدات (Innovations) نبغي نشرها[17].

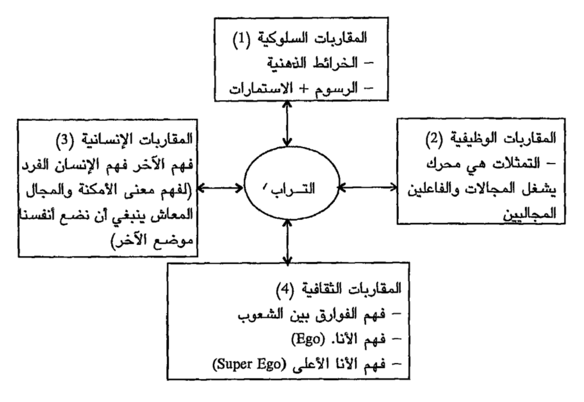
إن مجال الجغرافية متميز بالفوضى (Le chaos)، وقد بين إدچار موران (Edgar Morin) في عدة مناسبات، العلاقة التفاعلية بين النظام (L'ordre) واللانظام (le désordre). «فإذا أراد الجغرافي أن يفهم نشأة هذا العالم المعقد وتطوره، وإذا أراد البحث عن النظام داخل هذه الفوضى، يجب عليه أن يتقبل الطابع العشوائي للتغيير، وكذلك اللاعقلانية الظاهرة للسلوكات البشرية. وهو مطالب أيضاً بالاهتمام برمزية المكان على طريقة كاستون باشلار، وبمظاهره الأسطورية على طريقة كوكلان (A.Coquelin)، وبدلالاته الذاتية على طريقة سانصو. (L.Sansot)[18]. وفي هذا السياق يرى محمد بوغالي أنه «خلف اللانظام الظاهر لخرائط العالم المنجزة من لدن مغاربة أميين، يثوي تنظيماً مبنياً على انشغالات متعددة. إن هؤلاء الأميين يوطنون بلدهم في المجال انطلاقاً من نقاط جغرافية أخرى، إلا أن العلاقة هنا ليست علاقة موضوعية طبوغرافية ولكنها علاقة ذاتية متصورة ومتخيلة من طرف المسؤولين أو المفحوصين»[19].

نستنتج مما سبق الأهمية المتزايدة للتمثلات في البحوث الجغرافية، أهمية أنتجت كثيراً من المقاربات لإشكالية التمثلات في الجغرافيا.

(17) Bailly, A., & Béguin, H. (1992). *Introduction à la géographie humaine*. Masson, Paris: 15.

(18) Bailly, A. (1989). L'imaginaire spatial, Plaidoyer pour la géographie des représentations, *Revue Espace Temps*, n° 40-41. C.N.R.S: 53-54.

(19) Boughali, M, op, cit: 251-265, voir aussi: 183-226.



شكل 3: أهم تيارات التمثلات في الجغرافيا

(**عن إيف أندري:** Enseigner les représentations spatiales: 78-79 ، **بتصرف**)

2–4 المفاهيم الجغرافية في سياق التمثلات:

إن اعتماد مفهوم التمثلات في التحليل والاستقصاء الجغرافيين، سواء على مستوى التعليم أو على مستوى البحث الأكاديمي، قد أدى إلى إعادة النظر في عدد من المفاهيم الجغرافية، مثل المجال والمسافة والمكان والتراب والجهة والمقياس.

2–4–1 المجال: L'espace

أدت الثورة الابستمولوجية التي شهدتها الجغرافيا خلال الخمسينيات والستينيات إلى ميلاد مفاهيم جديدة توجت بتبني المجال بوصفه مفهوماً مركزياً في الفكر الجغرافي لدرجة أن الجغرافيا بدأت تعرف بأنها «علم المجال». إلا أن أصحاب جغرافية التمثلات يفضلون تعريفها بطريقة مغايرة: «دراسة تنظيم المجال والممارسات المجالية المترتبة على ذلك». وهذا يعني بكل صراحة أن المجال الجغرافي ليس مجالاً إقليدياً معطى ومطلقاً، بل هو مجال ذاتي، مجرد وغير متري.

إن جوهر المجال يكمن في الطريقة التي يتمثله بها الأفراد، وفي الفكرة التي يكونونها عنه. فالمجال الجغرافي هو أولاً مجال سيكولوجي قبل أن يكون تاريخياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، وليس الإنسان الذي يدرس هذا المجال مجرد فرد محايد يمكن وضعه في معادلة رياضية، ولكنه كائن من لحم ودم، يخضع أحياناً إلى نزوات

ليس للعقل عليها أي سيطرة. وأكثر من هذا أليست الغابة والبحر والثلج مجالات للرياضة والارتخاء والنزهة في التمثلات الاجتماعية أكثر من كونها حقائق فيزيائية طبيعية[20]. إن الجبل حسب كوميشيان (Gumichian)، مجال قروي ومُعاش أكثر من ارتفاع كما يتصوره الجغرافي ويتمثله المهندس، (إيف أندري: 114).

وفي السياق نفسه يمكن أن نقول بأن /الجبل/ كدال (Signifiant)، له مدلول (Signifié)، قد يحيل إلى التزحلق، أو الرياضة أو التجول بالنسبة للسائح، وقد يحيل إلى الرعي أو الخشب أو الانتصار على الاستعمار بالنسبة لإنسان يسكن الجبل. إلى جانب العلاقة الطبيعية (naturel) بين الدال والمدلول، هناك علاقة اتفاقية (couventionnel) أو اعتباطية تعسفية (arbitraire) على حد تعبير فرديناند دي سوسور (Ferdinand de Saussure) «ليس الإنسان في حاجة إلى تسجيل واع، وبطريقة خطية، لجميع الأجزاء الحاضرة من أجل تكوين فكرة شمولية عن المجال الذي يزوره أو يسكنه (...) إن الفكرة الشمولية الناتجة ليست هي الحقيقة الموضوعية، أي المجال كما هو، ولكنها المجال المعاش، الذي مر بالمصفاة الذاتية للإدراك. وهذه المصفاة مشروطة بتجارب الذات القبلية، وبلغتها وثقافتها»[21]. وهكذا فإن جغرافية التمثلات تستعمل المجالات بدل المجال والمسافات بدل المسافة.

2-4-2 المسافة: La distance

المسافة في التصور الإقليدي هي مجال مستقيم، وفرق مكاني بين نقطتين. وقد ظلت الجغرافيا منحصرة في استعمال المسافة الكيلومترية، إلا أن جغرافية التمثلات طرحت عدة بدائل، منها المسافة العاطفية الوجدانية التي تأخذ بعين الاعتبار ما يسقطه الفرد من أحاسيس على كل مسافة يعبرها أو يتخيلها، وتُعد الخرائط الذهبية التي دشنها بيتر جولد (Peter Gould) مثالاً واضحاً لإدراج القيم والصور الذهنية، والتمثلات الفردية والجماعية في التصور العام للمسافة.

في هذا الإطار يبين محمد بوغالي كيف يتمثل الأمي المغربي المسافة بين نقطتين جغرافيتين[22]، كما أن الخرائط ذات الأبعاد المتعددة (Les Piézoplèthes) التي وضعتها الباحثة كوفان (C. Cauvin)، توضح الروابط الموجودة بين المدن

(20) Giolitto, P. (1992). *Enseigner la géographie à l'école*. Hachette éducation: 29.

(21) Miess, V, P. (1986). *De la forme au lieu, une introduction à l'étude de l'arrchitecture*. Presse polytechniques romande, Lausanne: 113-114.

(22) Boughali, M, Op, Cit:174.

الفرنسية بوساطة وسيلة نقل معينة، مثل القطار ذي السرعة الكبرى (T.G.V). وهكذا قاست المسافة الكيلومترية بالزمان، فاستعملت الأنامورفوز (L'anamorphose) للانتقال من «المقياس الطوبغرافي» إلى «المقياس الزمني». ومن هذا المنظور تتمثل الباحثة المدن التي يتوقف بها القطار (T.G.V) في شكل مدن متقاربة فيما بينها، في حين تتمثل المدن التي لا يتوقف فيها القطار متباعدة فيما بينها[23]. وفيما يلي جدول تلخيصي لأهم أنواع المسافات.

جدول 2: أنواع المسافات

أنواع المسافات	مميزاتها
المسافة الكيومترية (à vol d'oiseau)	هندسية – قابلة للقياس – استقرائية خارجة عن الذات – موحدة (isotrope)
المسافة الزمنية distance-temps	في مدد وقتية حسب وسيلة نقل وشبكة محددتين، ناهيك بالسرعة، وهي مسافة قابلة للقياس، ولا تستبعد فيها التمثلات.
المسافة السعرية Distance-coût	كمية – قابلة للقياس – استنباطية – تعميمية
المسافة السيكولوجية Distance psychologique	عاطفية – وجدانية، غير قابلة للقياس، مدركة، معاشة – متخيلة.
المسافة الاجتماعية Distance sociale	مستوحاة من السوسيولوجيين والأخلاطيين
المسافة الركنية Distance angulaire	قابلة للحساب
المسافة الربعية Distance Quadratique	تستعمل في حساب المغايرة (Variance) والانحراف المعياري (Ecart-type)

(23) Bailly, A., & Ferras, R., & Pumain, D, op, cit: 145.

2-4-3 المكان: Le lieu

إن المكان ليس مجرد حامل فيزيقي، ولكنه حقل دلالي خصب أيضاً، يحبل بكثير من الأحاسيس والتخيلات والقيم. فقد تصور مارتن هيدغر (Martin Heidegger, 1889-1976) المكان كأنه شيء له قوة الجمع بين رباعي الكون (quadriparti) الذي هو: الأرض (Terre)، والسماء (Ciel)، والأموات (Mortels)، والسماويون (Divins).

أما المدرسة الهوسرلية (Husserl) فترى أن الإنسان هو الذي يسقط المعنى على المكان والموضوع، ويعرف المهندس المعماري السويسري بيير فون مييس (P.Von Miesse: 145-155) المكان بأنه شيء مكون من التفاعل بين الناس والزمان والمجال، فهو أصل الالتقاء الديناميكي بين المخططات المفاهيمية المرتبطة بتمثل العالم، وبين الوضعيات الزمانية والمجالية الخاصة، وعن طريق هذا الالتقاء، يكتسب المكان بعده الثقافي. إن المكان ينشأ حسب برنارد هوييت (Bernard Huet) من التصرفات والسلوكات الاتفاقية المرتبطة بمخططات مفهومية حول وضعيات مجالية من الضوء، والشكل و... إن جميع علاقات الناس بالأمكنة هي مشفرة بعلامات ورموز تمنحها المعنى (...) وفك هذه الشفرة هو من ضرورات الجغرافيا[24].

2-4-4 التراب أو الأرض Le territoire

إنه بناء عاطفي واجتماعي إلى جانب كونه معطى سياسياً واقتصادياً وقانونياً. إن حسبان تمثلات السكان شرط ضروري لإنجاح التهيئة أو الإعداد الترابي. فعندما يصبح مجال ما معمراً ومحتلاً من طرف مجتمع ما، احتلالاً مادياً أو معنوياً، فإنه يصير ترابه، ذلك لأن تملك التراب يكون أيضاً بالروابط والقرارات التي تتجاوز مستوى الممارسة الملموسة. وفي هذا الصدد يرى بيفوطو (Piveteau J.L) أن التراب ينبثق من مقاربة نوموطتيكية وأخرى أيديوغرافية، استنباطية تعميمية واستقرائية وصفية، الأولى نازلة لأنها تطمح إلى تعميم القواعد والقوانين، والثانية صاعدة لأنها ترتكز على الخصوصيات الفردية. إن أحد مؤرخي مدرسة الحوليات الفرنسية، لوروا لادوري (Le Roy Ladurie) يستعمل الاستعارة أو الانزياح في اللغة (L'écart) من خلال عبارة «تراب/ المؤرخ» (Le territoire de l'historien)

(24) Idem: 381.

للدلالة على الميدان الذي يزاول فيه نشاطه. كما أن إدغار موران استعمل عبارة «تراب / العلوم» (Le territoire des sciences) للدلالة على مجال التجريب والعمل والتفكير الذي يزاول فيه «العالم» أنشطته.

2-4-5 الجهة أو الإقليم: La région

لقد ذهب بول سانصو إلى حد القول «بأن الجهة لا تُحيا إلا بانخراط السكان فيها وتعميرهم لها. فهم الذين يسكنونها ويمزجون مصيرهم بمصيرها»[25]. إننا نرى أن الجهة في جغرافية التمثلات، ليست مجرد الجهة الطبيعية المتجانسة، ولا الجهة الاقتصادية الاستقطابية، ولا الجهة الإدارية المقسمة والمقطعة، ولكنها كذلك الجهة العاطفية والمعاشة من قبل أفراد يمتلكون الإحساس بالانتماء إلى مجال هو جزء منهم. فقد أشرنا سابقاً إلى أن كانط يرى عدم قدرة العلوم الاجتماعية على النفاذ إلى الموضوعات التي نود دراستها، إذ إنها لا تنفذ إلا إلى التمثلات التي تتكون لدينا حول هذه الموضوعات. ويضيف بايي وأندري: إننا لا ننفذ إلى الجهة ولكن فقط إلى بعض صفاتها. إن ما ندرسه هو عبارة عن نماذج للعالم وليس الواقع أو الحقيقة[26].

2-4-6 المقياس L'échelle

إن إعادة النظر في هذا المفهوم ليست ثمرة التمثلات، ولكنها نتيجة لثورة ابستمولوجية. وهكذا لم يعد مقبولاً، سواء على مستوى البحث الجغرافي أو على مستوى الممارسات الخطابية، حصر المناقشة في المقياس الكارطوغرافي الذي يكون في شكل كسري أو خطي بياني. (مقياس كبير ومقياس صغير). لقد أصبح المقياس مفهوماً أكثر من مصطلح علمي ثابت الدلالة ووحيد المعنى. إذ نجد الحديث عن المقياس الاجتماعي والمقياس الاقتصادي... إلخ.

3 – واقع التمثلات في الإنتاج الجغرافي في المغرب:

3-1 حضور ضعيف:

إن الحديث عن التمثلات في الإنتاج الجغرافي في المغرب يقود منهجياً إلى طرح السؤال حول طبيعة هذا الإنتاج نفسه ونشأته. وعندما نرجع إلى أعمال الندوة التي عقدت حول البحث الجغرافي في المغرب، نجد أن هذا الإنتاج سجين رؤية قديمة (الحماية)، سواء في طرائقه أو في أهدافه والموضوعات التي يعالجها. الشيء

(25) André, Y (1998). *Enseigner les représentations spatiales*, op, cit: 88.

(26) Bailly, A., & Ferras, R. (1997). *Eléments d'épistémologie de la géographie*. op, cit: 15.

الذي غيب بعض المفاهيم الحديثة، مثل التمثلات التي لا يزال بعض الباحثين يُعدها حكراً على السيكولوجيا والسوسيولوجيا وعلم النفس المعرفي.

إن إدخال التمثلات إلى الجغرافيا يقتضي نوعاً من التناهج والانفتاح على التخصصات التي رأيناها تهتم بالتمثلات الفردية والجماعية. غير أن الجغرافي المدرس أو الباحث حالياً، الطالب سابقا، يفتقر إلى هذا الانفتاح، لأن المقررات والبرامج، تفصل ابتداء من السنة الثالثة إجازة، بين التاريخ والجغرافيا ناهيك بالتهميش الكلي لبعض المواد التي تُعد ضرورية لإغناء المعرفة الجغرافية، مثل الفلسفة واللسانيات. ويرجع هذا الفقر في رأينا إلى غياب مناهج (Curriculums) واضحة ودقيقة في النظام التعليمي المغربي وإلى غياب السند الابستمولوجي – في المقررات الحالية – يأخذ بعين الاعتبار تمثلات الفئات المعنية (تلاميذ، وطلبة، ومدرسون...). ونعتقد أن الوقت قد حان ليعرف الجغرافيون أن أنساقهم مفتوحة وليست مغلقة كما يرى بعض الباحثين في الأنساق الرياضية[27]، فلا بد إذن من التكوين المستمر للجغرافي والباحث والإنسان بصفة عامة. الشيء الذي حدا ببعض المنظمات الدولية والإقليمية إلى عقد ندوات ولقاءات تحث فيها الرأي العام والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على التناهج والتعايش والتلاقح والتكوين المستمر في إطار «التربية مدى الحياة» (L'éducation tout au long de la vie.)[28].

3-2 غياب التمثلات في خطط التهيئة:

إن الاهتمام بالتمثلات الفردية والجماعية التي تكونت لدى المجتمع المغربي عن المجال في مقاييسه المختلفة، اهتمام ضعيف جدا، فحسب علمنا، هناك محاولتان تستحقان التشجيع: المحاولة الأولى قام بها السوسيولوجي والاتنوغرافي المغربي، محمد بوغالي، والثانية قام بها الجغرافي المغربي محمد بلفقيه. إن البحث الذي أنجزه بوغالي ما بين 1969–1971، سمح برصد التمثلات المجالية وتحليلها وتأويلها عند بعض المغاربة الأميين. ووظف في ذلك عدة تقانات وطرائق، مثل الرسوم والملاحظة المباشرة والاستبانات والمقابلات الشخصية إلى جانب الخرائط الذهنية.

أما بلفقيه، فكان يوجه طلبته إلى طريقة رصد التمثلات وتشخيصها التي يختزنها سكان الرباط وسلا حول المجال. ونعتقد أن اعتماد المخططين وأصحاب

(27) Brunet, R., *et al.* (1994). *Les mots de la géographie*. op, cit: 472, voir aussi:
محمد عمر الفرا (1983). **مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية**، وكالة المطبوعات، ص293.

(28) Delors, J., & al. (1996). L'éducation, un trésor est caché dedans. Publication de l'UNESCO: 18.

القرار السياسي على هذا الصنف من الدراسات أضحى ضروريا في تهيئة التراب الوطني، بحيث إن الدراسات الأولية التي تسبق المشروع في بلدنا، مازالت دراسات تقانية محضة، اجتماعية غير معمقة عند الاقتضاء. فعلى سبيل المثال لا تزيد احتمالات نجاح مشروع الإصلاح الزراعي إلا بتشخيص التمثلات التي يكونها السكان المعنيون حول مجالهم.

في هذا السياق يحاول بوغالي الكشف عن «الأسباب العميقة لتشكيل تمثلات بعض المزارعين لملكيتهم العقارية، المجزأة والمتناثرة. إذ إن التجزئة والتباعد يعنيان بالنسبة لهؤلاء، فرصة للربح المادي والكثرة وحضور نفوذ القبيلة أو الشخص في أمكنة متعددة»[29]. إن العلاقة بين الدال والمدلول التي هي علاقة شبه طبيعية عند هذه الشريحة تصبح علاقة اتفاقية أو اعتباطية عند أمريكي مثلاً ألف الاستغلاليات الكبرى، فهو لا يرى في هذا التشتت المورفولوجي إلا نوعاً من «ضياع الوقت والجهد من دون أي ضمانة».

* وفيما يلي نقدم مثالين يبرزان تهميش التمثلات في سياسة الإعداد والتخطيط التنموي:

3–2–1: يرجع إخفاق مشروع لمويسات لعطاطرة الذي وضعته الدولة منذ سنة 1963 بمنطقة دكالة إلى تهميش الجغرافيين من جهة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار المجال السيكولوجي والتاريخي للمنطقة المعنية. فقد حاولت الدولة تجميع الأراضي (remembrement des terres) عن طريق إقامة قرى نموذجية (Villages pilotes) فوق المساحات المنتزعة، وكان الهدف هو تحقيق تنمية زراعية عمودية بتحسين المردود من خلال تكثيف الإنتاج، واستعمال الأسمدة والمبيدات الكيماوية والبذور المختارة، وطرق السقي والحرث وأساليبهما الحديثة. إلا أن مشروع إعادة هيكلة السكن القروي، والإصلاح الزراعي أخفق لعدم اعتبار المخططين لمركبات السكان السيكولوجية والتاريخية أو تمثلاتهم المجالية. فقد بينت التجربة أن الدواوير التي تم تجميعها في شكل «كونجلومرا»، ظلت سجينة عداء ونزاعات تاريخية قديمة بينها. كما أن بعض العناصر التي كانت تتمتع بامتيازات داخل الدوار الواحد تخوفت من أن تضيع منها، ناهيك بكون محاولات التحديث ونشر المستجدات الفلاحية لم تدرك

(29) Boughali, M, op, cit: 174.

حقيقة أساسية، وهي أن عقلية السكان كانت لا تزال نابذة ومقاومة أكثر منها جاذبة ومتقبلة (هاكرستراند).

3-2-2: وفي مجال السكنى والتعمير، تكشف مخططات تنظيم التراب (Plan d'organisation du sol)، والتصاميم المديرية للتهيئة الحضرية (Schéma Directeur d'Aménagement Urbain) عن إهمال جانب التمثلات الخاصة. إننا نلاحظ دائماً أن السلطات المحلية تفرض، فيما يخص البناء، معايير ومقاييس وتصاميم محددة لا تلامس الأشخاص المعنيين. وفي حالة عدم احترامها لا تمنح رخص السكن. وهنا تكمن المفارقة الكبرى لأن العائلة تتكون مثلاً من اثني عشر فرداً، في حين تفرض السلطات تصميما من ثلاث غرف. إن المواطن هو الذي يتحمل كل العواقب برغم أنه موضوع في إطار إنجاز مشروع مصيري بالنسبة إليه: مشروع مؤسس على تمثل، وهذا التمثل مؤسس على معادلة هي «الدار قبر الدنيا».

خاتمة:

لقد أدى اتجاه التمثلات في الجغرافيا إلى ردود فعل متباينة نكتفي بذكر بعضها:

* موقف معارض: يعد كلود بوليو من أهم ممثلي الاتجاه الرافض لجغرافية التمثلات بسبب طبيعتها العاطفية والوجدانية. يقول بوليو (Pouliot): «في الواقع، كيف يمكن أن نقبل جغرافيا تسقط، وتتماهى في العاطفة والوجدان؟ إن بايي يدحض الموضوعية الديكارتية أو «الاختزالية» ليس من أجل بناء موضوعية أخرى تكون بديلة، ولكن فقط من أجل إحلال الذات محل الموضوع»[30].

* موقف مؤيد: يمثله إيف أندري الذي يدافع من أجل هذه الفردية والعاطفة والمخيال. كما أن ماري كليروبيك تحدثت عن الجغرافيا في سياق ما بعد الحداثة (Postmodernité)[31]. ونحن نعرف إماراتها الثلاث التي هي: اللاعقلانية (Irrationalisme)، واللانظام (Désordre) واللااستقرار (L'instabilité).

* موقف وسط بين الموقفين الرافض والمتحيز: يمكن أن ندرج موقف كل من فليب وجنفييف بنشمل وكريستيان دوديل. يقول بنشمل: «إن المقاربات الكمية

(30) Pouliot, Cl. (1989). Science ou empathie, *Rev Espace Temps*, op, cit: 59.
(31) Robic, M-Cl. (1992). *Du milieu à lenvironnement*, Paris: 89.

تطرح مشكلة الغايات والوسائل، في حين تحصر الوسائل الأدبية الجغرافيا في القيم الإجرائية. إن الوسائل الكمية أكثر إجرائية لأنها تفتح نوافذ وآفاقاً نظرية، ولكنها لا تستثير إلا ما هو قابل للقياس. إنها لا تدرج إلا جزءاً من ثوابت الواقع، ومن ثم فقد تفقد الجغرافيا جزءاً من جوهرها»[32]. أما دوديل فيقول: «في الجغرافيا، العلاقة متينة بين مفهوم الإدراك ومفهوم التمثلات الذهنية أو المجازية. فكلاهما يشكلان وجهين لورقة واحدة»[33].

ويستنتج روبير فيراس وأنطوان بايي من مقولة لموسكوفيشي أن الجغرافيا معرفة مبنية من طرف جماعة باحثين لها قواعدها الاجتماعية والعلمية الخاصة، وذلك انطلاق من منطق يكون فيه فهم عالم العلوم الإنسانية مستدعياً فهم الكيفية التي يدبر الفكر بها العلاقات والمؤسسات. وذلك لأن ما من علاقة أو مؤسسة إلا وتمرر صوراً ومصطلحات ما[34].

في نهاية هذه الدراسة النظرية نلح على أن التمثل ليس صحيحاً ولا خاطئاً، ولكنه أكثر إجرائية أو أقل. ولكي نمنح الجغرافيا دينامية وروحا جديدتين، ينبغي أن يفهم الجغرافيون أن حسبان التمثلات المجالية للأفراد والجماعات أضحى من الشروط اللازمة لملاءمة الخطاب الجغرافي ومصداقيته.

المصادر

إيمانويل كانط (1987). **نقد العقل الخالص**. ترجمة: محمد وقيدي، ما هي الابستمولوجيا؟ مكتبة المعارف، ص155.

محمد عمر الفرا (1983). **مناهج البحث في الجغرافيا بالوسائل الكمية**. الكويت: وكالة المطبوعات.

André, Y. (1998). Enseigner les représentations spatiales, *Anthoropos. Economica*, Paris.

André, Y., & Bailly, A. (1998). Les représentations spatiales des territoires et du monde. *Revue Perpectives*. Publications de l'UNESCO, No. 106, vol. XXIII, Juin: 307-311.

Bailly, A, (1989). L'imaginaire spatial, plaiddoyer pour la géographie des représentations. *Revue Espace Temps*, C.N.R.S, No 40-41: 53-54.

---

(32) Pinchemel, Ph., & Geneviéve (1992). *La face de la terre, éléments de géographie humaine*. Armand colin: 442.

(33) Daudel, ch. (1990). *Les fondements de la recherche en didactique de la géographie*, Peter lang, Berne, Suisse: 154.

(34) Bailly, A., & Ferras, R. (1997). *Eléments d'épistémologie de la géographie*, op, cit:15.

Bailly. A., & Ferras, R. (1997). *Eléments d'épistémologie de la géographie.* Armand colin,. Paris.

Bailly, A., & Béguin, H. (1992). *Les concepts de la géographie humaine.* Paris: Masson.

Bailly, A., & Béguin, H. (1992). *Introduction à la géographie humaine.* Paris: Masson.

Bailly, A., & Ferras, R., & Pumain, D. (1992). *Encyclopédie de géographie.* Paris: Economica.

Borbolan, J. Cl. R. (1993). Une notion clef des sciences humaines, *Revue Sciences Humaines,* No. 27: 16-18.

Boughali, M. (1974). *La représentation de l'espace chez le marcocain illettré,* Casablanca: Afrique Orient.

Brunet, R., *et al,* (1994). Les mots de la géographie. *Dictionnaire critique,* Paris: Reclus.

Daudel, Ch. (1990). *Les fondements de la recherche en didactique de la géographie.* Berne, Suisse: Peter lang.

Delors, J., *et al,* (1998). *L'éducation, un trésors caché dedans.* Publications de l'UNESCO.

Denis, M. (1989). *Image et cognition,* Paris: PUF.

Giolitto, P. (1992). *Enseigner la géographie à l'école.* Hachette éducation.

Giordan, A., *et al,* (1987). *Les origines du savoir.* Paris: Delachaux et Niestlé.

Guérin, J. P., (1989). Géographie et Représentation, in André, Y, *Enseigner les Représentations spatiales,* op, cit, p: 77 (voir aussi, Bailly, A et al, Encyclopédie de géographie, op, cit: 374).

Jodelet, D., *et al,* (1987). *Les représentations sociales,* Paris: PUF.

Miess, V.P. (1987). *De la forme au lieu une introduction à l'étude de l'architecture.* Lausanne: Presse Polytechniques romande.

Piajet, J., & Inhelder, B, (1948). *La reprsentation de l'espace chez l'enfant.* Paris: PUF.

Pinchemel, P., & Geneviéve, (1992). *La face de la terre: éléments de géographie* humaine. Armand Colin: 442.

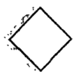
Platon (1966). *La république.* Paris: Flammarion.

Pouliot, Cl. (1989). Science ou empathie. *Rev Espace Temps,* CNRS, No. 40-41: 53-63.

Robic, M-Cl. (1992). *Du milieu à l'environnement.* Paris: Economica.

مقدم في: أكتوبر 1999.

أجيز في: إبريل 2001.



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يطمحون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

عزت قرني*

إذا كان الحس النقدي هو أعظم شروط البحث العلمي الصحيح والفكر النظري السليم، على السواء، فإن ذلك يفرض علينا أن نفحص بجدية إذا ما كانت مقولة «الألفية الجديدة» ذاتها صحيحة أم لا، ليصبح أمامنا هذا السؤال: هل عام 2000 (أو 2001) الميلادي يخصنا في شيء؟ وإذا كنا نعني بنون الجمع هنا هذه الثقافة الوليدة التي أداتها اللغة العربية والتي نحاول جاهدين، نحن وآباؤنا وأجدادنا منذ مائتي عام مضت، أن نشكل خطوطها وأن نرسي دعائمها (وهو ما يعني أن ثقافتنا لا تزال في سبيل البناء، وهي أمامنا وليست وراءنا على نحو ما يتوهم من يقعون في سذاجة الإيمان بالمطلقات في صدد فهم الإنسان وأعماله)، فإن الإجابة تظهر قوية ناصعة: لا شأن لنا، على الإطلاق، بهذا العام الميلادي أو ذاك، وإنما هو شأن

* أستاذ بقسم الفلسفة، كلية الآداب – جامعة الكويت.

الحضارة الغربية وحدها، فهي تؤرخ بحسب القواعد التي تشاء وليس لها أن تفرض علينا قواعدها، ومن الذل أن نأخذ نحن باختياراتها لنفسها لتكون وكأنها اختياراتنا. وهل ننكٍر بأن التأريخ إنما هو من صميم علامات هوية الأمة وثقافتها؟ وهل لا نعلم أن الكنيسة القبطية المصرية الوطنية نفسها لها تأريخها الخاص المستقل عن ذلك «التقويم الجريجوري» الذي تأخذ به الكنيسة الكاثوليكية في روما والذي ساد في أوروبا وفي مستعمراتها، بحيث إن العالم الحالي عندها هو عام 1717، وذلك ابتداء من مذابح الرومان الشهيرة للشهداء المصريين الأقباط، فليس الأمر إذن أمراً دينياً، بل أمر ثقافة وحضارة وهوية.

وهكذا فإننا نحول السؤال ليكون: «ما التحديات والآمال في العصر المقبل؟» وأقول على الفور: إن أعظم تحد أمامنا هو تحد واحد كبير له وجهان لا ينفصلان مثل وجهي العملة هما: أن نرفض رفضاً جوهرياً سيطرة الحضارة الغربية، وعلى الأخص في جانب منتجاتها الذهنية بأنواعها، وأن نقيم ثقافتنا الجديدة، وفي سائر جوانبها، على دعائم قوية وليس على دعامات شبه ورقية يكتبها هواة من «عقائديّ الأحزاب» أو كتبة القائمين على السلطة هنا أو هناك. وباختصار فإن التحدي العظيم هو: كيف سيكون مستقبلنا؟ ونحن نعلم على نحو جاد صعوبة التخلص من سيطرة العلم الغربي وهو الذي يقبض بقبضة حديدية على برامج جامعاتنا ومراكز البحوث عندنا، ولكن ذلك أمر لازم لزوما مطلقا، ويجب علينا أن نفكر في سبيل نقوم فيه، وعبر جيلين أو ثلاثة، وهو ما يصل إلى نحو الثمانين عاما أو التسعين، بنقل نتائج العلم الغربي وكأنها مادة محايدة من جهة وبإنشاء علومنا نحن من جديد. نعم هذا هو التحدي العظيم: أن ننشئ علم الاجتماع الخاص بنا، وكذلك كل العلوم، ويصل التحدي إلى قمته حين نطلب من أنفسنا من قبل كل شيء وأساسا لكل شيء، فلسفتنا (ونقترح اسما أفضل: "أصولياتنا") الخاصة بنا. نعم، كلنا يدري أن الإنتاج العلمي الغربي يسبقنا بمتواليات هندسية، وأنه يضع أمامنا العراقيل من كل لون (من إنشاء الكيان الصهيوني في قلب أراضينا، إلى السيطرة على كثير من الحكام إلى غسل أدمغة الصفوة والعامة على السواء، إلى إشغالنا بالنزعة الاستهلاكية التي توهم بأنك تقف معه على قدم المساواة، إلى إلهائنا بقضايا هامشية، إلى غير ذلك).

إن القول بأننا ثقافة جديدة، تصنعها «أمة جديدة» نكونها بمشيئتنا واختيارنا، هو ما يقطع الطريق أمام أعظم خطرين يقفان أمامنا: أن نتوهم أن هويتنا وجدت في

الماضي، وأن نقع في غش القول بالعقل الواحد والحضارة الواحدة والإنسانية الواحدة، وهذا كله يتسمى اليوم باسم «العولمة»، وهو الاسم الجديد للاستعمار القديم وللسيطرة الأوروبية وللعالمية المزعومة. إن الخطر خطران: الجمود والارتكان إلى أسلوب التقليد والتكرار واتخاذ اتجاه الطاعة والخنوع موقفاً مميزاً للأفراد وللجماعة على السواء، والضياع في أوهام الانتماء إلى الحضارة الواحدة المزعومة. فإما الصنع والإبداع (وليس مجرد «النهضة»)، وإما الضياع والتبعية الذليلة.

وفيم تقوم آمالنا؟ تقوم أولاً، سلباً، في أن الحضارة الغربية إنما هي على طريق تحللها، وقد بدأ هذا الطريق في رأينا منذ 1914م عام الحرب الأوروبية الكبرى الأولى المدمرة، وهي لا بد ستنهار إن عاجلاً أو آجلاً، وانهيارها مقبل حتماً حتى وإن استمرت على شبهة الحياة مئات السنين، وذلك لأن الموت للأحياء حق ولأن الحضارة من إنتاج البشر ولأن كل حضارات الماضي تحللت وهرمت ثم ماتت، ولا يهم، من بعد هذا القانون الضروري، أن تستمر صولة حضارة ما اقتصادياً وعسكرياً مدة مئات السنين أو عشراتها بعد انهيارها الفعلي (وهو الانهيار الداخلي من حيث دعائمها وقواها الحية وثقافتها)، وهو ما شاهدنا، على سبيل المثالين، مع الإمبراطورية الرومانية من جهة، ومع الدولة العثمانية التي كانت قد تحللت وهرمت قبل أكثر من مائتي عام من تاريخ موتها الحقيقي. ولكن آمالنا تقوم، إيجاباً، في أن شعوب هذه الثقافة الجديدة والأمة الجديدة التي لسانها اللسان العربي هي شعوب ذات تمرس طويل الأمد بالإنشاء الحضاري، وهي شعوب يضرب معظمها بجذوره في التاريخ، بل منها من أنشأ التاريخ والحضارة إنشاءً.

والآن، فما المطلوب؟ المطلوب، سلباً، أن نبعد النظر عن قضايا ساذجة ومخادعة أو محطمة أو هامشية، من قبيل دعوى أن مهمتنا إنما هي «الجمع بين الأصالة والمعاصرة» (وكل من درس الظاهرة الثقافية عبر التاريخ يدري أنه إما أن تكون الثقافة ذاتاً جديدة تماماً، وإما فلن تكون، لأن الترقيع والتهجين الاصطناعي لا يكونان شيئاً ذا قيمة، وإنما واجبنا هو الاتجاه نحو إنشاء ثقافة جديدة تماماً)، أو الدعوى الساذجة والمحطمة معاً إلى تقليد الغرب في كل شيء، ومن ورائها دعاوى العقل الواحد والحضارة الواحدة والإنسانية الواحدة، وكلها سذاجات لا تقف أمام الفحص النافذ، أو دعوى العداء بين العلم (وما يسمونه «العقل») والدين وضرورة أن يقضي أحدهما على الآخر لزوماً، فكل من تفهم تاريخ الظاهرة الإنسانية يدرك وضوح أن الذهن الإنساني اتجه إلى الدين وأنشأ العلم معاً، وأن لهذا منطقاً ومنطقة

ولذاك منطقاً ومنطقة أخريين. أما المطلوب، إيجاباً، فهو أن نجتهد في تأسيس أصولياتنا العقلية الجديدة، وفي تحديد «الذات الثقافية» الجديدة (أي الإجابة القويمة المؤصّلة عن أسئلة: من نحن حقاً؟ ماذا نريد لأنفسنا؟ وماذا نريد لحياتنا أن تكون عليه؟ وما علاقاتنا بماضينا وبالآخرين؟)، وفي البدء في تأسيس علومنا كلها الجديدة لنا وبأنفسنا وابتداء من اهتماماتنا (وهل فكّر «فندت» و«واطسن» فينا ولنا، وكذلك «كونت» و«دوركهايم» و«سميث» و«ريكاردو» وغيرهم، والشيء نفسه في شأن جاليليو ونيوتن وآينشتين.. فكلهم إنما فكروا ابتداء من معطياتهم الثقافية ولأهل ثقافتهم... ثم يقال لنا: لا تفكروا لأنفسكم لأن هناك من يفكر للجميع!).

إن واجب العلماء الاجتماعيين أن يسألوا أنفسهم هذا السؤال الضروري: ما الأسس الأصولية (الفلسفية) التي قامت عليها العلوم الاجتماعية في الغرب؟ وإذا ما نحن أسرعنا بالإجابة بأنها: أ – المذهب الفردي، بل ما يمكن أن نسميه «بالذرية الفردية»، وما يتبعه من دعاوى «الليبرالية» على أشكالها عبر تطور الحضارة الغربية وبما يؤدي خاصة إلى وضع الفرد فوق المجتمع وقبله، ب – المذهب المادي في خصوص طبيعة الكون والإنسان، جـ – المذهب الميكانيكي في خصوص تصور عمليات الموجودات عموما، د – المذهب النفعي في خصوص غايات الإنسان، فإن السؤال الذي يلي هو: هل نريد نحن العلماء الاجتماعيين أن ننطلق من هذه المبادئ والأصول تماما (ودعنا من الخلفية المسيحية والرومانية واليونانية للحضارة الغربية)؟ إن أضعف الإيمان هو أن نقوم بهذا الفحص أولاً، وإن أقوى إيمان عندي يقول: سوف يقول علماؤنا الاجتماعيون: هيا لنبني خلقاً وإبداعاً علومنا الاجتماعية الجديدة. وهذا هو طريق الإبداع وطريق الكرامة وطريق النجاة من شرور الحضارة الغربية الشائخة المحطمة.

حياة ناصر الحجي*

تطل الألفية الجديدة على العالم المعاصر الذي أصبح صغيراً بفعل وسائل الإعلام المتطورة بشكل بركاني يصعب ملاحقته في ظل أحوال غير مستقرة. ويرجع عدم الاستقرار هذا إلى نصف قرن مضى مع تراجع السيطرة الاستعمارية الحربية والحركات القومية التي ظهرت متأخرة في الدول النامية لكي تصطدم بكثير من المعوقات. ولعل من أهم هذه المعوقات التراجع الواضح في مستوى التعليم وضعف الوعي الفكري، علماً بأن فئات واعية متعلمة كانت تناضل خلال حقبة خمسة العقود

* أستاذ بقسم التاريخ، كلية الآداب – جامعة الكويت.

الماضية، إلا أن تأثيراتها كانت ضعيفة نتيجة القلة في العدد وصعوبة التفاعل مع الطبقات الدنيا غير المتعلمة، وما زالت هذه المعاناة القومية قائمة.

ومع ظهور الاستقرار النسبي في الوطن العربي نتيجة للجهود المبذولة لنشر التعليم والوعي، ظهرت التحديات العالمية لتُحدِث معاناة جديدة يواجهها الوطن العربي بكل فئات شعوبه. ويأتي على رأس هذه التحديات العولمة، وهي السيطرة المادية من خلال السيطرة الفكرية المطلقة على الإنسان العربي، وقد استخدمت الدول الكبرى أسلحتها الإعلامية والمعرفية كافة لتتغلغل في جوف المجتمع العربي من خلال العولمة، وبدأ صراع المثقف بين الهوية العربية الإسلامية والعولمة المادية الفكرية النشطة. كذلك من أهم التحديات التي يواجهها المجتمع العربي التحديث الذي تستلزمه الثورة المعرفية المتلاحقة من خلال وسائل الإعلام التي جعلت فكر كل إنسان مركز جذب لتطورات معرفية لا تكاد تتوقف.

ولا يمكن القول إنه بالإمكان الهروب من هجمة العولمة أو تغلغل التحديث المعرفي، لأن الإنسان العربي يعايش المجتمع العالمي بتغيراته اليومية كافة في جميع المجالات، ولكن يمكن مواجهة هذه التحديات العلمية والفكرية والإعلامية من خلال بناء الإنسان العربي، وهذه مسئولية الجميع. وبما أن التطور التعليمي يستلزم سنوات وأجيالاً فلا بد من العناية بنمو الوعي الفكري، وهذه مسئولية وسائل الإعلام من ناحية، والمواطن العربي المثقف من ناحية أخرى. وحيث إن عملية تحقيق عمل شامل متكامل جماعي في ظل تراجع الوضع الحضاري العربي تعد عملية صعبة المنال فإن الخطوة المطلوبة هي العمل الفردي، إما من خلال جهود الأساتذة والمعلمين والموجهين والكتاب، وإما من خلال المؤسسات العلمية والتنويرية. ولا شك في أن عملية بناء فكر عربي مستنير تحتاج جهداً دؤوباً ومكثفاً، إلا أنها عملية استثمارية حضارية مؤكدة.

إن شعوب مجتمعات الدول المتقدمة ظهرت وتفوقت من خلال جهود العلماء وأعمال المؤسسات، ويمكن تطبيق هذه النظرية على جميع المجتمعات الإنسانية. ومن المؤكد أن العامل الحضاري الإسلامي يدعم تحقيق هذا الهدف. وإذا انتقلنا إلى ما بعد أولويات التحديات والآمال فإن الظاهرة الجديدة التي تواجه العالم العربي هي الاتحادات الدولية الكبرى، وهذا يمكن مواجهته من خلال المشروع الإسلامي في ظل منظمة الدول الإسلامية. وقد يبدو الأمر مستحيلاً للوهلة الأولى، ولكن قراءة متأنية في التاريخ الإسلامي في القرون الأولى من الألفية الأولى ستؤكد إمكانية تحقيق ذلك.

ومن الثابت أن هذا يتطلب مبادرة إسلامية قوية، وجهود فئات متعلمة مستنيرة، وتعاون مؤسسات علمية متطورة، وعمل جمعيات خيرية واعية، كما أن ذلك سيستمر عقوداً من الزمن، ولكن هذا إذا صحت العزائم وشحذت الهمم، وقد تكون عملية إدراك الإنسان في الدول الإسلامية لصعوبة العيش خلال القرن الأول من الألفية الجديدة في ظل مجتمعات صغيرة في مواجهة تكتلات اقتصادية هائلة، من الدوافع الأساسية للعمل الجاد من أجل تحقيق المشروع الإسلامي بفعاليات فكرية ومادية شاملة.

مصري عبدالحميد حنوره*

تتواكب مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين عشرات المتغيرات والعوامل التي تقدم صورة لحال العالم أقرب ما تكون إلى الصور السيريالية التي تستعصي على الفهم المباشر، وتتطلب من متلقيها أن يفكر مرات ومرات قبل أن يصدر حكماً على كنهها وطبيعة خصائصها وما سوف يؤول إليه حال العالم مع مرور الأيام، بل الأكثر من ذلك أنك إذا سألت فردين اثنين أو أكثر عما توصل إليه كل منهما من مطالعة مفردات تلك الصورة ومكوناتها فلن تحصل على إجابة واحدة.

ويبقى الأمر بعد ذلك مطروحاً للاجتهاد ليس في التحليل والحكم الاستدلالي فحسب، ولكن كذلك للخيال التفسيري المحلق في الآفاق البعيدة عن أرض الواقع، ومن ثم ستكون لكل منا فكرته الخاصة أو خياله الخاص عن تلك الصورة السيريالية لحال العالم في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

ومبالغ من يتصور أن هناك فكرة صائبة يمكن أن تكون هي الملاذ الذي نلوذ به جميعاً بوصفه منطلقاً للحكم واتخاذ القرار، أو على الأقل لرسم خريطة مبدئية لما سوف يؤول إليه حال العالم في السنوات المقبلة، وإن كان هذا هو منطق علوم المستقبل التي تجتهد لكي ترسم «السيناريوهات» المتوقعة وأقول «السيناريوهات» المتوقعة وليس «السيناريو» الوحيد المتوقع، لأنه من الصعب تصور سيناريو واحد لحال العالم فيما سوف يأتي من أعوام في ظل مناخ العولمة Globalization بكل تداعياتها وآفاقها.

---

* أستاذ علم النفس بكلية التربية - جامعة الكويت.

والسبب الذي يجعل من الصعب تصور ما سوف يؤول إليه حال العالم هو تلك المفاجآت المتفجرة، والتي جاءت إلى العالم بكثير من المفارقات في جميع المجالات: في السياسة والاقتصاد وعلوم البيولوجيا (البصمة الوراثية) وتوابعها، وعمليات الاستنساخ وغيرها، وفي مجال الكيمياء واكتشاف الفيمتوثانية ومتلازماتها في مجالات الطب والكيمياء والطبيعة، وفي مجال العلوم السلوكية وتطبيقاتها والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل الإضافات التي تتحقق في مجالات العلوم الأخرى أخذاً وعطاءً، هذا فضلاً عن ازدحام السماء بالأقمار الصناعية العلمية والتجسسية والاتصالية وما يمكن توقعه، أو ما لا يمكن توقعه، من نتائج وآثار.

ولست بمستطيع تقديم كثير من التراكمات التي حدثت والتي تحدث حالياً أو التي سوف تحدث في كل ثانية، وهو ما يزيد الصورة تعقيداً وغموضاً.. وهنا أصل إلى رؤية خاصة للتعامل مع هذا المركب والذي ما كان ليخطر على بال بشر أو خياله منذ عشرات محدودة من السنين.

وملخص الرؤية الخاصة التي أتبناها حيال تفسير الواقع الجديد والتعامل معه، أنه من الضروري أن نبدأ من الداخل، ولنعد إلى النفس، إلى الذات، قدس الأقداس، لنعرف أنفسنا، أو ليعرف كل منا نفسه أولاً.. ولتكن هذه المعرفة نقطة البداية، التي ستقود الإنسان إلى معرفة موقعه من الواقع المحيط به، وسوف توقفه على إمكانات التفاعل مع مفردات هذا الواقع ومكوناته. إذن فنقطة البداية هي «الوعي» Consciousness، تلي ذلك المرحلة الثانية، وهي ليست مرحلة بالمعنى الحرفي للكلمة ولكنها «المحور» التالي وهو محور الإرادة Will، فعندما (نَعي) ينبغي في الوقت نفسه أن نمتلك قوة الإرادة أو نكون على الأقل قادرين على امتلاكها، لكي نساعد أنفسنا على استثمار وعينا، وبالوعي والإرادة نستطيع التحرك في اتجاه المستقبل، أي العمل على المحور الثالث؛ محور التغير إلى الأفضل أو التجاوز أو الترانسندنتالية Transcendental or Transactional Behavior، وهو تجاوز ليس فقط للزمان ولكنه تجاوز للذات إلى الآخر، وتجاوز أيضاً للمكان، إلى العالم من حولنا، وتجاوز للحظة الحاضرة، للسياحة في أرجاء الزمن من الأزل إلى الأبد.

ونحن بإيجاز غير قادرين على التهرؤ والتمزق على محاور المنظومة الكونية ذات التراكمات والتقاطعات والشظايا المتداخلة البناءات والألوان، فهذا هو المستحيل بعينه، حتى بالنسبة لمن وهبهم الله أقصى ما يوهب لإنسان من طاقة واقتدار،

ولكننا مع ذلك نملك أنفسنا: وعينا وإرادتنا وحركتنا في اتجاه المستقبل تجاوزاً لكل أشكال الجمود وأنماطه نفسياً كان أو اجتماعياً أو فيزيائياً، وفي الألفية الثالثة نقول – لا كما يردد بعض الباحثين لا مكان لذوي الإمكانات المحدودة – ولكننا نقول: هناك مكان لكل ذي نفس بصيرة مريدة ومتوثبة في اتجاه التعامل مع ما تأتي به الأيام.

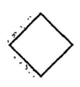
والشرط الأول لهذا التلاحم بالواقع المحيط هو تفعيل تلك الثلاثية البسيطة المكونة من المحاور التالية:

1 – **الوعي:** أي «الإحاطة والمعرفة والفهم والإدراك والخيال والابتكار».

2 – **والإرادة:** أي «تحديد الهدف والمقارنة والحكم واتخاذ القرار وإنفاذ الفعل».

3 – **والاتجاه نحو المستقبل:** أي التحرك وعدم الوقوف وتجسيد الخيال بفعل إبداعي ترانسندنتالي (تجاوزي)، بشرط أن تكون الحركة في اتجاه المستقبل، وليست مجرد نظر إلى الواقع المحيط بخوف وجزع وإحباط، أو الحنين إلى الماضي والاشتغال به إلى حد الانسياق إلى أَسْرِه. فالحركة الإيجابية للتعامل مع ما تطرحه الألفية الثالثة لا بد أن تكون متجهة نحو المستقبل بما يعنيه ذلك من تجاوز لما هو قائم، وتخيل وابتكار وإبداع لما هو مرغوب فيه، وبذل الجهد لاقتناصه من بين كل القوى التي يمكن أن تحول دون الوصول إلى ما هو مأمول.

وأعتقد أن هذا التفعيل لثلاثية (الكفاءة والفاعلية النفسية) هو طوق النجاة من طوفان التراكمات العولمية Globalization Accumulations، وهو الأمر الذي يدعونا جميعاً إلى بذل أقصى الجهد، في بلادنا – وأقول بخاصة في بلادنا، وهي التي لا تملك كثيراً من مفردات صراع العولمة – لتحريك عملية التنشئة الاجتماعية Socialization والعملية التربوية، في اتجاه بناء الشخصية الفعالة المبدعة Creative Efficient Personality القادرة على إنتاج الواقع «المطلوب» وليس مجرد استهلاك ما هو معطى لنا من مكونات واقع في طريقه إلى الزوال.



مراجعات الكتب

سياسة

المصريون في الخليج

تاليف: مصطفى عبدالعزيز مرسي
الناشر: ميديا للبحوث والاستشارات الإعلامية – القاهرة – 2000.
عرض: إكرام عبدالقادر بدر الدين*

عرف الإنسان ظاهرة الهجرة من مكان إلى آخر منذ أقدم العصور، سواء فُهِمَت هذه الهجرة بمعنى الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، أو فُهِمَت بمعنى الانتقال من كيان سياسي معين إلى كيان سياسي آخر، وأحياناً بمعنى انتقال الحضارة والمؤثرات الثقافية والفكرية من مكان إلى آخر في أنحاء المعمورة. وتتعدد أسباب التنقل والهجرة والاغتراب وتتباين، فقد يكون ذلك من أجل مناخ ينطوي على مزيد من الحرية السياسية أو من أجل البحث عن فرصة اقتصادية أو اجتماعية أفضل أو من أجل أهداف علمية أو ثقافية أو تجارية وغيرها.

ويقسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة وعشرين فصلاً، **الفصل الأول** منها استهله بالمقدمة، وقد تناول المؤلف فيها ظروف تعيينه مساعداً لوزير الخارجية في جمهورية مصر العربية للشئون القنصلية؛ وأصبح نتيجة لذلك من مهامه الرئيسة الإشراف على شئون المصريين العاملين في الخارج.

ويتناول المؤلف في الفصول من **الثاني إلى الرابع** بعض القضايا المتعلقة بالارتباط الشديد بين المصريين وأرضهم وعزوفهم عن الهجرة والاغتراب بصفة عامة، ثم العوامل التي دفعتهم إلى الهجرة وشجعتهم عليها، وأهمها طموحات الطبقة المتوسطة في مصر وتداعيات المرحلة الناصرية ونتائج حقبة الرئيس السادات،

* قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

والتعديل الذي حدث في أسعار النفط عقب حرب أكتوبر 1973، مما جعل من منطقة الخليج العربية أكثر المناطق جذباً للعمالة المصرية، كما يبحث المؤلف أيضاً الأهمية النسبية لتحويلات المصريين المغتربين وتأثيرها في المجتمع والدولة، وأهم الآثار المترتبة عليها سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

ويعالج **الفصل الخامس** بعض الأساليب والتعقيدات البيروقراطية أو الإدارية التي تواجه المصريين العاملين في الخارج أو المغتربين، والتي تتمثل أساساً في ازدواجية العمل وتداخله بين الوزارات المختلفة أحياناً ومحاولة فرض ضرائب ورسوم، مثل قانون ضريبة العاملين في الخارج والذي انتهى الأمر بإلغائه.

ويشرح المؤلف في **الفصل السادس** محاولته تخفيف القيود البيروقراطية بحكم موقعه بوصفه مساعدا لوزير الخارجية المصري، ويدلل على ذلك بالتيسيرات والمرونة التي منحتها السفارات المصرية في الخارج لكثير من الشباب المصري المغترب فيما يتعلق بتجديد جوازات السفر قبل تحديد الموقف من التجنيد، مما يعبر عن درجة كبيرة من المرونة.

ويعرض **الفصلان السابع والثامن** لأسباب الهجرة غير القانونية في بعض الأحيان، وإحباط محاولات النصب على آلاف المصريين، وضرورة تغليظ العقوبة على المتاجرين في البشر، وكذلك أعمال النصب التي يتعرض لها المصريون في الخارج والجهود التي أدت إلى إنشاء وحدة لإرشادات السفر لأول مرة في وزارة الخارجية المصرية.

وتتناول **الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر** ظاهرة غريبة، وهي تجنب المصريين في الخارج للسفارات والقنصليات المصرية وضعف تسجيل أسماء المغتربين والجهود التي بذلتها وزارة الخارجية المصرية للقضاء على هذه الظاهرة، وربط المصريين المغتربين بسفارات بلدهم وقنصلياته، وضرورة التدقيق في اختيار القناصل وأعضاء القنصليات، وهو ما ترتب عليه نتائج إيجابية.

أما **الفصل الثاني عشر** فيعرض لجهود مصر في حماية أبنائها المغتربين وتأمين سلامتهم والاهتمام الشخصي للرئيس مبارك بالمغتربين، ويدلل على ذلك ببعض الحالات، مثل أزمة ألبانيا والحرب الأهلية في سيراليون والنزوح الكبير للمصريين عقب عدوان العراق على الكويت وجهود الإفراج عن السجناء المصريين في العراق.

ويتناول المؤلف في **الفصل الثالث عشر** قضية حساسية المصريين المغتربين وضعف تضامنهم، ويفسر ذلك بالقلق الزائد من تطور الأوضاع في الوطن، والحساسية المبالغ فيها تجاه ما ينشر عن مصر والصراعات الشخصية بين المغتربين.

ويركز **الفصل الرابع عشر** على الآثار الاجتماعية والنفسية للغربة أو ما يسميها الباحث معاناة المصري وحيرته بين حسابات المغانم والمغارم، ويتناول محاولات التكيف مع بيئة الاغتراب وشعور المصري بشيء من الغربة بعد عودته إلى الوطن الأم.

ويتناول المؤلف في **الفصل الخامس عشر** بعض النكات والنوادر الخاصة بالمصريين المغتربين والحيل التي يلجأون إليها في بعض الأحيان، ويمكن القول إن هذه النكات و(القفشات) تُعد من سمات الشخصية المصرية والتي تجعلها تتسم بالقدرة على التكيف وعدم اللجوء إلى العنف.

ويتناول **الفصل السادس عشر** قضية على جانب كبير من الأهمية، وهي وفاة المغترب في الخارج والإجراءات المنظمة لدفن الموتى من المغتربين على نفقة الدولة، كما يناقش المؤلف أيضاً قضية خطرة، وهي قضية زيادة معدلات الوفيات في كل من بغداد وعمان، وهي التي أطلق عليها قضية النعوش الطائرة.

ويتناول المؤلف في **الفصلين السابع عشر والثامن عشر** بعض القضايا التي أثيرت في الخارج بالنسبة للمصريين العاملين في الخليج، حيث تناول قضية الاعتداء على طفل مصري والتي شغلت الرأي العام المصري فترة طويلة، وشرح دور الأطراف الداخلية والخارجية في هذه الأزمة، كما تناول أيضاً أحداث خيطان في الكويت وأسبابها ودوافعها وأسلوب إدارة الأزمة، وحكمة القيادة في كل من مصر والكويت والتي أدت إلى احتواء المشكلة.

ويعرض **الفصل التاسع عشر** لموضوع تعامل الصحافة المصرية مع مشكلات المغتربين، ويركز على أن المواطنين المصريين ليسوا ملائكة ولا يعملون لدى ملائكة، ولذلك لا بد من الالتزام بنصوص مواد ميثاق الشرف الصحافي وضرورة إدراك التباين بين الأنظمة والقوانين.

ويناقش المؤلف في **الفصل العشرين** معاناة الدبلوماسي وأبنائه وما يعانون منه في الوطن من غربة ومشكلات نفسية، وصعوبة دور زوجة الدبلوماسي، وكيف أن الدبلوماسية المعاصرة قد أصبحت مهنة شاقة وفقدت بريقها القديم.

ويتناول **الفصل الحادي والعشرون** مشكلة اغتراب مراكب الصيد المصرية للصيد في مياه دول أخرى، وما ترتب على ذلك من مشكلات تتمثل في عدم استيفاء الإجراءات القانونية في بعض الأحيان من جانب سفن الصيد المصرية، مما يؤدي إلى احتجاز المراكب واحتجاز الصيادين في بعض تلك الدول، مثل (ليبيا، واليمن، وإرتيريا)، ودعوته إلى وضع ميثاق عمل للصيد خارج المياه الإقليمية.

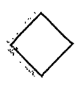
ويطرح المؤلف في **الفصل الثاني والعشرين** بعض المطالب المشروعة للمغتربين والتي يرى أنه قد آن الأوان للنظر فيها بجدية، مثل طلب إطلاق مدة الإعارة والإعفاءات الجمركية عند العودة النهائية والمطالبة بالمشاركة في الانتخابات وحق التمثيل في المجالس النيابية.

أما **الفصل الأخير** من الكتاب فيخصصه المؤلف لمفهوم رعاية المصريين المغتربين وضرورة أن تتم الرعاية في إطار رؤية متكاملة واقتراحه بإنشاء صندوق قومي للرعاية.

ويمكن القول إن هذا الكتاب يعالج قضية شديدة الأهمية تتعلق بهجرة العمالة المصرية وهي من القضايا المحورية سواء في السياسة الداخلية أو في العلاقات الخارجية المصرية، وإن كان من الملاحظ أن فصول الكتاب قد تضخمت إلى حد كبير ووصلت إلى ثلاثة وعشرين فصلاً، وكان من الممكن دمج بعض هذه الفصول لتقليل العدد الكلي لفصول الكتاب.

كما أن بعض الظواهر التي تناولها الكتاب، مثل ضعف الترابط بين المصريين في الخارج وابتعادهم عن السفارات والقنصليات المصرية وغيرها كان يمكن تفسيرها ببيئة النظام السياسي المصري، مثل البيئة الجغرافية والثقافة السياسية وطبيعة نظام الحكم. كما يلاحظ أن بعض فصول الكتاب برغم أهميتها فإنها لا ينطبق عليها عنوان الكتاب وهو: «المصريون في الخليج» مثل الفصل العشرين وعنوانه: «الدبلوماسيون مغتربون أيضاً وأبناؤهم حائرون»، وكذلك الفصل الحادي والعشرون الذي يتناول مشكلات سفن الصيد المصرية في مياه بعض الدول الأخرى، مثل اليمن وإرتيريا وليبيا وموريتانيا.

وفي النهاية فإن هذه الملاحظات لا تقلل من أهمية الكتاب وفائدته، حيث استطاع المؤلف أن يجمع بكفاءة واقتدار بين الخلفية النظرية والممارسة العملية بحكم منصبه بوصفه مساعداً لوزير الخارجية المصري (سابقا)، بالإضافة إلى معايشته لتجربة الاغتراب، مما يجعل من الكتاب إثراءً ميدانياً للجوانب الأكاديمية وإثراءً نظرياً للممارسات السياسية المتعلقة بموضوع الهجرة والاغتراب.



سياسة

الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية

تأليف: روجيه جارودي
الناشر: دار الشروق – القاهرة، الطبعة الأولى 1998م
عرض: مصطفى العدوي*
ترجمة: محمد هشام

مع صدور هذا الكتاب يكون قد مضى على قيام إسرائيل في فلسطين 50 عاماً وللأسف الشديد، وخلال كل هذه الحقبة لم يستطع العرب إصدار كتاب واحد ذي بال، يضاهي هذا الكتاب، سواء من حيث الشكل أو المضمون، أو بما رصد له المؤلف الفرنسي المسلم العجوز من مصادر ومراجع وشواهد. يتألف محتوى الكتاب من ثلاثة أبواب، وضمَّن كل باب يقع ثلاثة فصول، إلا الباب الثاني، فينطوي على أربعة فصول، ويشتمل الكتاب أيضاً على تقديم للأستاذ الصحفي المصري اللامع محمد حسنين هيكل، مع مقدمة الطبعة الفرنسية، وتصدير حول: لماذا هذا الكتاب؟ ومقدمة المؤلف نفسه، وفي نهاية الكتاب تقبع الخاتمة، وفيها نظرة نحو المستقبل ومآل المشكلة.

الأسطورة الأولى التي يدحضها المؤلف هي أسطورة خرافة (الوعد)، أرض موعودة أم أرض مغتصبة؟ يقول (سفر التكوين) في التوراة: (سأعطي نسلك هذه الأرض من وادي العريش إلى النهر الكبير، نهر الفرات).

فما القراءة المتزمتة للصهيونية السياسية حول هذا المعنى؟

* كلية التربية – جامعة دمشق – سوريا.

يجيب الجنرال ديان على ذلك: (إذا كنا نملك التوراة، ونُعد أنفسنا شعب التوراة، فمن الواجب علينا أن نمتلك جميع الأراضي المنصوص عليها في التوراة).

لذلك أقدم اليهودي المتعصب (باروخ جولدشتين)، على قتل مجموعة من العرب المسلمين وهم يصلون الفجر في الحرم الإبراهيمي الشريف في عام 1994.

وبناءً على هذه المزاعم نفسها، اغتال (ايجال عامير) (اسحق رابين) في عام 1995، بدعوى أن الرب أمره بذلك، وهذا الفتى القاتل ينتمي إلى (محاربي إسرائيل) التي تنادي بإعدام كل من يتنازل للعرب عن جزء من الأرض الموعودة في التوراة (يهودا والسامرا)، وهي الضفة الغربية حالياً، والتفسير المسيحي لأستاذ العهد القديم (التوراة) (ألبير دي بوري) في كلية اللاهوت البروتستانتي في جنيف، يفسر هذه الوعود على أنها قصص خيالية ووهمية تماماً. ويضيف مستطرداً: لقد تناول اليهود هذا الوعد الأبوي لإضفاء الشرعية في فترة لاحقة على العدوان الإسرائيلي على فلسطين، ولتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية عما كانت عليه في الماضي. فهذا الوعد ينطوي على وعد بالاستقرار والثبات لمجموعة من القبائل البدوية الرحل. وهذا ما يوضحه النبي (ميخا) لفكرة استعادة صهيون، لم تكن للأرض في حد ذاتها صفة القداسة، بل فكرة الخلاص مع الرب، والإخلاص لمثله بالحفاظ على العدالة والاستقامة وبالوفاء للميثاق المعقود مع الرب. ومن ثم ليس لدولة إسرائيل الحالية أي حق في أن تدعي لنفسها أنها تجسيد لإرادة الله التي تقضي بقدوم عصر الماشيح.

والأسطورة الخرافية الثانية هي (الشعب المختار)، فقد جاء في سفر الخروج: (ثم قل لفرعون: هذا ما يقوله الرب: إسرائيل هو ابني البكر. قلت لك: أطلق ابني ليعبدني، ولكنك رفضت إطلاقه، لذلك سأهلك ابنك البكر. أما القراءة المتزمتة للصهيونية السياسية فنراها عند الحاخام كوهين الذي يقول: (يمكن تقسيم سكان العالم إلى قسمين: إسرائيل من جهة، والأمم الأخرى مجتمعة من جهة أخرى. فإسرائيل هي الشعب المختار).

ولم يكن اليهود أول من عرف التوحيد، بل إن عقيدة التوحيد هي ثمرة عملية نضوج طويلة المدى للحضارات العظمى في الشرق الأوسط، ولا سيما حضارة بلاد ما بين النهرين والحضارة المصرية. وتُمثّل عند الفرعون (إختاتون) والإله (مردخ) البابلي الذي كاد أن يصل إلى التوحيد. ومعظم نصوص العهد القديم هي صور مشوهة للأناشيد الفرعونية والبابلية، فأسطورة أسبقية اليهود للتوحيد مفتعلة، ومن ثم لا اختيار لهم، ولا تفضيل لهم على غيرهم من الشعوب المماثلة.

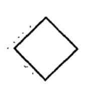
والأسطورة الثالثة، هي أسطورة /خرافة يشوع: التطهير العرقي. يقول سفر يشوع: (ثم تحرك يشوع وجيش إسرائيل من لخيش نحو عجلون فحاصروها وحاربوها، واستولوا عليها في ذلك اليوم ودمروها، وقضوا على كل نفس فيها بحد السيف)، والقراءة المثلى لتطبيق هذا المعنى يقترفها (مناحم بيجين) وعصابته (ارجون) في قرية دير ياسين، عندما قتل 254 من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ العزل. و(الترقيع التاريخي) لتبرير سياسة ما، إلا في حالة واحدة: ألا وهي استخدام الروايات التوراتية أداةً. فما برحت هذه الروايات تؤدي دوراً حاسماً في مصير الغرب، حيث استخدمت ستاراً لأشد الأعمال دموية، منذ اضطهاد اليهود على أيدي الرومان، ثم على أيدي المسيحيين، مروراً بالحروب الصليبية ومحاكم التفتيش والحلف المقدس، والسيطرة الاستعمارية التي تفرضها (شعوب مختارة)، وحتى عمليات الاغتصاب التي تمارسها دولة إسرائيل، ليس فقط من خلال سياستها التوسعية في الشرق الأوسط بل أيضاً من خلال نفوذ جماعات الضغط الموالية لها، والتي يوجد أشدها قوة في أقوى قوة في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يؤدي دوراً أساسياً في سياسة السيطرة العالمية والعدوان العسكري التي تنتجها أمريكا. فالصهيونية تبنت هذه الأساطير/ الخرافات، وحولتها إلى وقائع على الأرض بفضل مساعدة الولايات المتحدة وغفلة العرب والمسلمين.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يُعد الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتفرقة العنصرية، والدليل على ذلك قول الحاخام الأكبر (سيتروك): (أود ألا يتزوج أي شبان يهود إلا من فتيات يهوديات، ذلك لأنه لا ينبغي لإسرائيل التي غدت (مقدسة) أن (تتنجس) من خلال الاتصال بالشعوب الأخرى التي كرهها الله). ويتكرر هذا التحريم مراراً في (العهد القديم)، ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، سيطرت أمريكا على الأمم المتحدة، وتمكنت من دفع الأمم المتحدة إلى إصدار قرار بإلغاء حسبان الصهيونية نمطاً من العنصرية. ومن أساطير القرن العشرين، يتناول الباحث أسطورة/خرافة الصيهونية المعادية للفاشية، ذلك أن (إسحاق شامير) دعا إلى التحالف مع ألمانيا النازية في مواجهة بريطانيا العظمى.

فاليهود الصهاينة الألمان، اتخذوا موقفاً إلى جانب هتلر من عام 1933 حتى 1942، ومن أبرز هؤلاء (مناحيم بيجين) و(إسحاق شامير) وغيرهما. والتقارب الصهيوني النازي ينم عن تشابه الحركتين المتعصبتين، والاتفاق على تهجير اليهود من ألمانيا وأوروبا باتجاه فلسطين، وكان هتلر يناصر هذا الموقف ويغازل

العرب في الوقت نفسه، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، كانت الصهيونية تحافظ على أولئك الذين يميلون إلى الصهيونية وإلى الهجرة إلى فلسطين من اليهود وتحميهم، أما بقية اليهود الذين فضلوا البقاء في أوروبا وممارسة عقائدهم هناك فإنهم لم يحظوا بأي اهتمام أو حماية، بل على العكس من ذلك، فقد كان بعض العصابات الصهيونية يقوم بأعمال مقصودة، تشمل القتل والتفجير والإجرام في حق اليهود في مواضع تجمعاتهم في أوروبا لتدفعهم صوب الهجرة نحو فلسطين. ومع نشر الوثائق المتعلقة بالحرب الثانية ومحاكمة ايخمان وضلوع القيادات الصهيونية بالتعاون مع هتلر والنازية للإبقاء على اليهود الأثرياء وطردهم وإغرائهم بالهجرة إلى فلسطين للإسهام في إنشاء (دولة اليهود)، ثم يعرض المؤلف لأسطورة خرافة عدالة محاكمات نور مبرج، أي محاكمة مجرمي الحرب النازيين، وكما هو معروف فإن المنتصر هو الذي يضع قواعد العدل والحكم والتجريم، وهذا ما كان من هذه المحاكمات، والتي سيطر عليها الروس والأمريكان والإنجليز والفرنسيون... واليهود الصهاينة. إنك لو قرأت محاضر جلسات هذه المحاكمات لعلمت أن اليهود من بين بلدان الحلفاء استطاعوا أن يوجهوا مسار الأحداث والقضايا والاتهامات على هواهم ويضعوا الرقم الذي يناسبهم ممن قُتِلوا في المحرقة النازية من اليهود، واستطاعوا أن يخدعوا العالم كله بستة الملايين يهودي، وتكشفت خرافات هذه المزاعم بانتشار وثائق هذه الفترة ومذكراتها، وتبين أن الرقم الصحيح لا يتجاوز بضع مئات من الألوف ليس إلا! وهذا ما يذكره المؤلف مدعماً بالوثائق والمصادر والدلائل والبراهين القاطعة. ويُعد هذا الكشف من أهم ما وقع عليه المؤلف طوال حياته، ومن أهم كشوف قرننا الحاضر. فقد استفاد اليهود من مزاعم هذا الرقم الهائل من الضحايا بغرس عقدة الذنب والإثم عند الأوروبيين، ليسهم ذلك في عطفهم على اليهود في إقامة دولتهم والحصول على القروض والهبات والمساعدات الضخمة، والتي ما تزال تدفع لهم حتى الآن، حتى باتوا أقوى دولة في المنطقة على الإطلاق وساعدت هذه المزاعم والخرافات والأساطير التي استطاع الصهاينة غرسها في الضمير الأوروبي على السكوت عن إبادة الفلسطينيين، وتصديق خرافة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، فتم تشريد الملايين من العرب وقتلهم وطردهم من فلسطين لإسكان الشعب المقدس والمختار في الأرض الموعودة من الرب وكأنها فارغة وخالية من أصحابها الحقيقيين. واستطاعت الدولة أن تستمر بوساطة قوى الضغط الإسرائيلية – الصهيونية في

الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يسيطر اللوبي اليهودي سيطرة مطلقة على مقدرات هذه الأمة التابعة، وكذلك قوى الضغط في فرنسا المسيطرة على الإعلام والثقافة والفن، فضلاً عن التمويل الخارجي من أمريكا بمليارات الدولارات والأسلحة والمعدات والمساعدات من أمريكا وحدها تفوق كل ما يقدم للوطن العربي مجتمعاً بعضه لبعض. وختاماً استطاع جارودي أن يفجر قنبلة العصر، ويكشف الخرافات والأساطير والضلالات التي يعيش عليها الغرب وإسرائيل، وبرغم أنه تعرض لمحاولات الضرب والسجن والملاحقة والتهديد من قبل الفئات اليهودية المتعصبة في فرنسا والعالم، فإنه انتصر بالحق وللحق في قضية مهمة للغاية، هي قضية القرن. إنه كتاب واضح وجريء وقوي، كتابة وترجمة وتعليقاً، ولا يمكن الاستغناء عنه



علم نفس

سيكولوجية الأسر والأسير

تأليف: رمضان عبدالستار أحمد
الناشر: من إصدارات مجلة الحرس الوطني الكويتي، الرئاسة العامة للحرس الوطني، التوجيه المعنوي والعلاقات العامة
عرض: جاسم محمد علي الخواجة*

يتكون الكتاب الحالي من سبعة فصول تناول من خلالها المؤلف الآثار النفسية للأسر والصدمات العنيفة التي يتعرض لها الجنود والمدنيون أثناء العمليات الحربية، وفي الفقرات التالية نستعرض كثيراً من الجوانب التي اشتملها هذا الكتاب على أساس ما يحتويه كل فصل وهي كما يلي:

الفصل الأول – علم النفس العسكري:

لقد عرَّف المؤلف علم النفس العسكري بأنه أحد الفروع التطبيقية لعلم النفس في مجال الجيش بفرض رفع مستوى كفاءة أفراده، وذلك بعدة وسائل، مثل انتقاء الأفراد وتوزيعهم على التخصصات والمهن العسكرية المختلفة مستخدماً في هذا أساليب القياس النفسي، ويهتم هذا العلم أيضا بتطبيق مبادئ التعلم على برامج التدريب العسكري لضمان نجاح هذه البرامج وتحقيق أهدافها. ولم يكتف المؤلف بهذا القدر من التعريف بعلم النفس العسكري بل أضاف أيضا أنه يدرس التأثير المتبادل بين الأفراد والمجتمع العسكري والقيادة وأيضا تشخيص الاضطرابات النفسية الناتجة عن تعرض الجنود للصدمات العنيفة، ولا تقتصر مهمة علم النفس العسكري على التشخيص ولكن تمتد إلى تقديم الإرشاد للعائدين من القتال لكي

* رئيس قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

يتمكنوا من التكيف مع الحياة المدنية. وأحد المجالات المهمة التي يهتم بها علم النفس العسكري، هي الأسر والأسير، وهو عنوان هذا الكتاب الحالي.

وإحدى المعلومات المهمة في هذا الفصل هي استعراض التطور التاريخي لعلم النفس العسكري خلال الحرب الأولى ودور الألمان في تطوير علم النفس العسكري واستخدامه للإعداد للحرب، ولكن لم يدرك الأمريكيون أهمية هذا العلم إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهذا الاهتمام ظهر من خلال بحوث في مجالات مختلفة، مثل إعداد الاختبارات وتحليل وظائف الجيش واستخدام اختبارات الذكاء والقدرات وإعداد برامج التدريب وتحسين صناعة الأسلحة وميول الجنود واتجاهاتهم وتنمية الروح المعنوية وعلاج المصابين بالصدمات النفسية والدعاية والحرب النفسية.

وأشار المؤلف في نهاية هذا الفصل إلى أنه مع وجود عدد كبير من البحوث في المجالات النفسية العسكرية المختلفة فإن هناك ندرة في البحوث في مجال الأسر والأسير، وهذا ما يحاول أن يقوم به الباحث من خلال استعراض عدد من البحوث الغربية والعربية في الفصول التالية.

الفصل الثاني: الدراسات النفسية حول آثار العدوان العراقي

عرض المؤلف في هذا الفصل عددا كبيرا من الدراسات التي تناولت خفايا مهمة تتعلق بالعدوان العراقي على الكويت، ولكي تتحقق الفائدة القصوى لقارئ هذا الفصل قام المؤلف بتصنيف الدراسات إلى سبع عشرة مجموعة من الدراسات مستعينا بالأحداث التي تبين نتائج الدراسات لتصنيفها.

وكانت كما يلي:

1 – موضوعات محددة مثل دراسة تأثير العدوان العراقي في مفهوم الذات ومعدلات انتشار الاكتئاب والسلوك الانتحاري. 2 – التأثيرات بعيدة المدى لأزمة الخليج في أطفال الكويت. 3 – الطرق التي يمكن بوساطتها التدخل لمساعدة الأطفال. 4 – تأثير الصدمات التي مر بها الأفراد في سمات الشخصية. 5 – تأثير العدوان في الحالات الانفعالية لدى الشباب. 6 – التغيرات التي لحقت بإدراك الكويتيين. 7 – دراسة حالات الاغتصاب. 8 – التميز السلبي في سلوك الأحداث. 9 – التأثير الواقع على القيم النفسية والاجتماعية والأخلاقية والتطور الأخلاقي. 10 – مناقشة التصميم للبحوث السابقة والمستقبلية في هذا المجال ودراسات بناء الاختبارات وتقنينها لقياس تأثير العدوان في الأفراد. 11 – دراسة استخدام الخط

الساخن. 12 – التأثير في الشخصية الكويتية. 13 – التأثير في الأسرة الكويتية. 14 – دراسات تناولت الشهداء والأسرى والمفقودين والمرتهنين.

وإحدى أهم النتائج لاستعراض هذه الدراسات هي أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت تأثير الأسر في الأسرى.

الفصل الثالث: الأسر في اللغة والتاريخ والقانون الدولي العام.

عرض المؤلف معاني كثيرة لكلمة الأسير في اللغة العربية؛ متى تأتي بمعنى المقيد والمحبوس، ثم انتقل إلى مفهوم الأسر في التاريخ العربي، فقد كان العرب في الجاهلية يعدون الأسر إحدى ثمار الانتصار على الأعداء، ولقد ذكر الأسر في شعر العرب، فكان شيئاً مفهوماً لدرجة أن مفهوم الشعراء كان يتغير في الأسر، ولقد كان العرب يستعينون بوسائل كثيرة لإهانة الأسير.

ولكن هذا الوضع تغير بعد ظهور الإسلام، فقد دعى الإسلام إلى إكرام الأسير، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بالإحسان إلى الأسير، فكانت نظرة الإسلام هي تقليل الآثار النفسية والاجتماعية على الأسير.

وفي هذا الفصل تطرق المؤلف إلى الأسر في القانون الدولي، فنجد معلومات مهمة حول ما يجب أن يخضع له الأسير وهو واقع تحت الأسر، ونجد أن هذه اللوائح موجودة على الورق، ولكن معظم الصراعات التي ينتج عنها الأسر لا تطبق أياً من هذه اللوائح والقوانين، ويستمر الأسير وأسرته يعانون كثيراً من الضغوط النفسية التي تترك آثاراً سلبية على الجوانب النفسية والاجتماعية.

الفصل الرابع: التراث العلمي الغربي حول الأسر والأسير:

استعرض المؤلف في هذا الفصل الدراسات التي تعرضت للأسر والأسير، وبدأ بذكر ما عرضه الفيلسوف وعالم التحليل الفرنسي جان كازونوف الذي وقع في أسر الألمان عام 1940، وكتب مجموعة من الأعمال سلط من خلالها الأضواء على الأسر والأسير، وحاول بعض الباحثين مناقشة هذا الموضوع من جوانب كثيرة، قام المؤلف باستعراضها خلال هذا الفصل.

وأحد الموضوعات المهمة هي: كيف يحدث الانهيار العصبي؟ والمدة الزمنية للانهيار العصبي وكيفية تقديم التشخيص لحالات الانهيار العصبي، وفي فقرات أخرى ناقش المؤلف بيئة المستشفى التي يحول إليه المصاب بالانهيار العصبي وإدراك الأطباء النفسيين أهمية حالات الانهيار العصبي التي قد تصيب جميع

العاملين في السلك العسكري إذا ما تعرضوا لعوامل تساعد على الانهيار العصبي. ولقد أشار المؤلف أيضا إلى أن الانهيار العصبي يختلف باختلاف ثقافات العسكريين العاملين في الجيش.

وفي إحدى الدراسات أشارت النتائج إلى أن البريطانيين أكثر إصابة بأعراض الانهيار العصبي من الهنود.

لقد قام المؤلف بتلخيص أحد أعمال جان كازونوف التي تضمنت معلومات مهمة لدرجة لا يمكن إيجازها، بل يجب أن تقرأ من خلال العرض الذي قدم في هذا الفصل ليتمكن القارئ من تعرُّف ما يحدث في الأعماق النفسية للأسير، ثم عرض الخبرة الذاتية التي مر بها فيكتور فرانكل عندما وقع في الأسر، حيث قسم الحالة النفسية التي يمر بها الأسير إلى ثلاث فترات: فترة تعقب الدخول إلى المعتقل، وفترة اندماج الأسير في حياة المعتقل، والثالثة بعد إطلاق سراح الأسير وتحرره.

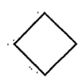
ولقد ختم المؤلف الفصل بالإشارة إلى أحد أهم الأحداث التي يتعرض لها الأسير، وهي غسل المخ أو غسل الدماغ التي يحاول العدو من خلالها أن يغير معتقدات الأسير لكي يؤمن بمعتقدات العدو.

الفصلان الخامس والسادس: وكان عنوان هذين الفصلين «الدراسات الغربية والعربية حول الأسر والأسير»، على التوالي أشارت نتائج الدراسات إلى ظهور اضطرابات نفسية ونفس جسمية بعد التعرض للصدمات الشديدة، ومن ضمن الاضطرابات النفسية وأهمها اضطراب الضغوط التالية للصدمة الذي حظي باهتمام عدد كبير من الباحثين سواء أكانوا من الغربيين أم العرب، فهو يعد أحد الاضطرابات الرئيسة التي تظهر على الإنسان بعد التعرض للأسر أو الصدمات الشديدة، ولقد أشارت نتائج الدراسات إلى ارتفاع اضطرابات أخرى، مثل الاكتئاب والقلق والمخاوف والوساوس القهرية والنوم، وتوصلت بعض الدراسات الأخرى أيضا إلى أن الأسرى تظهر عليهم اضطرابات نفس جسمية، مثل الصداع والألم أسفل الظهر.

وأشارت دراسات أخرى إلى الآثار بعيدة المدى للأسر والصدمات، وهذه الآثار قد تمتد إلى 40 عاما بعد التعرض إلى الصدمة، وبناءً على هذا فإن بعض الدراسات أشارت إلى أن هذه الاضطرابات قد تمتد وتؤثر في الأسرة، فتحدث اضطرابات في العلاقات والتواصل الأسري. ولقد أورد المؤلف بعض الدراسات التي تناولت تأثير الأسر في الأسرى الكويتيين، وقد اتضح أن هناك اتفاقاً بين النتائج الغربية والنتائج

العربية والكويتية، وهذا يدل على مدى خطورة تأثير الأسر والصدمات الشديدة في حياة الإنسان.

الفصل السابع: الإجراءات العلاجية والوقائية اللازم اتخاذها عند إطلاق سراح الأسرى، فقد ختم المؤلف الكتاب باستعراض بعض الآراء حول الأساليب العلاجية والوقائية للأسرى، فقد أشار بعض الباحثين إلى استخدام أساليب التعديل السلوكي، مثل تقليل الحساسية المنظم وأسلوب النموذج والعلاج العقلاني - الانفعالي والعلاج المعرفي، والأسلوب التخيلي والتدريب على تأكيد الذات والاسترخاء واستخدام أجهزة التغذية الرجعية المرتدة للوصول إلى المسيطر على التغيرات الفسيولوجية غير المرغوب فيها، وأيضا أسلوب العلاج بالتنويم المغناطيسي وأسلوب التفريق الانفعالي والعلاج الجماعي، ولهذا نجد أن الكتاب يحتوي على معلومات تساعد الباحث في مجال الأسر والأسير والصدمات العنيفة لتعرُّف الدراسات المختلفة في هذا المجال، فقد رجع المؤلف إلى ما يقرب من مائتي دراسة تناولت التأثير الناجم عن الأسر والحروب والصدمات في الإنسان.



علم نفس

مناهج البحث في علم النفس الإكلينيكي والإرشادي، 1994

تأليف: كريس باركر، وناسى بيسترانج، وروبرت إليوت.
ترجمة: محمد نجيب الصبوة، وميرفت أحمد شوقي، وعائشة السيد رشدي.
الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1999.
مراجعة: الحسين عبدالمنعم*.

تذخر المجلات والدوريات العلمية المتخصصة - على المستوى العالمي - بكم هائل من البحوث والدراسات الإكلينيكية، ومع ذلك نجد انحساراً لهذا النوع من البحوث على المستوى العربي برغم مرور ما يزيد على نصف قرن من الزمان على ظهور هذا التخصص في منطقتنا العربية. وبرغم ما نشهده أحياناً من جهود على المستويين الأكاديمي والتطبيقي فإنها لا تكاد تخرج، في أحسن الأحوال، عن حيز الإنجاز الفردي، ومن ثم فهي جهود تغيب عنها التصورات المتكاملة التي تحقق نهوضاً شاملاً في جميع المجالات المختلفة لهذا التخصص، إضافة إلى انصراف معظم هذه الجهود إلى تقديم المعلومات والمعارف الإكلينيكية على حساب «المنهج العلمي» المتمثل في الأساليب المنظمة التي يتبعها الباحثون للوصول إلى هذه المعارف والمعلومات.

وربما كان هذا الوضع قائماً وراء حسن اختيار المترجمين لكتاب «مناهج البحث في علم النفس الإكلينيكي والإرشادي» كي يسهم في تذليل كثير من العقبات المنهجية التي تحول دون الانطلاق في بحوث هذا الفرع من العلم.

يقع الكتاب المترجم في 429 صفحة من القطع المتوسط، ويضم (12) فصلاً بالإضافة إلى تصدير المؤلفين والمترجمين وقائمة المراجع.

---

* قسم علم النفس، كلية التربية الأساسية - جامعة الكويت.

الفصل الأول بعنوان: «مقدمة في عملية البحث»، وهو تمهيد للفصول التالية، حيث وضع فيه المؤلفون استراتيجيتهم في عرض سلسلة الخطوات المتعاقبة التي يجب أن يسير فيها الباحثون أثناء إجراء بحوثهم، بالإضافة إلى مناقشة بعض القضايا الجوهرية التي تعد مركزاً للتفكير في البحث العلمي بوجه عام.

ويعد الفصل الثاني «قضايا فلسفية ومهنية وشخصية» امتداداً للفصل الأول، حيث أسهب المؤلفون في مناقشة بعض القضايا الفلسفية والمهنية والسياسية والأخلاقية التي يدور في فلكها البحث العلمي، وذلك من أجل تنمية مهارات صياغة البرامج البحثية المتكاملة، حيث قدم المؤلفون تحليلاً نقدياً لمفاهيم البحث والعلم والاستقراء، كما ناقشوا في جلاء طبيعة العلاقة بين العلم والمناخ الاجتماعي والثقافي والسياسي السائد.

وعلى المستوى المهني ناقش المؤلفون النموذج المثالي للعالم الممارس. وانتهى الفصل باستعراض كثير من القضايا الشخصية والأخلاقية المسهمة بشكل أو بآخر في تشكيل معالم البحث العلمي.

ويعد الفصل الثالث الذي يحمل عنوان: «إرساء القواعد: التخطيط ووضع الأسس» نقلة نوعية في طبيعة الفصول، حيث يتوجه الاهتمام إلى القضايا العملية، ففي هذا الفصل نجد اهتماماً بالمهمة الأولى للباحث، وهي صياغة المشكلات والفروض، بالإضافة إلى التصدي إلى بعض القضايا التنظيمية المتعلقة بجمع البيانات من الميدان، ومصادر التمويل، وأخلاقيات البحث.

ثم تأتي المرحلة الثانية من مراحل البحث في سياق الفصل الرابع: «أسس القياس»، وفيه بدأ المؤلفون بتعريف بعض المصطلحات الأساسية، ثم ناقشوا الأسس التصورية لكل من المناحي الكمية والكيفية، ومزايا كل منها وعيوبه، هذا بالإضافة إلى التركيز على نظرية القياس النفسي، ومنطق كل من الثبات والصدق. أما الجديد في هذا الفصل فهو طرح فكرة التعددية المنهجية وعدم الأخذ بفكرة المنهج أحادي البعد.

ووفق التسلسل المنطقي الذي اتخذه المؤلفون سبيلاً لعرض فصول هذا الكتاب؛ حاولوا في الفصلين الخامس والسادس مناقشة كيفية قياس الأبنية والتكوينات النفسية التي تم تحديدها في أسئلة البحث ومشكلاته.

ففي الفصل الخامس استعرض المؤلفون «مناهج التقدير الذاتي» بوصفها

مناهج للبحث تستخدم منحى السؤال المباشر للفرد. وفي هذا السياق تمت مناقشة كثير من وسائل القياس، مثل المقابلة والاستخبار والمسح والتعداد. وانتهى هذا الفصل بوصف دقيق لخطوات بناء الاستخبار وصياغة الأسئلة.

أما الفصل السادس فقد اقتصر على تقديم تحليل موضوعي لعملية المشاهدة بوصفها إحدى طرق القياس، حيث يجد القارئ بانوراما علمية حول قضية المشاهدة في صورتيها الكمية والكيفية، والتسجيلات الميدانية، وتحليل الخطاب، وإدارة المشاهدات، بالإضافة إلى قضايا الثبات والصدق المتعلقة بهذه العملية.

أما الفصول الثلاثة التالية: (السابع والثامن والتاسع)، فتتناول قضايا «التصميم» على الفترة الزمنية (توقيت إجراء البحث)، ومَنْ الذين سنجمع منهم البيانات. ففي الفصل السابع قسم المؤلفون التصميمات البحثية إلى نمطين أساسيين هما: التصميمات غير التجريبية (الوصفية والارتباطية)، والتصميمات التجريبية، كما ناقشوا فكرة العلية أو السببية في التصميمات الارتباطية، وانتهوا إلى أن الارتباطات لا تكشف عن الأسباب ولا حتى عن تكوينها. بعكس التصميمات التجريبية التي تستهدف الكشف عن الأسباب الاحتمالية، وهو أمر دفع المؤلفين إلى مناقشة تحليل كوك Coak وكامبل Campell للصدق بنوعيه الداخلي والخارجي، وعدوا أن معظم التصميمات التجريبية في حالة تهديد للصدق. وإزاء هذا التصور يجب أن تتحدد مهمة الباحث في وضع تصميم مثالي يحقق أهداف دراسته ويخضع لقيود البحث العلمي ومعاييره. وانتهى الفصل السابع باستعراض تفصيلي لأشكال التصميمات شبه التجريبية (غير العشوائية) في مقابل التصميمات التجريبية العشوائية. وكشفت المناقشات عن القيمة العلمية للتجارب العشوائية، وفي الوقت نفسه نبهت إلى القيود العملية لهذه التجارب في العملية العلاجية.

وفي الفصل الثامن تطرَّق اهتمام المؤلفين إلى «تصميمات العينات الصغرى» والتي تمثل طريقاً للبحث في الخصوصية والتفرد. وهي بوصفها منهجاً للبحث يقبل التطبيق في المواقف العملية التي ينهض بها المعالجون. ومن أهم مزايا هذه التصميمات – كما يرى المؤلفون – هو أنها تصلح لأغراض البحث في أعماق الظواهر، وتفصح عن وجود ظواهر محددة، وتساعدنا على دحض نظريات عن طريق تزويدنا بالأدلة العكسية والأمثلة المضادة لها، ومن حيث جوانب الضعف فيها، فهي لا تمكن من التوصل إلى المبادئ والقوانين العامة وأطر نظرية محددة. وينصح

المؤلفون بأهمية الجمع بين مناهج العينات الكبرى ومناهج العينات الصغرى، وذلك يعد تمشيا مع موقفهم الفكري الثابت الذي يعبر عن التعددية المنهجية.

ويأتي الفصل التاسع تاليا من الناحية المنطقية للفصلين السابع والثامن، حيث يختص بطبيعة المشاركين (المفحوصين)، وآداب المهنة المتعلقة بالتعامل معهم. وفي هذا الإطار يشير المؤلفون إلى مشكلة اختيار العينة، ويميزون بين العالم، والجمهور المنشود، والعينة، والقابلية للتعميم، ويتصدون إلى مناقشة كثير من القضايا الأخرى المتعلقة بحجم العينة، وتحليل القوة الإحصائية، والتي تتمثل في احتمال الكشف عن تأثير موجود بالفعل.

أما بالنسبة للقضايا الأخلاقية الخاصة بآداب المهنة، فقد حصرها المؤلفون في ثلاثة مبادئ أساسية هي: الموافقة الصريحة، وهذا يلزمه تقديم معلومات كاملة من قبل الباحث للمشاركين وإعطائهم مطلق الحرية في المشاركة. أما المبدأ الثاني فينطوي على تقليل الأخطار المحتملة على المشاركين، ثم الخصوصية والسرية بوصف كل منها مبدأ يحكم طبيعة العلاقة بين الباحث والمشاركين في البحث.

ويُعد الفصل العاشر (بحوث التقويم) تطبيقاً لما ورد من أفكار في الفصول السابقة جميعاً في دراسة خدمات محددة تقدم في مواقع بعينها. بمعنى آخر، ينهض الفصل العاشر بتدارس القضايا العملية التي تنشأ عن دمج التقويم في الخدمات الإكلينيكية والإرشادية. وفي هذا السياق يناقش المؤلفون عدة قضايا متعلقة بأهمية تقويم التجارب العلاجية، والمبررات القائمة خلف عمليات التقويم، وعملية الإعداد للتقويم، والغايات والأهداف المرحلية، وتقدير الحاجات، ومؤشرات كفاءة التغطية، والكلفة في مقابل الفعالية، أو ما يسمى في بحوث الاقتصاد بدراسات الجدوى. ويعد هذا الفصل سجلاً حافلاً لقضية تقويم الخدمات مدعومة بالأمثلة الشارحة السهلة والقادرة على النفاذ إلى عقل القارئ بأقل قدر من الجهد.

ويأتي الفصل الحادي عشر تتويجاً لكل ما سبق من جهود، ففيه يناقش المؤلفون مرحلة من أهم مراحل البحث العلمي. تتألف هذه المرحلة من ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- التحليل: ويقصد به بيان ماهية النتائج وكيفية الإجابة عن أسئلة البحث.
- التفسير: ويعنى بفهم النتائج بما تتضمنه من دلالات أكثر اتساعاً.
- النشر العلمي: ويقصد به نقل النتائج إلى الجمهور العام.

ويرى المؤلفون أن العناصر الثلاثة السابقة متداخلة ومتفاعلة، وتظهر بشكل جليّ في حسن عرض نتائج الدراسة ومناقشتها. وفي ثنايا الفصل الحالي مناقشات مستفيضة تنمي مهارات الباحثين في أشكال تحليل البيانات الكمية والكيفية وطرقها واستخراج الدلالات، بالإضافة إلى أمثلة شارحة على جانب كبير من الأهمية متعلقة بكتابة التقرير النهائي، وأسلوب الكتابة وطريقة النشر في المجلات المتخصصة.

واختتم المؤلفون كتابهم بالفصل الثاني عشر الذي يقدم تلخيصاً موجزاً ووافياً لبعض الأفكار الأساسية المطروحة عبر فصول الكتاب مثل:

- التعددية المنهجية (أي مدى ملاءمة المنهج لدراسة مشكلة ما).
- وكيفية تقويم تقرير بحثي معين.
- والجمع بين الممارسة والتطبيق.

وبنظرة تقويمية، نود الإشارة إلى الأهمية الخاصة التي يكتسبها هذا الكتاب في الثقافة العربية، حيث يعد مرجعاً رائداً للباحثين والاختصاصيين النفسيين الذين يشكون في أكثر من سياق من صعوبات الممارسة والبحث، ويبذلون جهوداً مضاعفة في البحث والترجمة. ومن أهم مزايا هذا الكتاب ما يلي:

- يصلح الكتاب لأن يكون مرجعاً في مناهج البحث بوجه عام، فهو يضع الأسس والمبادئ لكل المشتغلين في البحث العلمي.

- يسد مثل هذا الكتاب ثغرة موجودة بالفعل أمام شباب الباحثين والممارسين الإكلينيكيين لما يحتويه من كم هائل من المعلومات الفنية والمهارات اللازمة للبحث.

- يكشف الكتاب عن مهارات المؤلفين الفائقة في مجال الشرح وطرح الأمثلة وربط المعلومات الفنية بالممارسات العملية.

- تُعد معالجة الأسس النظرية والفلسفية والمهنية لمناهج البحث من أهم المزايا. فهي تهيء القارئ وتساعده على التفكير في زوايا متعددة، وقلما نجد كتاباً يحدث توازناً بهذا الشكل بين القضايا النظرية والعملية.

- أما الكتاب في صورته العربية، فيكشف عن مهارات متميزة للإخوة المترجمين، حيث تملكني إحساس بأن هذا العمل مؤلف وليس مترجماً، وذلك لما يتميز به أسلوب الكتابة من بساطة، وتراكيب محددة بعيدة عن أي لف أو دوران. ويعد هذا الأسلوب جديداً على الترجمة في المنطقة العربية.

فالشكر كل الشكر للسادة المترجمين لحسن اختيارهم لهذا الكتاب، ولإحساسهم بالمسئولية العلمية والمهنية نحو ترجمة هذا العمل الحيوي.

فلسفة

فلسفة العلم في القرن العشرين (الأصول - الحصاد - الآفاق المستقبلية)

تأليف: يمنى طريف الخولي
الناشر: عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر 2000م
مراجعة: عزت قرني*

هذا كتاب نادر المثيل في اللغة العربية: فكم عدد هؤلاء من بيننا الذين يستطيعون أن يعرضوا عليك أدق المسائل وأصعبها في لغة دقيقة واثقة واضحة (مثل لغة مؤلفة هذا الكتابُ وإن شابها شيء من التزيد في الحماسة وبعض المبالغات البلاغية)، وذلك فيما يخص، على السواء، أموراً تتصل بتاريخ الفلسفة وفلسفة العلم ومناهجه والمنطق بأفرعه والرياضيات والفيزياء وعلوم الحياة والعلوم الإنسانية من حيث مشكلاتها ومفاهيمها وتاريخها جميعا؟ هذا هو ما يصنعه كتاب الأستاذة الدكتورة يُمنى طريف الخولي أستاذ فلسفة العلوم بكلية الآداب – جامعة القاهرة، الذي يظهر كأنه كتب معاً وفي الوقت نفسه للباحث المتخصص في سائر ميادين المعرفة وللطالب الجامعي وغيره وللقارئ المثقف، إنك تستطيع أن تقرأ فيه شيئاً ما، ثم تعود إليه من بعد مرة ومرات أخرى، فصلاً بعد فصل، أو للفصل ذاته حيناً بعد حين. ومن أهم مميزات هذا الكتاب، أولاً، إنه حقاً وفعلاً كتاب «مؤلَّفٌ» ومكتوب على نحو مباشر باللغة العربية وصادر عن فكر صاحبته هي نفسها، وليس جمعاً، على طريقة «القص واللصق»، من فقرات من هنا وهناك من الكتب الإفرنجية.

ثانياً، إنه كتاب يحمل إلى القارئ بالعربية نتاج أوثق ما كتب في موضوعه إلى سنين، بل شهور قليلة مضت فحسب (راجع صفحات 464، 469، 471 وغيرها)، ودعونا لا نتذكر كتباً توهم بأنها مؤلفة اليوم، في حين أنها تعتمد على مصادر أكل الدهر عليها وشرب، إنه كتاب «عصري» بكل المقاييس.

* أستاذ بقسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الكويت.

ثالثا، إنه كتاب يستأهل عن حق أن نصفه بالإحاطة والشمول: ففيه أبرز مسائل تاريخ الفلسفة، ومسائل تاريخ العلم منذ ما قبل التاريخ وفي القرن العشرين الميلادي في الحضارة الغربية على الخصوص، ومسائل فلسفة العلم ومناهجه والمنطق بتطوراته. ولو نظرت إلى جانب العلم على وجه التحديد، لوجدت المؤلفة توجه اهتمامها الأكبر، وعن حق، إلى علم الفيزياء، ولكنها لا تهمل العلوم الأخرى من رياضية وأحيائية وإنسانية، وحين تتحدث عن علم النفس مثلاً، فإنها لا تنسى التطورات الكبيرة الأخيرة في فرع حديث فيه نسبياً هو فرع علم النفس المعرفي أو الإدراكي، إلى غير ذلك.

رابعا، ومع إحاطته وشموله، فهو كتاب متوازن إلى حد بعيد وبقدر ما تسمح به الطاقة الإنسانية، على ما يقولون، وتسمح به ظروف الكتابة وحدود صفحات كتاب من مثله: أ – فهناك محاولة لذكر حضارات أخرى غير الحضارة الغربية، ولكن إشاراتها إلى الصين خاصة، والهند، تكاد لا تظهر إن وجدت. ب – وهناك توازن مناسب بين تناول العصور المختلفة في داخل الحضارة الأوروبية وبلادها الكبرى على السواء، جـ – وتوازن مماثل بين ميادين العلم المختلفة على نحو ما أشرنا، د – وتوازن آخر بين العلماء والمناطقة وفلاسفة العلم ومؤرخيه والفلاسفة، هـ – وآخر بين العرض التاريخي والتناول الثقافي لمجرى تطور الأفكار والمكتشفات، و – آخر بوازي سابقه بين تناول الموضوعات وعرض خلفياتها التاريخية. ز – ولا ننهي هذا الحديث عن التوازنات إلا بالإشارة إلى أن مراجع المؤلفة في الهوامش، وهي وفيرة، توازن، نسبياً، بين المؤلفات الإفرنجية وتلك العربية، بحيث إن إشاراتها إلى هذه وتلك تعد دليلاً للطالب وللباحث وللقارئ المستطلع إلى أهم مظانّ الموضوعات العديدة التي يتناولها الكتاب.

يتكون هذا الكتاب من 477 صفحة ومقسم إلى سبعة فصول: يحتل الفصل الأول منه قرابة خمسين صفحة (ص11–61)، وهو بعنوان: «مدخل: العلم بين فلسفته وتاريخه، ويُوزع على خمسة أقسام: «علاقة متوترة بين فلسفة العلم وتاريخه»، «تاريخ العلم يتقدم في القرن العشرين»، «متى يبدأ تاريخ العلم: الأصول الأنثروبولوجية»، «العلم عبر الحضارات»، «من العلم القديم إلى العلم الحديث». والحق أن عنوان هذا الفصل دال على الاهتمام المركزي الحقيقي لهذا الكتاب: فهو عن فلسفة العلم وعن تاريخه معاً، ويجمع بين الأمرين تأكيد المؤلفة في الفصول الأخيرة، واعتماداً على آراء كارل بوبر، أن المهم حقاً هو «تقدم العلم»، بحيث إن

ثمرة «هذا التطور في فلسفة العلم» هي إدراك ضرورة «المنظورات التاريخية للعلم» (ص447). وتبين المؤلفة أن مبحث فلسفة العلم بدأ وكأنه غريب عن الاهتمامات التاريخية (ص13)، وتعرض من هذه الزاوية مسيرة «العلم» ابتداء من القرن السابع عشر، لكي تقف ببعض التفصيل، ومحقة، أمام جورج سارتون، مشيرة إلى مجلتيه «إيزيس» و«أوزيريس» وإلى تعلمه للغة العربية (ونشير هنا إلى أن هناك في بعض كتب أستاذنا المغفور له الدكتور أحمد فؤاد الأهواني صورة رسالة بالعربية وجهها سارتون إليه بخط يده). ثم يرجع المعرض إلى أرسطو (ص52–53) وإلى «الحضارة الإغريقية»، وإلى من سار على آثار اليونان من إسلاميين ومسيحيين، حتى تصل إلى صلب موضوع هذا القسم في ص58–61 ناظرة إلى الأمر دائماً من منظور حضاري وثقافي وتاريخي معاً.

وعنوان الفصل الثاني هو «ميراث تسلمه القرن العشرون: العلم الحديث» (ص63–120)، ويتوزع الحديث فيه على أقسام أربعة: «بيكون: روح العصر: «منهج العلم»، «نسق العلم الحديث»، «إبستمولوجيا العلم الحديث»، «أزمة الفيزياء الكلاسيكية». وهي تعرض للإنجليزي فرنسيس بيكون في ثلاث عشرة صفحة (ص63–75)، يمكن عدّها فصلاً صغيراً جميلاً وافياً في حدود مثل هذا الكتاب لما جاء به بيكون من جديد، وهو عند المؤلفة «أقوى تجسيد لروح العصر الذي أنجب العلم الحديث» (ص75). ولكننا نرى أنه من الصعب قبول أنه ذو أهمية عظمى في إنشاء العلم الغربي الحديث، فجوهر ما فعله بيكون هو التنبيه إلى أهمية الملاحظة من خلال انتقاده التفصيلي والحاسم حقاً لمنهج أرسطو، ولكنه لم يظهر اهتماماً ما بالمدخل الرياضي في تكوين العلم الغربي الحديث، وهذا أساس ضمنه لذلك العلم ولا يكون إلا به، كما أن المؤلفة تعترف هي نفسها (ص74) بأنه لم يفطن إلى أهمية الفروض العلمية، وهذا كله يجعلنا ننتبه، في المقابل، إلى الأهمية العظيمة للفرنسي ديكارت الذي ربما كان أقرب فعلاً إلى روح ذلك العلم من بيكون.

وتعد بقية هذا الفصل إضافة واضحة نافذة حول ما يمكن أن يسمى «بتكوين» العلم الغربي الحديث خلال القرن السابع عشر الميلادي، وذلك عبر الحديث عن كوبرنيكوس وكبلر وجاليليو، وفي القرن الثامن عشر التالي، عند نيوتن (ص83–90)، الذي تلخص المؤلفة ببراعة ووضوح نتائجه الحاسمة، واضعة له في إطار المسار العلمي الغربي عامة (في ص90 تقارنه بجاليليو من جهة وبليبنتز من جهة أخرى)، وعند غيره، وليس في ميدان الفيزياء والفلك فحسب، بل في الكيمياء «قرينة

الفيزياء» (ص92)، وفي «علوم الحياة» (ص94 وما بعدها)، مشيرة إلى أهم الأسماء حتى القرن التاسع عشر الميلادي في مختلف بلدان القارة الأوروبية، لتتحدث أخيراً عن «الدراسات الإنسانية» (ص98–102). وكأن المؤلفة قد اكتفت من الكتابة التأريخية، ولكنها المشفوعة بشمول النظرة وبالمقارنات الدائمة وبإدراك للخطوط الأساسية المستمرة ولنقاط الانقطاع على حد سواء، فإنها تأخذ من عرض نظري بعنوان «إبستمولوجيا العلم الحديث» (ص103–109)، وهو عرض تجميعي تركيبي ثمين لا يقدر على مثله إلا قليلون، وحيث يحتل «مبدأ الحتمية» فيه مكانة مركزية. وعلى النحو نفسه من التمكن والاقتدار والدقة والوضوح معاً تنتهي المؤلفة إلى تناول موضوع «كلاسيكي» ودقيق صعب معاً، هو «أزمة الفيزياء الكلاسيكية» (أي النيوتونية)، من حيث قانون بقاء الطاقة والديناميكا الحرارية وقانون بقاء المادة وبقاء الكتلة، ومن حيث عودة ظهور فرض الذرة على أيدي الكيميائيين.

وإذا كان الفصل الثاني يخص المسيرة التاريخية مع محاولة لترتيب النتائج العلمية وتنظيمها، فإن الفصل الثالث يعرض لنتائج العلم «الكلاسيكي» الغربي نفسها، على نحو ما انتظم نظاماً عند نيوتن، ولكن من حيث محاولات تقديم «فلسفة»، أي مبادئ، له، أي «فلسفة العلم الحديث الكلاسيكي»، وهذا هو عنوانه، وذلك بأحد المعاني الاساسية والتقليدية لاصطلاح «فلسفة العلم»، ألا وهو معنى البحث في المناهج العلمية (ص133). والبطل الكبير في هذا الفصل اسمه «الاستقراء»، ومن حول الاستقراء يدور مفهوم الملاحظة العلمية، ولكن الفصل ينتهي بإبراز البطل الجديد في المنهج التجريبي الغربي، ألا وهو مفهوم «الفرض العلمي»، الذي هو الجديد حقاً في التفكير على مناهج العلم في القرن العشرين الغربي، والذي تصبح له الأولوية على الملاحظة، وهو ما يعد «في منزلة ثورة منهجية» (ص175).

ولا يعطى عنوان الفصل الرابع (ص174–136)، الذي هو «ثورة الفيزياء الكبرى»، لمضمون هذا الفصل حقه، لأن المؤلفة، بأسلوبها الواضح ودقتها المعهودة، لا تشرح فقط نظرية الكوانتم ونظريات آينشتين، بل تدرس كذلك إسهامات الرياضيات، كما أنها، وبعد أن تقدم خلاصة وافية لتلك «الثورة» (ص224، 226)، ترنو إلى علم الحياة وإلى العلوم الإنسانية (ص231 وما بعدها) من حيث موقفها من انهيار مبدأ الحتمية المطلقة: «إن المنظور اللاحتمي عمّ فروع العلوم الإنسانية هي الأخرى» (ص234).

وفي الفصل الخامس (ص237–271)، تعود المؤلفة إلى الآراء الفلسفية من جديد، وهو ما يدل عليه عنوان ذلك الفصل نفسه: «التجريبية تصبح منطقية»، وفيه تدرس معالم تطور المنطق عامة وتحوله إلى منطق رياضي خاصة، وفي هذا القسم تخصص المؤلفة صفحات نافذة عن ڤنجنشتين (ص264–271)، ويليه قسم عن «برتراند رسل والفلسفة التحليلية» (ص272–290)، وآخر عن «الوضعية المنطقية» (ص291–308)، وأخيراً عن «الأداتية» (ص308–325).

ولكن بطل هذا الكتاب كله، وهو كارل يوبر، الذي أخذت المؤلفة في الإشارة إليه منذ ص323 خاصة، وقبل ذلك، وفي وصفه بأنه «أعظم فلاسفة العلم في القرن العشرين وأهمهم وأخطرهم تأثيرا» (ص325)، يحتل وحده معظم الفصل السادس الذي عنوانه: «من منطق التبرير إلى منطق التقدم». وهذا التوسع ليس مصدره فحسب أن دراسة يوبر كانت موضوعا لرسالة الماجستير التي أعدتها المؤلفة مع الأستاذة الدكتورة أميرة حلمي مطر، بل كذلك لأنها تعده «نقطة التحول» في فلسفة العلم الغربي في القرن العشرين الميلادي، وهو، في النهاية، النطاق الزمني المثبت في عنوان الكتاب. ويتوزع هذا الفصل على خمسة أقسام، منها أربعة لشرح فلسفة العلم عند بوبر: «كارل بوبر... نقطة تحول»، «بوبر ضد الوضعية والاستقرائية»، «منهج العلم... الإبستمولوجيا التطورية»، «معيار القابلية للتكذيب»، «مشكلة العلوم الإنسانية».

أما القسم الأخير المخصص لمشكلة العلوم الإنسانية، وهو دليل جديد على توازن نظرات المؤلفة في توزيع وحدات هذا الكتاب، فإنه ينطلق من معرفة مباشرة لها بالموضوع حيث سبق لها أن أظهرت كتاباً بعنوان ذلك القسم نفسه.

أما الفصل السابع والأخير (ص391–461)، وعنوانه «فلسفة العلم والوعي بتاريخ العلم»، فهو عود على بدء، حيث تعود فيه المؤلفة إلى مسألة تاريخية العلم، وسوف يحمد لها القراء والطلاب والباحثون أنها تقدم في هذه الصفحات تلخيصات ذكية لأهم إسهامات الحضارة الغربية في هذا الميدان، مركزة على أسماء باشلار وكون ولاكاتوش وفييرآبند (وكنا نفضل شكل «فايرآبند»)، من دون أن تتجاهل آخرين من ذوي الإسهامات المهمة، ومنهم على سبيل المثال السويسري جان بياجيه، ولا موضوعات مهمة مثل علم اجتماع المعرفة وغيره. والقسم الأخير في هذا الفصل السابع (2447–461) هو الذي يقابل الجزء الثالث من عنوان الغلاف «الآفاق المستقبلية».

هذا الجهد الضخم متعدد النوافذ والطبقات لا بد أن يستثير كثيراً من الملاحظات، نجتزئ منها بعضها. ونلاحظ أولاً أن الكتاب يفتقر إلى بعض تفصيل حول مفهوم القانون العلمي، كما أن علاقة التكنولوجيا بالعلم كانت جديرة باهتمام أكبر، وربما لا يوافق بعض الباحثين المؤلفة القديرة على جعلها كارل بوبر أهم شخصيات فلسفة العلم الغربي الأخيرة، وقد يقال إن ثلاثية العنوان لا تطبق عدلاً في أعداد الصفحات المكرسة لكل من الأصول والحصاد والآفاق المستقبلية.

ولكننا نفضل، من جانبنا، أن نشير بشيء من الإبانة إلى ما هو أهم حقاً، ألا وهو تلك المواقف العامة التي تجسدت عبر صفحات الكتاب وتركزت في «المقدمة» التي جاء منها ما كتب على الغلاف الخارجي الأخير تحت عنوان «هذا الكتاب»، والتي تستحق التوقف عندها بدقة للتساؤل حولها أو لمعارضة بعضها صراحة.

يقول الغلاف الخارجي تحت عنوان «هذا الكتاب»: «ظاهرة العلم أخطر ظواهر الحضارة الإنسانية، وأعظمها تمثيلاً لحضور الإنسان – الموجود العاقل – في هذا الكون. وفي القرن العشرين تضاعفت مردودات العلم حتى بات الفاعل الحاسم في تشكيل العقل والواقع على السواء، وباتت فلسفة العلم أهم فروع الفلسفة...» (راجع أيضاً ص7 من «المقدمة»، وص22).

1 – من الصعب كثيراً قبول هذه التقديرات في مجملها، وهي تقديرات ربما دفع إليها نوع من احتفاء المرء بالميدان المعين الذي يقوم على درسه. وربما كانت الإجابة المقبولة عند العدد الأكبر عن سؤال: ما أهم ما جاء به الإنسان؟ هي أنها «الثقافة»، وفي داخل الثقافة تتنافس جوانبها على مكان الشرف والأولوية والأهمية، مع اختلاف حول معايير تقدير كل ذلك، وما «العلم» إلا جانب واحد من ميدان أعم هو ميدان المعرفة عموما، وفيه يتنافس معه الدين والأصوليات العقلية (أي ما يسمى حتى اليوم «بالفلسفة») بل للشعر كذلك في نظر بعض الباحثين، وقد تتنافس الظاهرة الأخلاقية مع المعرفة من حيث الأهلية والجدارة لاحتلال المكانة الأولى بين الظواهر الإنسانية المميزة للإنسان حقاً، بل ربما يكون للنشاط الفني عموما، إنتاج واستقبال وحس جمالي وما يتصل به من قدرات أو ملكات إدراكية وتقديرية في الذهن الإنساني، ربما يكون له هو الآخر مُكْنَةٌ للتنافس على مكان الأولوية مع الأخلاق ومع المعرفة، ثم يأتي دور التنظيم الاجتماعي بالمعنى الأوسع، بل إن التكنولوجيا ربما ادعت بأن النشاط العلمي إنما هو ربيبها وأنه إنما نشأ في حجرها.

2 – وأما أن العلم «بات الفاعل الحاسم في تشكيل العقل والواقع على السواء»، فهو مبالغة شديدة ولا تقابل الواقع ولا يمكن أن يرضى بها العقل: فمقتضيات الحياة والمحافظة عليها والتنظيم الاجتماعي والنظام الثقافي والمعتقدات الدينية والنظم الفكرية، فضلاً عن البحث عن أدوات لملاقاة العالم، وهو ما يسمى بالتكنولوجيا، كل ذلك منافس للعلم في نيل شرف تسمية «الفاعل الحاسم»، إن في كل العصور أو عند حضارات مختلفة. وهل كان يمكن للعلم الغربي في العصر المسمى بـ «عصر النهضة الأوروبية» (وهي بالمناسبة نهضتهم لا نهضتنا) أن يصبح ما أصبح عليه لولا ظهور «روح» جديدة، أو قُل مبادئ ثقافة جديدة تقوم على الفردية وعلى الرغبة الجامحة في جني المال بوصفه مظهراً أساسياً للتعلق بالمحسوس والأرضي؟ إن الفردية وحدها هي فاعل حاسم في تكوين الثقافة العلمية الغربية، لأنها هي التي أدت إلى ضرب سلطان الكنيسة الكاثوليكية، ومن ورائها سلطة أرسطو، وإلى الاهتمام بالوقائع المحسوسة وبأدوات الملاحظة، وصاحب هذا مصادفة سعيدة، وهي الانطلاق من مسلمة أن الرياضيات هي مفتاح فهم الكون، فتحول جاليليو وصحبه من سلطة أرسطو المعقدة كَنَسياً إلى تأثير أفلاطون الرياضي الرحب.

3 – ومبالغة كبيرة كذلك القول بأن فلسفة العلم هي أهم فروع الفلسفة الغربية في القرن العشرين الميلادي، سواء على مستوى تقسيمات تلك الفترة الزمنية، أو من حيث البلاد، وحتى فيما يخص أمريكا وإنجلترا فإن مثل هذا القول لن يزدرد في سهولة.

4 – ويظهر من خلال كل الكتاب أن المؤلفة تأخذ بافتراض يتصور أن تاريخ العلم يسير على هيئة خط متصل أو شبه متصل، في حين يمكن لآخرين، ونحن منهم، أن يقدموا على الأرجح نموذج الدوائر المتصلة أو شبه المتصلة أو غير المتصلة. فالحق أن العلم الغربي الحديث هو تنظيم خاص بالحضارة الغربية وحدها، وإن اعتمد على أسس من العلم اليوناني وعلى توجهات تأسيسية من العلم المصري القديم (وقد حاولنا الإشارة إلى ذلك في كتابنا «تأسيس الحرية»، القاهرة، دار قباء، 2001م)، ولكنه في ذاته تكوين فريد ولا يخص حقاً وفعلاً إلا الغرب الأوروبي وامتداداته، وكأنه دائرة لها شبه اتصال مع دائرة العلم اليوناني (والاختلافات بينهما لهي الأقوى في رأينا) وتماس خارجي (لا أكثر!) مع دائرة العلم الإسلامي. (يمكن لمن شاء أن يأخذ «نتائج» العلم الغربي، كما أخذ هو عن سابقه الإسلامي، أما «المنظومة» ذاتها فإنها تكون غربية خالصة من حيث بنيتها وللغربيين وحدهم إنتاجاً وانتساباً).

Economics

The Portfolio Balance Approach to Flexible Exchange Rate Determination (Branson's Model)

*Adnan Abbas Ali**

This paper stresses the importance of the portfolio approach to exchange-rate determination. According to this approach, the exchange rate is determined, along with interest rates, in the short-run equilibrium process of financial markets, given supplies of domestic and foreign assets. The exchange rate in turn is a principal determinant of the current account in the balance of payments. The current account, with flexible exchange rates, is the net rate of accumulation of foreign assests, whose accumulation moves the exchange rate. This gives us, according to Branson, a dynamic system of exchange rate adjustment which includes assets markets, the current account, and foreign asset accumulation. It describes the pattern of short-run exchange rate adjustment around the long-run path given by relative price movements.

Keywords: Portfolio Balance Appoach, Exchange Rate, Nominal Exchange Rate, Real Exchange Rate, Equilibrium in Asset Market, Stock Equilibrium, Branson's Model, Wealth, Portfolio Equilibrium, Portofolio Investment.

* Assistant Professor and Expert in GTZ, Frankfurt/Main, Germany.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 3, 2001, pp. 7 - 46.

Pcychology

Sub-Components of Self-Confidence and Shyness: A Correlational and Factorial Study

*Fraih O. Al-Anzi**

This study explores the sub-components of self-confidence and shyness. The sample consistes of 175 male and 167 femal Basic Education College Students. The two instruments used are self- confidence scale and shyness scale. The results show four sub-factors of self-confidence, and three sub-factors of shyness. There were no significant statistical differences in self-confidence among both males and females. Moreover, there were significant statistical differences in scale of shyness in favour of female, and correlation matrixes showed a positive correlation between self-confidence variables and social variables. Results also revealed a negative relation between self-confidence and shyness. Two factors of self-confidence and shyness among male and female were revealed by factorial strucutre. Results were discused in light of both self-confidence and shyness scientific literature.

Keywords: Self-confidence, Shyness, Sub-components, Gender Differences, Factorial Structure.

* Head of Psychology Dept., Basic Education College- Kuwait.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 3, 2001, pp. 47 - 77.

Social Psychology

Developing a Likert-Type Scale to Assess Attitudes Toward the Elderly in Jordan

Diab M. Al -Badayneh*

This study aims at developing and designing a valid and reliable instrument to assess attitudes towards the elderly in Jordan. An attitudinal scale of (200 items) developed by Sahud, Bruvold & Merino (1990) was translated into Arabic and used as pool items for this study. A sample of 300 students was generated from Mutah University (Jordan).

A factor analysis runs on (200) items. Inclusion criterion consisted of four criteria-item mean 2.5-3.5; SD 1-1.5, Do not know <25%, and correlation with the total score >0.30. Sixty-eight items were left after employing the four criteria and consider being the final scale items. Four theoretical factors were determined social status of the elderly, ageing as a developmental stage, physical, and psychological status of elderly. The total scale shows a high reliability (Chonbach@=0.93). Students show positive and negative attitudes toward the elderly. Two factors are identified: the social requirements of ageing and the personal disposition of old people. Significant differences found in attitudes towards the elderly attributed to job and social status. However, there were no significant differences that could be attributed to sex, education and number of elderly in the family.

Keywords: Elderly, Scale, Attitudes, Students, Jordan.

* Assistant Prof. Dean, Studies & Research Center Naif Arab Academy for Security Sciences, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 3, 2001, pp. 79 - 119.

Sociology

The Impact of Some Demographic Variables on the Social Status of Careers: "Field Study"

*Hashem Al-Taweel**
*Abaata Al-Twayha***

This study aims at identifying the social status of career in Jordan. It also states the influence of such demographical variables as: sex, residence, and the impact of regional factors upon the social status of career.

All these are carried out by answering the following questions:

1. What is the hierarchy of career social status in Jordan from the youth viewpoint?

2. Is there any statiscical significance at level of ($\alpha=0.05$) for the sex variable concerning the career social status?

3. Is there any statistical significance at level of ($\alpha=0.05$) for residence variable concerning the career social status?

4. Is there any statistical significance at level of ($\alpha=0.05$) for the region variable concerning the career social status?

This study utilzes measured standard deviations to answer the first question, wheras it utilizes (test) as well as (one way Anova) test to answer the other question.

Results have shown the high social status careers are characterized as having high income and power, whereas the low social status career are the reverse.

This study has revealed the existence of the statistical significance ($\alpha=0.05$) for the study variables that influence the social status of certain careers.

Keywords: Social Status, Careers, Jordan.

* Department of Sociology, Al Hussein Bin Talal University, Ma'an, Jordan.

** Department of Sociology, Mu'tah University, Karak, Jordan.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 3, 2001, pp. 121 - 141.

Geography

The Geography of Representations: A Theoretical Study

*Slimani Al-Arabi**

*Boubekraoui Al Hassane***

The importance of representations lies in its direct relationship with the different components of the geographical space. Yet the geographical producction in many countries and especially in the Arab world does not take into consideration the role of the individual and the collective representations in research.

In this way, the geography of representation, as a new trend, relies on the complementarity between the subject and the object in the study of space, and benefits from the realizations of different sciences like sociology, psychology, anthropology, linguistics and so on.

The geography of representations is concerned with movement and action, the study of the organization of space and spatial actions resulting from these things. The geogrphical space is a domain in which the perceived, the lived and the represented merge together. It is also loaded with many interactions, symbols. individual and collective values, and it thus transcends the unidimensional Euclidean conception of the geographical phenomena. The admission of representation in the geogrphical discourse since the 50's has shaken many preconceived concepts altogether in research study and teaching altogether like, space, scale, region, and place...

This contribution aims at shedding lights on a geography of much importance called the geography of representations.

Keywords: Represented Space, Imagination, Feographical Space, Signifying, Signified, Subject, Object, Management of Space, Thought, Diffustion.

* A high-school inspector in History and Geography, Marrakech, Morocco.

** University of Cadi Ayyad, Faculty of Letters and Human Sciences, Marrakech, Morocco.

Journal of the Social Sciences
Vol. 29, No. 3, 2001, pp. 143 - 164.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

4 – يقدم مع البحث ملخص باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، على صفحة مستقلة تضم اسم البحث وملخصه.

5 – يقدم مع البحث ملخص Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

6 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

7 – يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(عبدالعزيز القوصي، وسيد عثمان، 1980) و (Smith, 1998) و (Pervin & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Jones *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الصبوة، 1993) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Smith, 1991a, 1991b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75). وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

عمر الخطيب (1985). الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 13 (4)، 169 - 223.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.). *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2), 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.. إلخ (باللغتين العربية والإنجليزية).

الأبواب الثابتة

- البحوث (باللغتين العربية والإنجليزية).
- عرض الكتب ومراجعاتها.
- التقارير: مؤتمرات - ندوات.
- البيبلوجرافيا العربية والإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير - الدكتوراه).
- ملخصات باللغة الإنجليزية للبحوث المنشورة باللغة العربية وبالعكس.

الاشتراكات

دولة الكويت: ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: ١٥ دولار للأفراد، ٦٠ دولار للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

ص.ب: 17073 - الخالدية الكويت - الرمز البريدي 72451

تليفون: 4833215 - 4833705 - فاكس: 4833705

E-MAIL:JOTGAAPS@KUC01.KUNIV.EDU.kW

Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٥٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الأخرى داخل الكويت، وخارجها.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربية وآخر بالإنجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف ٣٠ نسخة مجاناً.

الاشتراكات

	للأفراد	للمؤسسات
داخل الكويت	٧ د.ك	٣٧ د.ك
الدول الأجنبية	٣٧ دولاراً امريكياً	١٥٠ دولاراً امريكياً
الدول العربية	١٠ د.ك	٣٧ د.ك

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد ١٠ د.ك

توجه المراسلات إلى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ - الخالدية - رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس: ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-adab

http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AFA/

E-mail:aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشتراكات

الكويت 3 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول العربية 4 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 15 دولاراً للأفراد
60 دولاراً للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب. 28558 الصفاة
دولة الكويت

هاتف/فاكس: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416



المجلـة التربـوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تنشر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت:	ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية:	أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية:	خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية – مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان – الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ -٤٤٠٩) – مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ – فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



علمية . أكاديمية . فصلية . محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير: أ. د. عبدالمالك خلف التميمي



الكويت: 3 دنانير - ديناران للطلاب - 15 ديناراً للمؤسسات.
الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 دينارا للمؤسسات.
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

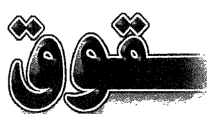
بحوث باللغة العربية والإنجليزية

ندوات - مناقشات - عروض كتب - تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:
ص.ب: 26585 الصفاة - رمز بريدي 13126 الكويت
هاتف: 4817689 - 4815453 - فاكس: 4812514
e-mail: ajh@kucø1.kuniv.edu.kw

يمكنك الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الانترنت:

http://kucø1.kuniv.edu.kw/~ajh

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات
في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣



لجنة التأليف والتعريب والنشر

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

✻ أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

✻ مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. محمد عبد المحسن المقاطع
توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة
جامعة الكويت مجلس النشر العلمي
ص.ب : ٥٤٨٦ الصفاة - الرمز البريدي : 13055 الشويخ
بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٨٤١٥٣٨ داخلي : ٨١٥٩ / ٤٥٦٦ / ٤٥٧١ / ٨١٠١ مباشر / فاكس : ٤٨٤٣١٨٥



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

إنشاء المركز:

أنشيء مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية كأحد مراكز البحوث والدراسات المتخصصة التي تعمل تحت مظلة جامعة الكويت - ومقره الرئيسي بجامعة الكويت - في ٢٩ فبراير ١٩٩٤م بقرار من وزير التربية والتعليم العالي والرئيس الأعلى للجامعة .

أهداف المركز:

- إبراز الخصوصية البيئية للمنطقة الخليجية وإجراء البحوث والدراسات المسحية التي تستهدف التعرف على معطيات البيئة ومواردها .
- متابعة قضايا التنمية بأبعادها الحضارية الشاملة وفي ضوء المتغيرات العالمية المتلاحقة .
- رصد مشكلات التحول الاجتماعي والثقافي المتسارع الذي تشهده المنطقة الخليجية في توجهاتها الإقليمية والعربية والإسلامية والعالمية .
- متابعة الأحداث الجارية بالتقصي والتحليل العلمي الدقيق .
- جمع الوثائق التاريخية والحديثة وكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمنطقة الخليجية وبناء قاعدة راسخة للمعلومات تعين الدارسين والباحثين .
- التوسع في النشر العلمي بمختلف صوره للبحوث والدراسات الخليجية والاهتمام بالترجمة .
- تحفيز الاهتمام بالدراسات الخليجية بتقديم المنح الدراسية وإقامة المسابقات والإعلان عن الجوائز .

سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية:

يعنى بالوثائق واليوميات وهو رصد للأحداث الجارية في منطقة الخليج والجزيرة العربية وتجميع الوثائق ذات الأهمية الخاصة بالوقائع والأحداث الجارية في هذه المنطقة ووضع القاريء المتابع لأحداث المنطقة أمام تصور شامل . يصدر كل ثلاثة أشهر .

من أهم أعمال المركز:

١ - مشاريع الدراسات والأبحاث المتعلقة بقضايا الخليج المختلفة وعلى وجه الخصوص الحيوية والهامة .
٢ - المؤتمرات والندوات لخدمة قضايا الخليج ودوله .
٣ - حلقات نقاشية دورية بالموضوعات المتعلقة بقضايا دول مجلس التعاون الخليجي .
٤ - إصدارات خاصة بالدراسات التي تعنى بشئون الخليج وقضاياه الهامة .

إصدارات المركز:

- وقائع الندوة العلمية الرابعة لدول مجلس التعاون الخليج (وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك) الفترة من ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٩٣ (في مجلدين) .
- وقائع المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت - الكويت ٢ - ٦ أبريل ١٩٩٤ في ثلاثة مجلدات .
- الأبعاد النفسية لآثار الغزو العراقي على دولة الكويت - ١٩٩٦ .
- رحلة مرتضى بن علوان من دمشق إلى الأماكن المقدسة والأحساء والكويت والعراق ١١٢٠ - ١١٢١هـ/ ١٧٠٩م - ١٩٩٧ .

المراسلات

جميع المراسلات باسم مديرة المركز
أ . د . ميمونة خليفة العذبي الصباح
ص . ب ١٧٠٧٣ الخالدية - الكويت
الرمز البريدي (٧٢٤٥١)
هاتف : ٤٨١٦٧٩٩ - ٤٨١٦٨٠٧ - ٤٨١٦٨٢٤

الاشتراكات

١ - داخل الكويت : الأفراد . . . ٢ د . ك .
المؤسسات . . . . . ١٢ د . ك .
٢ - الدول العربية : الأفراد . . . . . ٢,٥ د . ك .
المؤسسات . . . . . ١٢ د . ك .
٣ - الدول الأجنبية : الأفراد . . . . ١٢ دولارا
المؤسسات . . . . . . ٦٠ دولارا

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2001 Kuwait University, Council of Academic Publication   ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.
For mail in the Arab States, add one K.D. per year.
Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.
Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.
Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/~jss





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 29 No.3 Autumn 2001

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.